مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
Global Islamic Economics Magazine

مجلة شهرية علمية إلكترونية تصدر عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي

العدد / 89 / محرم 1441 هـ الموافق تشرين أول / أكتوبر 2019 م

الربا وأخيتها الضرائب

قشتان تقصمان ظهر البلاد وتأخذان بها إلى الهاوية

- سرّ تكشفه الثورة اللبنانية -

جامعة كاي

جامعة أونلاين

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

www.kie.university

هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: **رئيس التحرير.**
- الدكتور على محمد أبو العز: **الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني.**
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: **دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي.**
- الأستاذ عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي: **الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.**
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: **وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.**

أسرة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

رئيس التحرير:

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس جامعة كاي

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير – مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الدكتور خليل إبرهيم علي القعيسي / مدقق اللغة العربية – وزارة التربية والتعليم بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير في الاقتصاد اختصاص نظم تعليم الكترونية

الإخراج الفني

- فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

إدارة الموقع الإلكتروني:

- Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الانكليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسـلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- إن الآراء الواردة في مقالات المجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية المؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إســـلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها الإلكتروني، ومن أراد التفاعل فيمكنه زيارة صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار مباشرة من قبلكم.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه. – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقاً بشكل مقبول، يتم استخدام نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بمعدل ١.٢، ولا يوضع قبل عـلامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه.

تُعنى (مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية) بالاقتصاد الإسلامي وجميع علومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ٧

الربا وأخيتها الضرائب قشتان تقصمان ظهر البلاد وتأخذان بها إلى الهاوية - سرّ تكشفه الثورة اللبنانية ٩
الدكتور سامر مظهر قنطقجي

كاريكاتير ١٦
خالد قطاع

تحليل مؤشرات نمو صناعة المصرفية الإسلامية (٢٠١٢-٢٠١٨) ١٨
أحمد شوقي سليمان

تقرير تحليلي للبورصة المصرية ٣٠
محمد سعيد رجب

مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك ٣٦
حماده السعيد المعصراوي

الكفاءة الاقتصادية للأرض ودورها في تحقيق التنمية في الاقتصاد الإسلامي ٤٤
أنيس بن أحمد

الأدوار الاقتصادية للمقاولاتية ٥٣
د. حامدي محمد
محنش بلال

كيف يحطم بلدٌ اقتصاد بلدٍ ويزيله؟ ٦٤
د. سامر مظهر قنطقجي

دور فريضة الزكاة في الاقتصاد الإسلامي في معالجة ظاهرة التضخم الركودي ٦٩
د. شاكر حمود صلال
د. حسن خلف راضي
أ. د. احمد ياسين عبد

أهلية المرأة المتزوجة لممارسة التجارة بين الفقه والقانون ٨٦
د. سانح بوثنين

ما الذي يمكن أن يتعلمه المتزوجون من التحالفات الإستراتيجية؟ ٩٢
د. قطوش أمين

حارات بلدي القديمة ٩٦

بلمسات وريشة: د. حسان فائز السراج

هدية العدد: سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين ٩٧

د. سامر مظهر قنطقجي

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكاراً للبحث العلمي ٩٨

الربا وأخيتها الضرائب
قشتان تقصمان ظهر البلاد وتأخذان بها إلى الهاوية
- سرّ تكشفه الثورة اللبنانية

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

حرّم الإسلام الربا كما حرّم الضرائب منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، والربا هي أداة السياسة النقدية التقليدية، كما أن الضرائب هي أداة السياسة المالية التقليدية، وتحريم هاتين الأداتين معاً، لابد له من سبب، فهاتان السياستان لابد لهما من التزاوج والتضافر لتساند إحداهما الأخرى وتدعمها، فكلاهما مصدر فساد حياة المجتمعات.

أمران اقتصاديان جديران بالتوقف عندهما في حركة الاحتجاجات اللبنانية، وهما:

أ- الضرائب؛ وهي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البلدان في السنوات الأخيرة، ولبنان آخر فصولها وقد سبقته الأردن والعراق وفرنسا وغيرها. وقد أشعل فرض ضريبة تطبيقات الخليوي شرارة اضطرابات شعبية واسعة في لبنان، إثر ساعات من فرض ٢٠ سنتاً على التخابر بواتساب، لتجني الخزانة العامة إيرادات متوقعة قدرها ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، مع أن تكلفة الاتصالات في لبنان هي الأعلى في المنطقة. وهذا الشرر كان وقوداً لما بعده مما خفي وطال ضرره.

لذلك لا غرابة في رفع المحتجين لشعار (**ما رح ندفع**).

بعض ملامح الاقتصاد اللبناني

١. يُقدّر الدين العام اليوم بأكثر من ٨٦ مليار دولار، أي أكثر من ١٥٠ في المئة من اجمالي الناتج المحلي، وهذه ثالث أعلى نسبة في العالم بعد اليابان واليونان.
٢. تبلغ نسبة البطالة أكثر من ٢٠٪.
٣. تعهد لبنان عام ٢٠١٨ بإجراء إصلاحات هيكلية وخفض العجز في الموازنة العامة، مقابل حصوله على هبات وقروض بقيمة ١١.٦ مليار دولار أقرها مؤتمر "سيدر" الدولي الذي عقد في باريس.
٤. أصدرت الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني مراجعات سلبية لديون لبنان السيادية.
٥. أقر البرلمان في تموز(يوليو) ميزانية تقشفية لعام ٢٠١٩ للحد من العجز العام.
٦. اقترح صندوق النقد الدولي على لبنان أن تشمل التدابير المالية توسيع قاعدة الضرائب كـ:
   - زيادة الضريبة على القيمة المضافة.
   - رفع ضريبة المحروقات.
   - إلغاء إعفاءات ضريبية.
   - رفع الدعم عن قطاع الكهرباء.
٨. حقق الاقتصاد اللبناني نمواً ضعيفا وصل بالكاد ٠.٢٪ عام ٢٠١٨، حسب صندوق النقد الدولي.
٩. ارتفع سعر صرف الليرة في السوق السوداء الى ١٦٠٠ مقابل الدولار.

٢- حكم المصرف: وقد سلّط اللبنانيون الضوء على المصارف دون غيرهم من المحتجين في باقي الدول، لأن المصارف لا تقوم بدور تنموي؛ بل تعمل على إفقار الناس وإذلالهم بفوائدها الربوية وسياساتها المكرّسة لظلمهم.

لذلك لا غرابة في رفع المحتجين لشعار (**يسقط حكم المصرف**). وهذا ما يفسر تأخر فتح المصارف أبوابها خوفاً من نقمة أصحاب الودائع في سحب ودائعهم وإدخال المصارف في أزمة سيولة طاحنة.

فما تركته الضرائب أخذته المصارف والعكس صحيح

تتميز الحركة الاحتجاجية اللبنانية عما سبقها من حركات؛ بـ(الوعي الاقتصادي)؛ فالفساد وسرقة المال العام؛ أفلسوا الخزانة العامة؛ فاضطر الحكام للتوجه نحو فرض مزيد من الضرائب بوصفها الوصفة الأسهل والأهون على من يدير دفة الحكم؛ غير آبهين بمصير من تؤخذ منهم الضرائب، حتى وصل الحال لما أسماه ابن خلدون: **الضريبة تقتل الضريبة**؛ لأن الناس دخلوا مرحلة الخمول، وصار الحال بين العمل وتركه سيّان، وأضحت العلاقة عكسية بين معدلات الضريبة ومتحصلاتها (للمزيد يراجع كتابنا: **سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين**، المنشور ٢٠٠٨: رابط التحميل).

إن فرض كثير من الضرائب يقتل الضريبة، وعندما ترى الدولة انخفاض حصيلتها الضريبية؛ تضطر لخفض إنفاقها، وهذا بدا واضحاً في ورقة الاصلاحات الاقتصادية الإسعافية التي قدمتها الحكومة اللبنانية – وقد أشار الحريري لذلك –، كما أشار إلى تخلي المستثمرين عن الاستثمار في لبنان لأن الجزء الأكبر من الأرباح المحققة يتم اقتطاعه على شكل ضرائب للحكومة وأتاوات للمفسدين؛ فيبدأ النشاط الاقتصادي بالتراجع، وتتآكل الإيرادات وبذلك تقتل الضريبة نفسها.

ولـلأسـف؛ الجـالـسون عـلـى دفـة الحـكـم لا يـتـعلـمون حـتـى مـن الأمـثـال الـشـعبية الـتـي تـخـتزل كـثـيراً مـن الـقـوانـين الاقـتـصاديـة فتُبسّطها دون تعقيد؛ فالمثل الشعبي يقول: (**لا يفنى الديب ولا يموت الغنم**)، وقد تمادى الحكام بفرض الضرائب حتى لم يبق

من يدفع، كما تشير الشعارات التي رفعها اللبنانيون المحتجون (**ما رح ندفع**) .

إن ما يبحث عنه العالم – بدوله المتقدمة والمتطورة – متخبطاً بتجارب نظم اقتصادية تحتمل الخطأ والصواب، نتيجته دمار البشر والشجر والحجر، وهذا العالم ما فتئ يبحث عن علاقات اقتصادية تنظم سياساته النقدية والمالية، ولا يجد لذلك مستقراً ولا سبيلاً . وما نراه من نتائج مزرية على البشر؛ لخير دليل على أن هذا التوجه التجريبي لا يكون في التجارب الاجتماعية قطعاً؛ بل محله التجارب التجريدية والعلمية وحسب .

لقد قدم الإسلام في تشريعه أسساً اقتصادية ونقدية ومالية فيها الخير العميم للبشرية، وإذا كان أصحاب التطبيق المعاصرين مصرون على المنهج التجريبي؛ فليكونوا استقرائيين على أقل تقدير، وليقارنوا ما طبقه المسلمون على مدى ١٤٤١ عاماً؛ منها ١٠٠٠ على الأقل ناجحة بجميع المقاييس وبشهادة كل من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد؛ فتلك الفترة من القيادة للعالم لم تشهد تضخماً مالياً فتاكاً، ولم تشهد أخطاء نقدية فاحشة، ولم يُسجل فيها أزمات اقتصادية خانقة؛ بل كان الناس يعيشون بسعادة (نسبية) . أما النظم التي شهدناها مؤخراً والتي تحاول السيطرة على العالم وقيادته؛ كالشيوعية التي عاشت سبعين عاما، والرأسمالية وربيباتها التي نشأت من رحمها، فالأولى سادت واندثرت ولم تقدم للبشرية إلا القتل والسلب، والثانية قدمت أزمتين عالميتين كبيرتين آذت كل سكان الكرة الأرضية، وبينهما عشرات الأزمات الاقليمية، وأخرى فردية على مستوى الدول؛ هذه النظم ما فتئت تتشبث بفرض مبادئها المتغيرة، والمتلونة بنتائجها التجريبية، وهي حتى الآن لم ترسو على حال .

إن الأصل في الحاكم ومن يمثلونه من حكومة وما شابه هو : (**إدارة مصالح الناس الذين يحكمونهم**) ، وهم في الحقيقة أجراء عند الناس والعكس ليس صحيحاً، والاقتصاد الإسلامي المنبثق من رحم الشريعة الإسلامية فصَلَ مالياً بين القطاع الحكومي وغيره من القطاعات من خلال تخصيص بيتٍ للمال العام، وقد أحدث له إيرادات تخصه، وراعى النفقات وتطورها من جهة ثانية . وبذلك :

تقوم النظرية المالية الإسلامية على نظرية الإيرادات

فطالما أن في بيت المال سيولة ووفرة فللنفقات العامة سبيل ووجهة؛ فإن نفد المال العام، أجيز مد المساعدة له من قبل مؤسسات المجتمع – استثناءاً –، وسمي ذلك عند فقهاء الاقتصاد المالي بـ (**التوظيف على بيت المال**) ، ووضعوا للتوظيف شروطاً لا يتعداها الحاكم أبداً، ذكرنا في مقالاتنا العديد من الأمثلة في التاريخ الإسلامي . ولم

يغفل الاقتصاد الإسلامي عن (**إيجاد قنوات داعمة للمال العام**) من قبل مؤسسات مالية متخصصة؛ كمؤسسة الوقف ومؤسسة الزكاة، وكلاهما تخصان المجتمع المدني؛ فكلا المؤسستين لها مصارف وقنوات تصب في بيت المال ضمن نظام مالي محكم، **وليس لبيت المال أي تحكم بتلك الموارد المساندة**، ولعل المثل الشعبي (**على قد بساطك مد رجليك**) يصف النظام المالي لبيت مال المسلمين.

أما الاقتصاد التقليدي التجريبي فقد آثر إقامة بيت ماله ووزارة خزانته على نظرية النفقات التي شرحناها في كتابنا المشار إليه، فصار الحال هو التمادي بفرض الضرائب ليكون المثل الشعبي المذكور معدلا كالتالي: (**مد رجليك ثم نشد البساط ولو قسرا على مقاسها**) وهذا غريب!، ولما كانت الضريبة مورد محدود لما يطيقه الناس (استثناءاً)؛ فلا يصح أن يُخصص مورد محدد لسد حاجات غير محدودة تخضع لميول ورغبات وشهوات القائمين على حكم الناس، المتناسين بأنهم يخدمون الناس، وأن العكس ليس صحيحاً.

تزاوج الربا والضريبة

إن ما حصل ويحصل هو نتيجة للسياسات المنحرفة، وهو السبب في حصول مشكلة عجز مالي مزمن عند الحكومات بلا استثناء – فالحكومة الأمريكية مثلاً هي أكبر مدين في التاريخ (رابط) –، حيث:

١– تميل الحكومات لفرض الضرائب لتمويل عجزها،

٢– كما تستمرئ الدين لوزارة المال فيها ضمن ضوابط متلونة متغيرة، تلهث وراء نظريات واهية من هنا وهناك. وقد تعرضنا في مقالاتنا؛ لنماذج عالمية عدة كلها فاشلة أدت لأذية للناس وظلمهم.

٣– ثم تُسعف السياسات النقدية لتلك الحكومات سياستها المالية القائمة على الاقتراض والإنفاق غير الرشيد، بانتهاج الربا المحرم – في الشرائع السماوية الثلاث –؛ بل وزادت على الربا تطبيق سياسة التمادي بإصدار النقد ضمن ضوابط متلونة متغيرة، ترسمها مدرسة شيكاغو النقدية، والتي آخر بدعها: **النظرية النقدية الحديثة**؛ فبعد أن فرضت الدولار كنقد عالمي؛ جعلته الأساس في الاحتياطيات النقدية العالمية والدولية؛ وبعد أن أسهبت في اصدار الدولار دون

ضابط ثابت؛ كالغطاء الذهبي، صار مجرد أوراق دون التزام من قبل مُصدره. ويا ليت الأمر بقي عند هذا الحد، بل جاءت تلك النظرية التي تدعي الحداثة لتقول بأن احتياطياتها كافية لضمان الالتزام أما باقي العالم؛ فيكفيه أن تكون سندات الدين الأمريكية احتياطيه؛ وبذلك انتقلت الاقتصادات إلى مهب الريح. وبما أن الأسواق العالمية أُشبعت بسندات الدين التي لم يعد لها مشترين، يُطلّ الفيدرالي الأمريكي الناطق الرسمي والمنفذ لسياسات مدرسة شيكاغو النقدية والمتحكم بصندوق النقد الدولي؛ ببدعة هي أسوأ من كل ما سبق، من خلال اصدار سندات ليلية ليوم واحد سميت بـ(الريبو) تقوم على أساس بيع سندات الخزينة ليلا واستردادها نهاراً، ليكون الاقتصاد الأمريكي ومن يدور في فلكه – أي كل العالم – قائماً على ديون تحركها الفوائد الربوية، ولا يخرج عن هذه القاعدة أحد؛ كالصين أو اليابان أو الاتحاد الأوربي، ومحرك كل ذلك: **نظام مصرفي آثم**؛ أشارت له الاحتجاجات اللبنانية بذكاء مجتمعي، والسبب في ذلك أن جلّ الاقتصاد اللبناني يقوم على الخدمات المصرفية؛ فكان الناس مستشعرين بعِظم هذا الأمر وشدة بلائه على الاقتصاد.

إن الاقتصاد الإسلامي بضوابطه الثابتة على الحاكم والمحكوم؛ المستند على شريعة الإسلام قد **حرّم الربا وحرّم الضرائب معاً**، ولربما لم يكن هذا الربط واضحاً للعيان لأكثر الاقتصاديين وفقهاء القانون وحتى لفقهاء الشريعة؛ لكن الضرر الكلي على المجتمع قد وضح وبان جليّاً لأبسط الناس؛ فخرجوا رافعين شعارات تشرح لجهابذة المال والاقتصاد والقانون والفقه؛ أن احذروا قد بلغ السيل الزبى، ففضحوا اجتماع السياستين النقدية المتمثلة بالربا والمالية المتمثلة بالضرائب لأول مرة في التاريخ جهاراً نهاراً دون كثير من الفهم والذكاء.

لذلك نقول: إن ثورة لبنان ثورة ذكية بسبقها بوضع الإصبع على وجع الشعوب بسبب تمادي الحكام في الخروج عن مهمتهم الأساسية؛ فهم يطلقون العِنان لأفكارهم؛ ثم يطبقونها على حساب الناس وأوجاعهم دون أدنى حسٍ من المسؤولية.

ولابد في هذا الموقف من استحضار مشهد الحاكم العادل الذي شهد له التاريخ وهو يجسّد حسّ المسؤولية الملتزم بتهديد الله لكل راع ولكل مسؤول: **وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ** (الصافات: ٢٤)، أما تفاصيل المشهد؛ فهو كالآتي:

بعد أن طُعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صلاة الفجر، والذي كان سببا في وفاته رحمه الله، سأل ابنه أن يضع ذقنه على التراب ليعفرها به، وبكى رضي الله عنه، فقال له الناس: ما يبكيك يا عمر؟ وهم الذين يعرفونه

بالشديد القوي، والذي اشتهر بفقهه، والذي استحق لقب الفاروق من بني البشر؛ لشدة تفريقه بين الحق والباطل، وهو صاحب الآثار التي لا يمكن للتاريخ أن يطويها أو أن يمر عليها لعظمها. فقال رضي الله عنه مخاطباً الناس: أخشى أن يسألني الله عن دابة تعثرت في العراق لمَ لَم تعبد الطريق لها يا عمر؟، هيهات هيهات؛ إنه جواب يستشعر صاحبه شدة المسؤولية التي سيوقفه الله عندها؛ فالدابة حيوان وهي أقل شأناً من البشر، ولا تحتاج طريقاً معبداً، كما أن المكان المشار إليه هو تخوم البلاد الشاسعة في حينه، أي أنها بعيدة عن مركز الحكم، فأي مسؤولية هذه؟

أما حال الحكام فإهمال لحقوق الناس الأساسية؛ فالفقر مستشرٍ، والجوع لبطونهم طاوٍ، والخوف والرعب في عيون نسائهم ورجالهم وأطفالهم ظاهر؛ فمال هؤلاء الناس لا يخشون الله في خلقه؟ هذا الخلق لم يُوجده الله تعالى ليعذب بعضه بعضا، بل ليتعارف الناس كل الناس دون تخصيص دينٍ أو لونٍ أو عِرقٍ، يقول المولى جل جلاله: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (الحجرات: ١٣)؛ فمعيار التفاضل هو التقوى لا شيء غيره.

وفي ذلك قال الفاروق عمر لعامله على مصر آخذاً منه حقاً لقبطي قد سلبه إياه ابن عامله على مصر مستقوياً بمنصب أبيه:

متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟

عبارة تضعها منظمات الأمم المتحدة قانوناً لها، وشعاراً تستظل بظله، بينما لا تعمل به لا هي ولا أعضاؤها، ليقع في حقهم مقت الله تعالى، لقوله عز وجلّ: كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (الصف: ٣).

والاستعباد مصطلح يُطلق على من فقد حريته؛ فيصير عبداً؛ هو وماله لسيده، فهل صار الناس عبيداً لوزارات الخزانة والمصارف المركزية والقائمين عليها؟ والتي هي بدورها غارقة في الديون وخدمتها؛ ففي لبنان يشغل خدمة الدين حوالي ٣٦٪ من العجز السنوي، وهذه حلقة يصعب كسرها بأقل من خمس سنوات من العمل الجاد. وهذا أنموذج مما قدمه العصر الحالي – بحضارة دوله المتقدمة المتطورة – كما يحلو للكثيرين وسمه،

والمتتبع لمقالات الاقتصاديين الأمريكيين – العاقلين – يرى مصطلح (**عبيد الديون**) قد صار متداولاً، ولعمري إنه أسوأ ما قدمته لنا هذه الحضارة التي ابتعدت عن دين الله تعالى .

وليعلم الحكام جميعهم ومن تسلط على حكم أحد من خلق الله؛ ومنهم أرباب العمل، وأرباب البيوت، وما شابههم، أنهم سيقفون أمام العزيز الجبار بوصفهم مسؤولين امتثالا لقوله تعالى : **وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ** (الصافات : ٢٤) ولن يعفي أحدٌ أحداً من ذلك الموقف؛ إلا إعادة الحق من الظالم للمظلوم، وأنى أن يحدث هذا إلا عند ربٍ عادلٍ مقتدرٍ؟ .

نسأل الله حفظ لبنان وحفظ جميع البلدان .

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٤ صفر ١٤٤١ هـ الموافق ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ٢٠١٩م

كاريكاتير

خالد قطاع

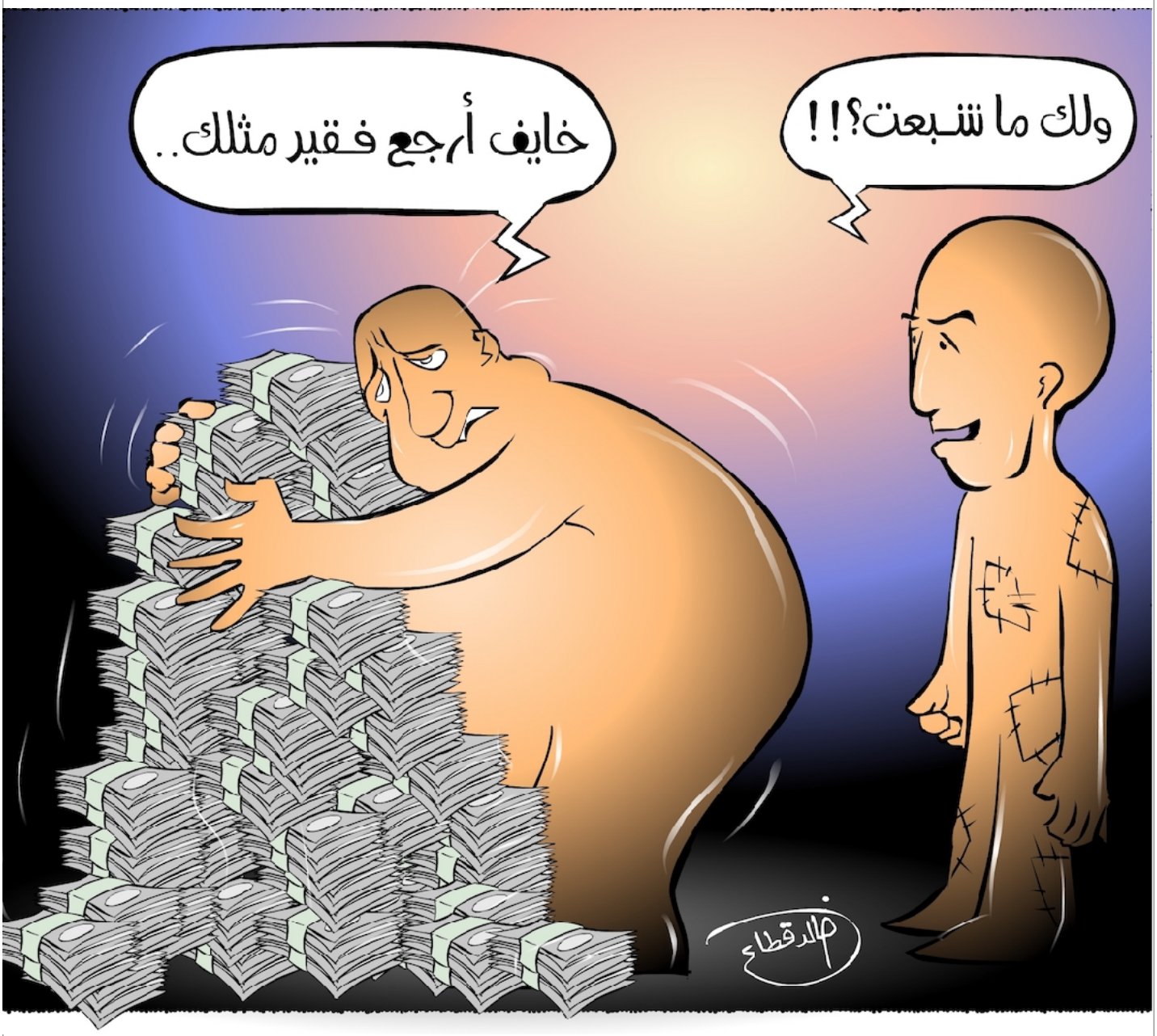

الموقع الإلكتروني
لمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بحلته الجديدة

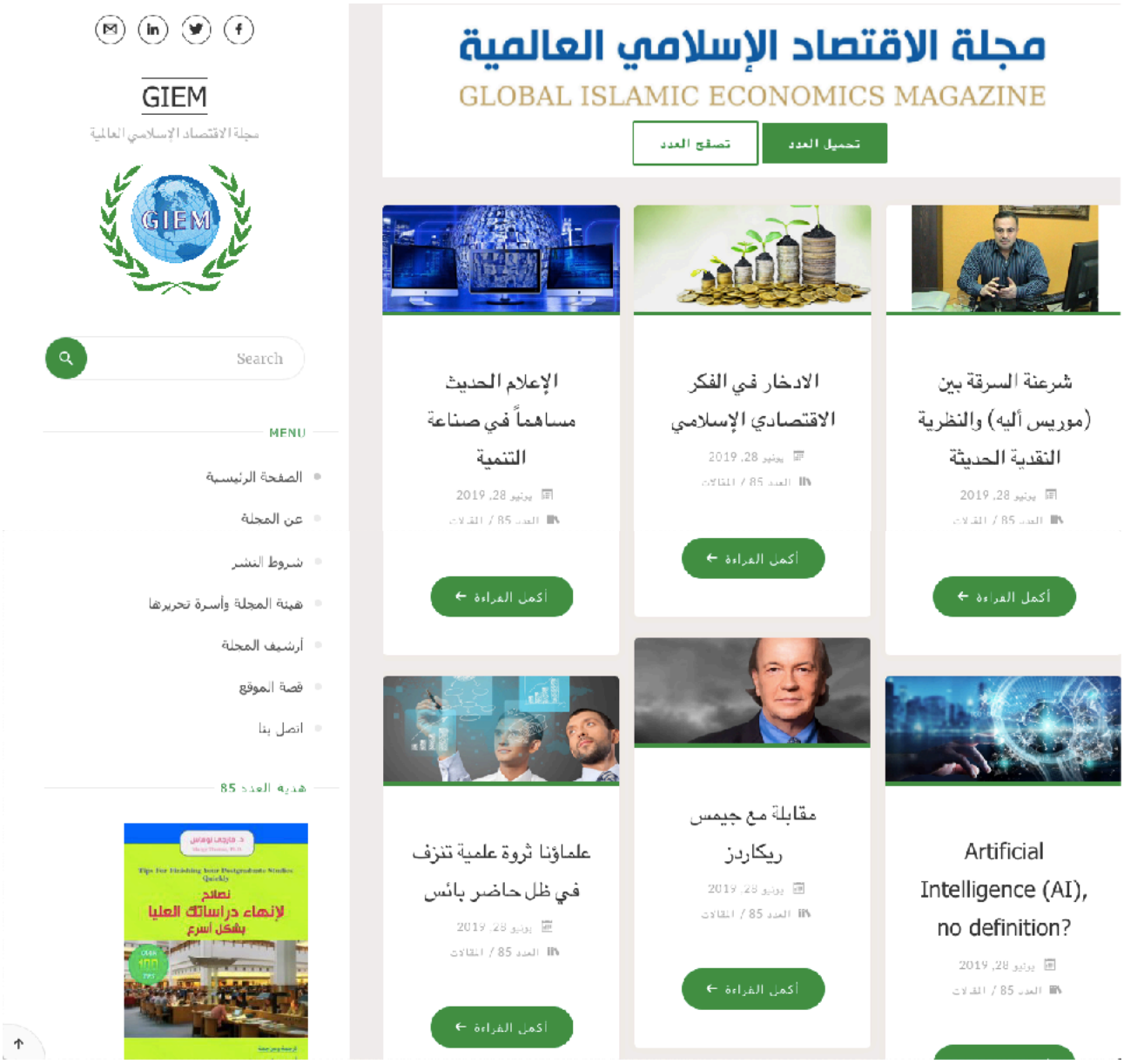

www.giem.info
https://giem.kantakji.com

تحليل مؤشرات نمو صناعة المصرفية الإسلامية (٢٠١٢-٢٠١٨)

أحمد شوقي سليمان

باحث دكتوراه بكلية التجارة جامعة الأزهر - محاضر ومدير معتمد في إدارة المخاطر

الحلقة (١)

شهدت صناعة المصرفية الإسلامية تطوراً سريعاً وانتشاراً واسعاً منذ ستينيات القرن العشرين وتنوعت خدماتها ومنتجاتها لتغطي أغلب احتياجات الأفراد والمؤسسات حتى تمكنت صناعة المصرفية الإسلامية من فرض تواجدها في ساحة الاقتصاد العالمي سواء في الدول العربية والإسلامية أو الغربية وتظهر نجاحات صناعة المصرفية الإسلامية من خلال العديد من المؤشرات أهمها زيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية والتوسع الجغرافي، وزيادة حجم الأصول المؤسسات المالية الإسلامية، ومعدلات نمو صناعة المصرفية الإسلامية. وسيسعى الباحث للقيام بعرض وتحليل متعمق لتقييم مؤشرات ومعدلات نمو صناعة المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٨ لتقديم نظرة واقعية لحجم وتطور صناعة المصرفية الإسلامية من خلال التقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية ذات العلاقة بصناعة المصرفية الإسلامية والأبحاث المتخصصة.

معدلات نمو صناعة المصرفية الإسلامية

بلغت أصول صناعة المصرفية الإسلامية ١,٥٧١ تريليون دولار بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ لتمثل ٧١,٧٪ من إجمالي صناعة الخدمات المالية الإسلامية والتي يقدر إجمالي أصولها حوالي ٢,١٩ تريليون دولار أمريكي بمعدل نمو ٠,٩٪ في حجم أصولها مقارنة ب ١,٥٥٧ تريليون دولار أمريكي بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٧ بحصة قدرها ٧٦٪، ويعد عام ٢٠١٤ هو الأكثر نمواً لصناعة المصرفية الإسلامية كما هو موضح بالشكل التالي:

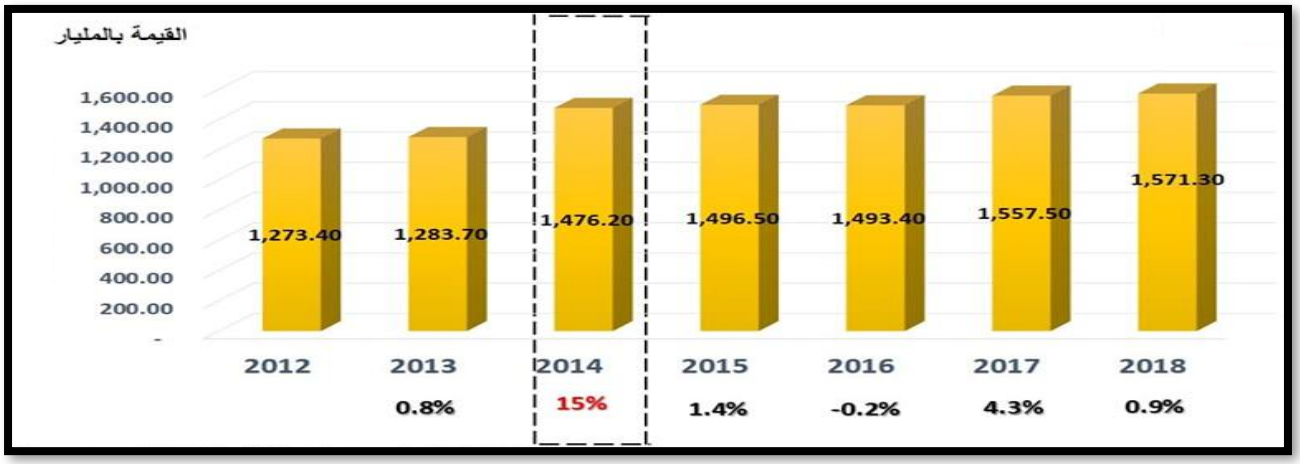

وبتحليل القطاعات الجغرافية الأكثر تطبيقاً لصناعة المصرفية الإسلامية خلال الفترة ما بين ٢٠١٢ حتى ٢٠١٨ يتبين أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ظلت تحتفظ بصدارتها في الاستحواذ على أصول صناعة المصرفية الإسلامية حتى عام ٢٠١٥ وانخفضت حصتها في العام ٢٠١٦ وتصدرت دول مجلس التعاون الخليجي استحواذها لأصول صناعة المصرفية الإسلامية تليها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثم دول أسيا كما هو موضح بالجدول التالي :

القيمة بالمليار دولار

السنة المنطقة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
أسيا	١٧١,٨	١٩٢,٣	٢٠٣,٨	٢٠٩,٣	٢١٨,٦	٢٣٢,٠	٢٦٦,١
مجلس التعاون الخليجي	٤٣٤,٥	٤٩٠,٣	٥٦٤,٢	٥٩٨,٨	٦٥٠,٨	٦٨٤,٠	٧٠٤,٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥٩٠,٦	٥١٨,٣	٦٣٣,٧	٦٠٧,٥	٥٤٠,٥	٥٦٩,٠	٥٤٠,٢
أفريقيا ماعدا الشمال	١٦,٩	٢٠,٦	٢٠,١	٢٤,٠	٢٦,٦	٢٧,١	١٣,٢
أخرى	٥٩,٨	٦٢,٢	٥٤,٤	٥٦,٩	٥٦,٩	٤٦,٤	٤٧,١
الإجمالي	**١٢٧٣,٦**	**١٢٨٣,٧**	**١٤٧٦,٢**	**١٤٩٦,٥**	**١٤٩٣,٤**	**١٥٥٧,٥**	**١٥٧١,٣**

البيانات الواردة بالجدول بنهاية يونيو من كل عام

وبالنظر إلى أصول التمويل الإسلامي العالمية يتبين ارتفاع معدل نموها بمنطقة مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى ٤٤,٩٪ في ٢٠١٨ مقارنة ب ٤٢٪ في ٢٠١٧، تليها منطقة الشرق الأوسط لتصل إلى ٣٤,٤٪ في ٢٠١٨ مقارنة ب ٢٩,١٪ في ٢٠١٧، وقد انخفضت حصة دول أسيا لتصل إلى ١٦,٩٪ في ٢٠١٨ مقارنة ب ٢٤,٤٪ في ٢٠١٧.

وعلى الرغم من تباطؤ معدل نمو أداء الأصول العالمية فإن حصة السوق المحلية للقطاع المصرفي الإسلامي لا تزال مستمرة في الزيادة، حيث يتبين بطئ معدل النمو ما بين النصف الأول من ٢٠١٧، والنصف الأول من ٢٠١٨ من خلال ٣٦ دولة، وقد شهدت المصرفية الإسلامية زيادة في الحصة السوقية المحلية في ١٩ دولة وظلت ثابتة في ٦ دول أخرى (بما في ذلك إيران والسودان والتي تمتلك ١٠٠٪ من حصة السوق المصرفي المحلي وتستحوذ على أكثر من ٥٠٪ من المصرفية الإسلامية) وفي الوقت نفسه الذي زادت فيه عدد الدول مع انخفاض الحصص

السوقية في ٦ دول بنهاية النصف الأول من عام ٢٠١٧ إلى ١٢ دولة بنهاية النصف الثاني من عام ٢٠١٨ من بينهما مصر وتركيا وقطر والتي تعد من أهم ثلاث أسواق في صناعة المصرفية الإسلامية، كما استمرت دولة بروناي في زيادة حصتها المحلية من صناعة المصرفية الإسلامية لتصل إلى ٦٣,٦٪ في النصف الأول من ٢٠١٨ مقارنة ب ٦١,٨٪ في النصف الأول من ٢٠١٧، كما تلاحظ ثبات في الحصة السوقية المحلية للمصرفية الإسلامية بالمملكة العربية السعودية والتي بلغت ٥١,٥٪ في النصف الأول من عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وقد زادت الحصة السوقية للمصرفية الإسلامية المحلية بنفس الفترة في كل من الكويت لتبلغ ٤٠,٦٪ مقارنة ب٣٩,٣٪، وماليزيا لتصل إلى ٢٦,٥٪ مقارنة ب ٢٤,٩٪، وفي الإمارات ٢٠,٦٪ مقارنة ب ٢٠٪، وفي بنجلاديش ٢٠,١٪ مقارنة ب ١٩,٨٪، وفي الأردن ١٥,٦٪ مقارنة ب ١٥,٥٪ عن نفس الفترات، وقد انخفضت الحصة السوقية المحلية للمصرفية الإسلامية بدولة قطر لتصل إلى ٢٥,٢٪ مقارنة ب ٢٥,٧٪ عن نفس الفترة المذكورة. في ضوء ما سبق وبشكل مجمل يتبين أن صناعة المصرفية الإسلامية العالمية تستضيفها ١٢ دولة بنسبة تصل إلى ٩١٪ من إجمالي الصناعة في بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ مقارنة ب ٩٢٪ في النصف الأول ٢٠١٧.

وقد حافظت دولة إيران على مكانتها التاريخية كأكبر سوق للمصرفية الإسلامية إلا أنها انخفضت حصتها من المصرفية الإسلامية العالمية لتصل إلى ٣٢٪ تليها المملكة العربية السعودية بحصة قدرها ٢٠,٢٪ بنهاية يونيو ٢٠١٨، ثم ماليزيا بحصة قدرها ١٠,٨٪، وتليها الإمارات بحصة قدرها ٩,٨٪، ثم الكويت بحصة قدرها ٦,٣٪ حيث يمثلون أكبر خمس دول تستضيف المصرفية الإسلامية، تليها دول قطر وتركيا وبنجلاديش

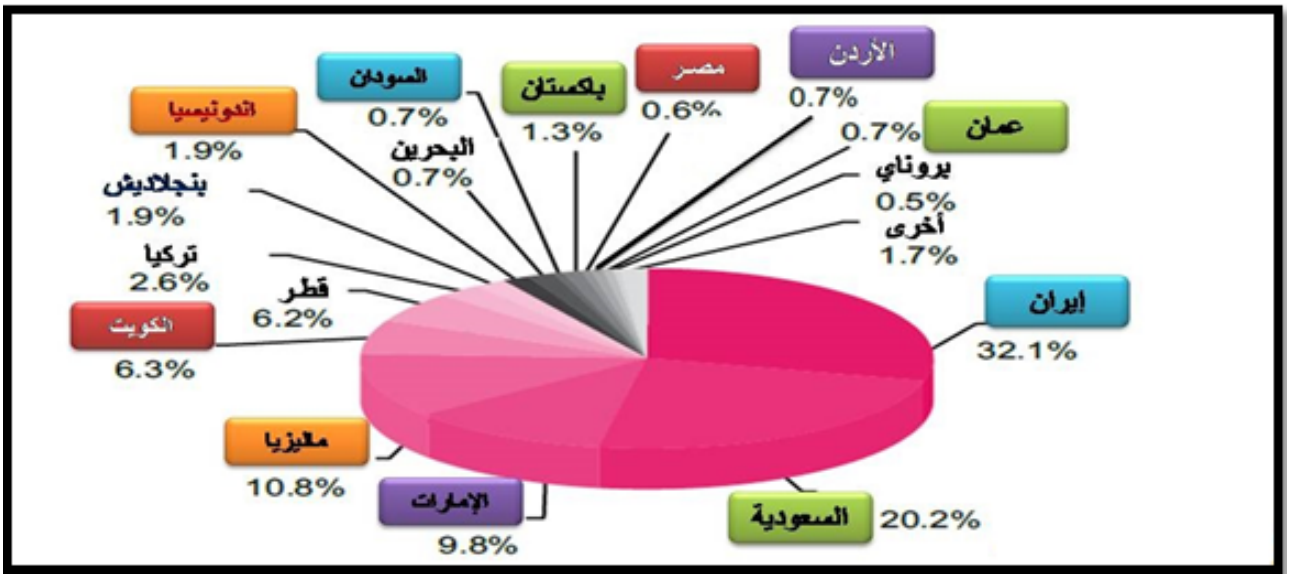

وأندونيسيا والبحرين كما هو موضح بالشكل التالي وحافظت دولة ماليزيا على مكانها كأكثر الدول نمواً في حجم التمويل الإسلامي محققة معدل نمو ٧١٪.

وبتحليل معدل نمو الأصول والودائع والتمويل في العديد من الدول الرائدة في صناعة المصرفية الإسلامية والتي أظهرت نمواً في حجم الأصول والتمويل والودائع ومنها السعودية وماليزيا والكويت وتركيا وعمان وباكستان، حيث بلغ معدل نمو أصول قطاع المصرفية الإسلامية ١٪ من عام لعام حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٨، ومعدل نمول التمويل ١,٦٪ ومعدل نمو الودائع ٠,٦٪، واستمرت معدلات النمو السنوية الإجمالي (المركبة) في الاعتدال، وفي ضوء انخفاضات طفيفة في معدلات نمو الأصول في السنوات الأخيرة حيث بلغت ٧,٢٪ ما بين ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨ مقارنة ب ٩,٦٪ لعام ٢٠١٧ و١٠٪ لعام ٢٠١٦ ويرجع ذلك لانخفاض أسعار الصرف والتي لا تزال تؤثر في الصناعة العالمية واعتماد أغلب هذه الدول على قطاع النفط، ويوضح الشكل التالي إحصائيات معدل النمو السنوي المركب خلال الفترة ما بين ٢٠١٦ و٢٠١٨ للأصول والتمويل والودائع.

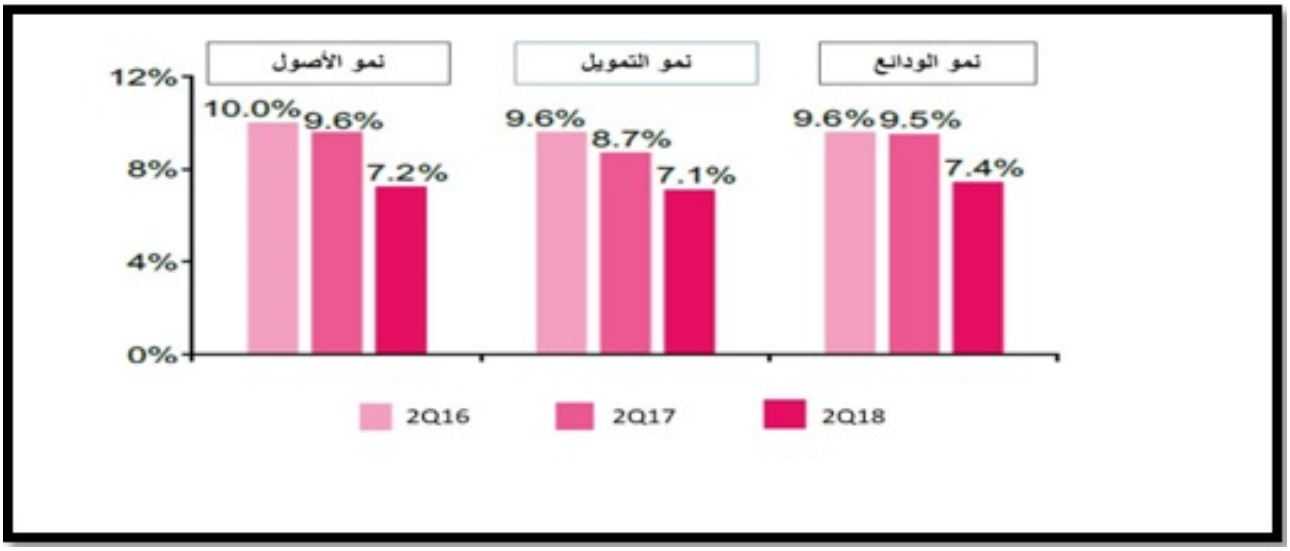

وبتحليل الواقع التطبيقي لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي يتبين اعتماد المصارف الإسلامية على صيغ البيوع بنسبة تصل ل ٧٥٪ مقارنة بصيغ المشاركات وتحتل صيغة الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك المركز الثاني بنسبة تقترب ل ١٤٪ كما هو موضح من خلال الشكل التالي:

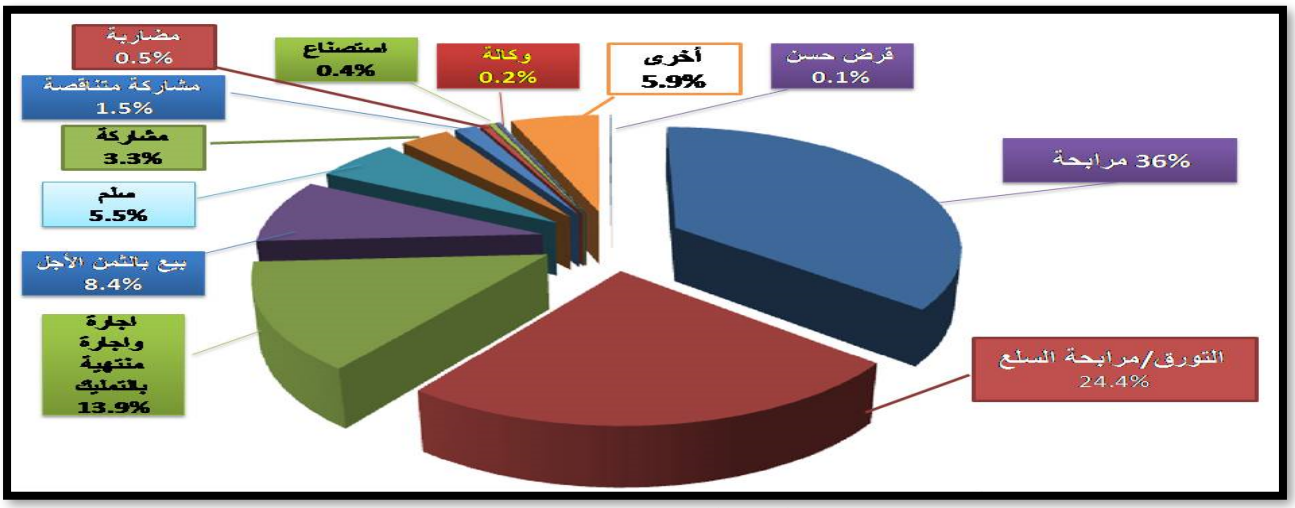

وقد سجل عدد من المصارف الإسلامية نمواً كبيراً في حجم أصولها خلال عام ٢٠١٧ وتصدر بنك Ziraat Katilim Bankasi التركي قائمة المصارف الإسلامية نمواً هذا العام بزيادة في الأصول بلغت ٨٠,٢٩٪ بحجم أصول ٣,٧٧٦ مليار دولار، يليها مصرف السلام الجزائري ٦١,٥٢٪ بحجم أصول ٧٤٧,٠٥ مليون دولار، ثم بنك Gharzolhasaneh Mehr Iran Bank الإيراني ٦١,٠٦٪ بحجم أصول ٣,٨٧٨ مليار دولار، ثم بنك Export Development Bank of Iran الإيراني ٦٠,٥٪ بحجم أصول ٦,٨٥٦ مليار دولار، ثم بنك وربة الكويتي ٥٧,٣٣٪ بحجم أصول ٦,٨٦٨ مليار دولار. ويحتل بنك الراجحي المركز الأول عالمياً من حيث الأصول الإسلامية والتي تبلغ ٩١,٥ مليار دولار أمريكي بنهاية ٢٠١٧، ويليه بنك Mellat الإيراني بأصول ٥٩,٢ مليار دولار، ثم بيت التمويل الكويتي بأصول ٥٧,٨٦ مليار دولار. ومن أبرز النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية على الصعيد العالمي تتمثل في قدرتها على الاندماج والعمل في الدول الغربية حيث حققت دول استراليا وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية نمو في حجم الأصول الإسلامية بأكثر من ٢٠٪ خلال عام ٢٠١٨. ويبلغ معدل نمو المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية في العالم حوالي ١٦,٥٪ تقريباً حيث يقدر عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية في العالم ١١١٣ مؤسسة بنهاية ٢٠١٤ مقارنة بنحو ٩٥٥ مؤسسة عام ٢٠١٣ تعمل في ٧٥ دولة وتقسم مابين مؤسسات مالية بالكامل ومؤسسات تقليدية لها نوافذ إسلامية، ويقدر عدد عملاء المصرفية الإسلامية حول العالم ١٠٠ مليون عميل.

ثانياً: تقييم مؤشرات صناعة المصرفية الإسلامية

سيتم تقييم أداء صناعة المصرفية الإسلامية من خلال الاعتماد على عدد من المؤشرات التحوطية والهيكلية كالربحية والسيولة وجودة الأصول والرافعة المالية ورأس المال التنظيمي.

١- الربحية

يتم تقييم ربحية البنوك بشكل أساسي من خلال متوسط العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE ويمكن إيضاح متوسط العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE للمصارف الإسلامية بشكل مستقل (بعد استبعاد البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية) الجدول كالتالي:

العام	متوسط العائد على الأصول ROA	العائد على حقوق الملكية ROE
٢٠١٨	١,٨٪	١٦,٣٪
٢٠١٧	١,٦٪	١٣,٦٪
٢٠١٦	١,٣٪	١١,٧٪

وقد حققت هذه المؤشرات أعلى مستوى لها خلال فترة التحليل حيث ظلت هذه المستويات مستدامة إلى حد كبير بنهاية النصف الأول للعام ٢٠١٨، وبمقارنة معدل العائد على حقوق الملكية في نفس الفترة للبنوك في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي والتي بلغت ١١,٩٪ و٧,٢٪ على التوالي وهو ما يظهر أن ايجابية مؤشرات المصرفية الإسلامية.

وقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي (بعد استبعاد قطر) تحسن في معدلات الربحية عام ٢٠١٧ بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية وانتعاش أسعار البترول حيث ارتفع سعر برميل البترول من ٤٥,٣٦ دولار في يونيو ٢٠١٧ إلى ٦٥,٦٨ دولار أمريكي بنهاية يونيو ٢٠١٨. وقد انخفضت مؤشرات الربحية بدولة قطر بسبب الظروف الاقتصادية لحد نسبي حيث انخفض مؤشر العائد على الأصول ROA للمصارف الإسلامية من ١,٨٪ إلى ١,٧٪ ومؤشر العائد على حقوق الملكية ROE من ١٦,٩٪ إلى ١٦,٧٪ بنهاية يونيو ٢٠١٨ و٢٠١٧ على التوالي والتي لم تختلف عنها البنوك التقليدية بدولة قطر.

كما حققت مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية بالسعودية نمواً فبلغ ROA ٢,٥٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٨، و٢,٤٪ في عام ٢٠١٧، و٢,٠٠٪ في عام ٢٠١٦ بينما بلغ ROE ١٦,٦٪ بنهاية النصف الأول من

٢٠١٨، و١٥,٣٪ في عام ٢٠١٧، و١٣,٤٪ في عام ٢٠١٦. وفي الإمارات انتعشت مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية وانخفض حجم التمويلات المتعثرة حيث بلغ ROA ١,٧٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٨، وبلغ ١,٦٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٧، وبلغ ROE ١٤٪ و١٢,٩٪ عن نفس الفترات. وقد حقق ROE أعلى مستوياته في مصر حيث بلغ ٤١٪ وفي السودان ٤٨٪، كما استقرت مؤشرات ROA بدولة ماليزيا على الرغم من انخفاض ربحيتها عن نظرائها من البنوك التقليدية مسجلاً ما بين ١٪ و١,١٪ خلال الفترة من النصف الأول لعام ٢٠١٤ حتى النصف الأول لعام ٢٠١٨، وقد أغلق متوسط ROE عند ١٥,١٪ حيث كان منذ عام ٢٠١٣ (١٥,٣٪)، حيث يسجل إجمالي النظام المصرفي الماليزي متوسط ROA ١,٥٪، وROE ١٣,٠٠٪.

٢- السيولة

ما زالت السيولة تشكل قلقاً بين العديد من الدول التي تمتلك أصول المصرفية الإسلامية، حيث تحتفظ بعض هذه الدول بكميات كبيرة من السيولة المستحقة لعدم وجود أساليب متوافقة مع أحكام الشريعة لإدارة السيولة، وغيرها التي تواجه نقص في السيولة المستحقة لضغوط الاقتصاد الكلي ومعدلات التضخم العالية والتوقعات الاقتصادية السلبية نحو زيادة سحب الودائع، وفي غياب تطبيق نسب السيولة الحديثة والمتمثلة في نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) في العديد من الدول متضمنة المؤشرات المالية الإسلامية الهيكلية والحكمية، وسيتم تحليل أداء الدول من خلال نسبة التمويل إلى الودائع Financing to Deposits Ratio (FDR) بالإضافة إلى المتاح من نسب LCR وNSFR.

وقد ارتفعت نسبة التمويل إلى الودائع بالمصارف الإسلامية بإنجلترا بشكل كبير من ٨٩,٤٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٧ إلى ٩٦,٦٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٨ بعد اتجاهها نحو نمو ودائعها واستمرارية أعمال التمويل، وبلغت نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل في المصارف الإسلامية ٢٠,١٪، كما طبقت انجلترا أحدث النسب المقررة من السلطات الرقابية حيث بلغت نسبة LCR في المصارف الإسلامية ٢٥٦٪ ونسبة NSFR بلغت ١٢٨,٢٪ بنسب اكبر ما حددتها السلطات الرقابية بنهاية النصف الأول من ٢٠١٨.

وبالنظر لدول مجلس التعاون الخليجي وباستثناء الربع الأول من عام ٢٠١٨، فقد تجاوزت نسبة التمويل إلى الودائع بدولة عمان ١٠٠٪ مسجلة ١٠٤٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٨، وحققت نسبة LCR أعلى مما هو

مطلوب من السلطات الرقابية حيث بلغت ١٢٥٪،كما لم تستطع أن تحقق نسبة NSFR النسبة المطلوبة من السلطات الرقابة (١٠٠٪)، وبلغت نسبة LCR بالمصارف الإسلامية بالسعودية ١٥٥٪ بنهاية النصف الأول من ٢٠١٨، وبلغ متوسط نسبة التمويل للودائع ٦٨,٥٪ في النصف الأول لعام ٢٠١٨ مقارنة ب ٩٠,٣٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٧، وبلغت نسبة السيولة ٢٧,٩٪ مقارنة ب٢٦,٦٪ عن نفس الفترة. وقد شهدت دولة قطر انخفاضا في مؤشرات السيولة بالمصارف الإسلامية بسبب سحب غير المقيمين ودائعهم نتيجة التوترات السياسية الإقليمية في نهاية النصف الأول من ٢٠١٧، وقد استقرت مؤشرات السيولة بقطر مع نهاية النصف الأول من ٢٠١٨ حيث بلغت نسبة الأصول السائلة ٣٥,٧٪ بالمقابلة ل ٣١,٣٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٧ حيث تقدر نسبة الأصول السائلة لإجمالي القطاع المصرفي القطري ٢٨,٢٪ لعام ٢٠١٧، وبلغت نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل في المصارف الإسلامية ٦٤,٨٪ بالمقابلة ل ٥٥,٤٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٧، والتي تبلغ ٥٤,٢٪ بالنسبة لإجمالي القطاع المصرفي القطري، كما انتعشت نسبة LCR بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨، كما سجل متوسط نسبة NSFR للمصارف الإسلامية ٩٩٪ وهو أقل مما هو مطلوب من السلطات الرقابية القطرية (١٠٠٪)، وقد استمرت المصارف الإسلامية الباكستانية في الحفاظ على ارتفاع معدلات السيولة لديها عن ما هو مطلوب من السلطات الرقابية حيث سجلت نسبة LCR ونسبة NSFR ونسبة FDR ارتفاعاً ليصل إلى ١١٤٪ و١٣٨٪ و٦٥٪ على التوالي بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨، كما حافظت المصارف الإسلامية الماليزية على نمو بنسبة FDR لتصل إلى ٩٦,٩٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ بمقابلة نسبة ٩٥,٣٪ للعام السابق. وقد انخفضت FDR بالمصارف الإسلامية الأندونيسية لتصل إلى ٨٦,٥٪ بنسبة ٤٪ أقل من العام السابق. كما سجل متوسط نسبة LCR بالمصارف الإسلامية التركية ١٨٣٪ للعام ٢٠١٨ بالمقارنة ل ١٥٩٪ للنصف الأول لعام ٢٠١٧، كما سجلت نسبة FDR للمصارف الإسلامية التركية ارتفاعا طفيفاً لتصل إلى ٨٤٪ بالمقارنة ل ٨٣,٧٪ للعام السابق، ولكنها تظهر انخفاضا بالمقارنة للعام ٢٠١٣ حيث كانت ٩٧,٧٪، وقد سجلت نسبة FDR بالمصارف الإسلامية في لبنان وأفغانستان ونيجريا نسبة اقل من ٥٠٪.

٣- جودة الأصول

واصلت صناعة المصرفية الإسلامية قدراتها في تعزيز جودة أصولها في ضوء البيانات في الفترة ما بين ٢٠١٣ وحتى نهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ والتي أظهرت تحسناً ثابتاً في قياس جودة أصول المصارف الإسلامية

ونوافذها مسجلة انخفاض معدل الديون (التمويل) المتعثرة Non-Performing Financing (NPF) ٤,٩٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ مقارنة بالفترات السابقة كما هو موضح بالشكل التالي:

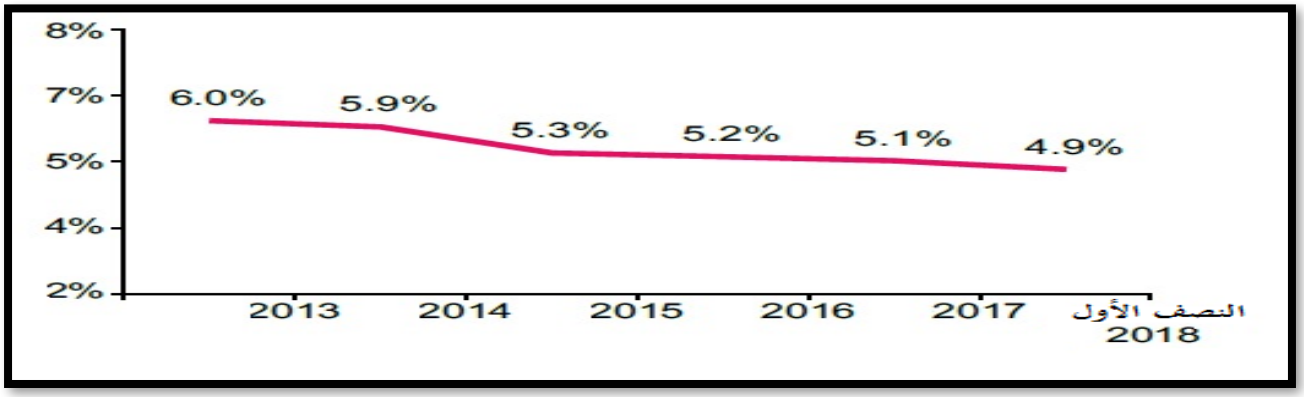

وعلى الرغم من التحسن في معدلات NPF في المصرفية الإسلامية إلا أنها لا تزال أعلى من معدلات الديون المتعثرة بالبنوك بانجلترا والتي سجلت ٣,٦٪، وفي أمريكا ١٪، وبالنسبة للمتوسط العالمي ٣,٦٪ للعام ٢٠١٧. وتسجل المصارف الإسلامية في لبنان أعلى أرقام NPF والتي تضاعفت لأكثر من ثلاث مرات منذ عام ٢٠١٣ حتى نهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ حيث وصلت ل ١٢,٥٪، بينما سجلت مصر واندونيسيا وباكستان والإمارات تحسناً عام في جودة أصولها في النصف الأول لعام ٢٠١٨.

وقد سجل معدل NPF بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ في إيران ١١,٤٪ انخفاض عن العام السابق بنسبة ٠,٤٪، بينما ارتفع معدلNPF في البحرين ليصل إلى ١١,٧٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ مقارنة ٩,٤٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٧، وارتفع في السعودية ليصل إلى ١,٢٪ مقارنة ب ١٪ لنفس الفترة السابقة، وانخفض بالإمارات ليصل إلى ٦,١٪ مقارنة ب ٧,٤٪ لنفس الفترة السابقة مقارنة بنسبة ٦,٧٪ لإجمالي القطاع المصرفي الإماراتي. وتظهر أرقام جودة الأصول للمصارف الإسلامية في قطر لتكون هي الأقل بالمقارنة للسعودية تليهم دولة عمان والذي بلغ المتوسط الإجمالي للتمويل المتعثر NPF ١,٢٪ إلا أن هذه النسبة في اتجاه تصاعدي منذ عام ٢٠١٦ والتي سجلت ٠,٦٪ و٠,٨٪ عام ٢٠١٧. وقد سجلت دول أخرى بالمنطقة استقراراً نسبياً في جودة الأصول حيث سجل NPF في الأردن وفلسطين والكويت ٢,٨٪، ١,٧٪، ٢,٢٪ على التوالي. وقد تمكنت المصارف الإسلامية التركية من تقليص NPF لتصل بها حتى ٣,٢٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ مقارنة بالسنوات الماضية منذ عام ٢٠١٣. كما خفضت باكستان النسبة لتصل إلى ٢,٧٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ مقارنة ب ٣,٧٪ للنصف الأول لعام ٢٠١٧.

٤- رأس المال التنظيمي

بتحليل متوسط نسبة كفاية رأس المال والشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال بصناعة المصرفية الإسلامية للعام ٢٠١٨ فقد بلغا ١٢,٣٪ و١٠,٧٪ على التوالي ويرجع ذلك على وجه الخصوص للتدهور المستمر في نسب كفاية رأس المال بدولة إيران خلال فترة التحليل حيث انخفض إجمالي نسبة كفاية رأس المال ليصل إلى ٤,٦٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ حيث بلغ ٨,٩٪ في الربع الأول لعام ٢٠١٤، كما انخفضت الشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال لتصل على ٣,٤٪ من ٤,٩٪ لنفس الفترة. وباستبعاد بيانات إيران من فترة التحليل نجد أن متوسط نسبة كفاية رأس المال سيصل إلى ١٨,٢٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ وسيصل متوسط الشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال إلى ١٦,٢٪ كما هو مبين بالشكل التالي:

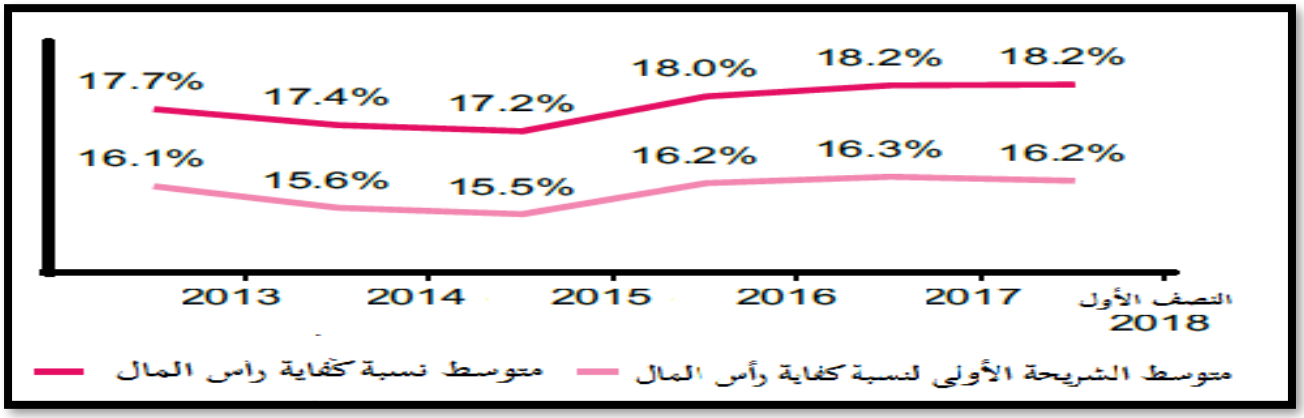

وقد تجاوزت نسبة كفاية رأس مال المصارف الإسلامية لمجموعة من الدول ٢٠٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ وهي الأردن ٢٣٪، والسعودية ٢١,٨٪، وانجلترا ٢١,٤٪ واندونيسيا ٢٠,٦٪، وقد سجلت المصارف الإسلامية بالإمارات متوسط نسبة كفاية رأس مال ١٧,٥٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ مقارنة ب ١٦,٧٪ لنفس الفترة في العام السابق، كما سجلت الشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال (رأس المال العادي) ارتفاعا ليصل إلى ١٦,٣٪ مقارنة ب ١٦٪ لنفس الفترات. وسجلت المصارف الإسلامية بماليزيا نسبة كفاية رأس مال والشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال ١٦,٤٪ و١٢,٨٪ على التوالي.

٥- الرافعة المالية

تعمل الرافعة المالية وفقاً لتعريف الجهات الرقابية كمؤشر مساند لرأس المال على أساس المخاطر لكي تساهم في بناء معدل رافعة مالية أمن على مستوى النظام المصرفي بالكامل. وتتمثل نسبة الرافعة المالية ٣٪ (الشريحة الأولى / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية) كحد أدنى، وبتحليل نسبة الرافعة المالية للمصارف الإسلامية بالعينة والتي بلغت ١١ دولة تبين أن نسبة الرافعة المالية تجاوزت ٣٪ وفقاً للمتطلبات الرقابية خلال الفترة ما بين ٢٠١٣

وحتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٨ باستثناء دولة إيران حيث استقرت نسبة الرافعة المالية عند ٢,٤٪ بنهاية النصف الأول لعام ٢٠١٨ وسعى البنك المركزي الايراني لإطلاق خطة لمراجعة جودة الأصول خلال العام المالي ٢٠١٨–٢٠١٩ لمعالجة ذلك القصور ومن المتوقع أن تسفر خطة المراجعة إلى تعديلات جوهرية ومنها زيادة بعض المصارف لرأس مالها.

ثالثاً: نتائج تحليل مؤشرات صناعة المصرفية الإسلامية:

في ضوء العرض السابق للتحليلات المختلفة يتبين أن صناعة المصرفية الإسلامية العالمية في موقع يمكنها من المحافظة على مسار نمو إيجابي، وزيادة في أصولها. ومن أجل ضمان تحقيق معدلات النمو يجب أن تكون صناعة المصرفية الإسلامية على حذر من التحديات الجديدة والتي تتمثل في التالي:

- التطورات في التقنيات المالية والتي تعد من أهم المعوقات التشغيلية التي تواجه صناعة المصرفية الإسلامية والتي تتمثل في ضعف قدرة المصارف في ابتكار أدوات مالية حديثة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات عملائها المختلفة.
- المنافسة غير المتكافئة مع المصارف التقليدية والتي تقدم منتجات أكثر تنوعاً لامتلاكها نظم تكنولوجية قوية ومتطورة والقدرة على الإنفاق في البحث والتطوير.
- عدم توحيد المعايير الشرعية للحد من إشكاليات الاختلاف بين الهيئات الشرعية في تطبيقات المنتجات المخالفة للتمويل الإسلامي.
- عدم توفير التشريعات والقوانين الداعمة لتطبيق المصرفية الإسلامية في بعض الدول وتهيئة المناخ الاقتصادي للتطبيق السليم للمصرفية الإسلامية.
- ضعف الموارد البشرية المؤهلة والمدربة لدعم التطبيق السليم للمصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي حول العالم.
- زيادة أنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية وتوسعها في السوق والتي قد تؤثر على حصة المصارف الإسلامية.
- قلة الوعي المالي / المصرفي الإسلامي وغياب مؤسسات البحث والتطوير بالمصارف الإسلامية والذي ينعكس بشكل سلبي على كيفية التطبيق السليم للمصرفية الإسلامية.

ولكي تحقق صناعة المصرفية الإسلامية الريادة وتحقيق المزيد من معدلات النمو في حصتها السوقية وللحفاظ على استقرارها وما وصلت إليه من نجاحات يقترح الباحث التالي:

- الابتعاد عن فكرة المحاكاة للمصرفية التقليدية والانتقال إلى التجديد والإبداع من خلال توجيه جزء من موارد المصارف الإسلامية للإنفاق على البحث والتطوير.
- تأسيس مراكز بحثية للقيام بدراسة السوق كل ما هو جديد في عالم الاقتصاد والمال لدعم وتطوير المصرفية الإسلامية ولتقليل الاختلافات بين الهيئات الشرعية.
- إعداد الكوادر والقدرات البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً بدلاً من الاعتماد على الكوادر البشرية بالبنوك النمطية للقيام بالتطوير.
- تهيئة المناخ الاقتصادي وتوفير التشريعات والقوانين لدعم تطبيق المصرفية الإسلامية.

المراجع والتقارير اللغة العربية

١. إدارة الدراسات والبحوث، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٤٢٥ – ايار/ مايو ٢٠١٩، ص ص ٢٦–٤٢.

٢. إدارة الدراسات والبحوث، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٤٢٥ – نيسان/ ابريل ٢٠١٦ ص ص ٢٦–٢٩.

٣. المعيار (IFSB–١٥) المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر ٢٠١٣

٤. تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي ٢٠١٨/ ١٩، الصادرعن مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع THOMSON REUTERS، Dinar Standards

٥. صندوق النقد الدولي، التمويل الإسلامي: الفرص والتحديات وخيارات السياسة، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥، ص ص ٥٠–٥٣.

٦. محمد سعيد المجاهد، محمد بن راشد الغاربي، " المؤسسات المالية الإسلامية بين الواقع والمأمول" المؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (ايفي) المصارف الإسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق، اسطنبول، تركيا، ١٦–١٧ ابريل ٢٠١٨.

المراجع والتقارير باللغة الأجنبية

7. Global Report on Islamic Finance ٢٠١٨, The Role of Islamic Finance in Financing Long-term Investments, The Islamic Research and Training Institute (IRTI)
8. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2019.
9. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2018.
10. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2017.
11. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2016.
12. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2015.
13. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2014.
14. Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report 2013.
15. Islamic Financial Services Board, RISK SHARING IN ISLAMIC BANKING ,IFSB WORKING PAPER SERIES , May 2019.

تقرير تحليلي للبورصة المصرية

عن الفترة ٢٢-٩-٢٠١٩ وحتى ٢٦-٩-٢٠١٩

محمد سعيد رجب

باحث دكتوراه في الاقتصاد - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

محور الشؤون المالية والاستثمار - قطاع الاستثمار

شهدت البورصة المصرية الأسبوع الماضي إنخفاضا ملحوظا بدأ مع أولى جلسات صبيحة الأحد الماضي الموافق ٢٢-٩-٢٠١٩، حيث هبط مؤشر البورصة الرئيسي في نهاية تعاملات الأحد الماضي ٧٨٣ نقطة ليكسر حاجز ال ١٤٠٠٠ نقطة ليصل ١٣,٩٥٨ نقطة، بمعدل إنخفاض بلغ ٥,٣٢٪، وخسر رأس المال السوقي بنهاية الجلسة نحو ٣٥,٧٢ مليار جنيه، ليغلق عند مستوى ٧٠٢,٣ مليار جنيه مقابل ٧٣٨,٠٢ مليار جنيه بنهاية تداولات الخميس ١٩-٩-٢٠١٩.

تواصل الهبوط خلال هذا الأسبوع ليصل إلى أدنى نقطة، حيث وصل المؤشر إلى ١٣,١٧٠.٢ في يوم ٢٤-٩-٢٠١٩ بمعدل هبوط بلغ ١٠.٧٪ حيث بلغ حجم خسائر السوق إلى هذا اليوم ٧٨.٧ مليار جنيه، ثم بدأ المؤشر في الصعود مرة أخرى حيث بلغ في ختام جلسة الخميس ٢٦-٩-٢٠١٩ مقدار ٦٨٦.٩٢ نقطة بمعدل ارتفاع وصل إلى ٥.٢٢٪.

رأس المال السوقي بالمليار جنيه	بداية الفترة	نهاية الفترة	مقدار الخسائر	معدل التغير
الأسهم الرئيسية	738	695.8	42.2	5.7%
أسهم egx 30	429.9	402.8	27.1	6.3%
أسهم egx70	205.5	194.6	10.9	5.3%
أسهم egx 100	635.4	597.4	38	6.0%

أسباب الهبوط الجماعي لمؤشرات البورصة:

أولاً: أسباب سياسية:

شهدت الأوضاع السياسية في مصر الأسبوع قبل الماضي بعض الإحتجاجات من بعض المعارضين للسياسات الاقتصادية للدولة، حيث خرج أحد رجال الأعمال بنشر بعض فيديوهات توضح معارضته للقيادة السياسية مما تسبب في تقليب الشارع على السلطة ونادت بعض الأصوات المعارضة برحيل السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، وكان ذلك المشهد قد ترك أثراً كبيراً في نفوس المصريين وكذا المستثمرين الأجانب، حيث استدعى

الجميع أحداث الماضي وما مرت به البلاد من اضطرابات سياسية وأمنية كبيرة أثرت بنتائج عكسية على الاستثمار والبورصة وجميع المؤشرات الكلية، فكان ذلك هو السبب الرئيس في هرولة الناس إلى البورصة في أول يوم عمل بعد خروج هذه المظاهرات لبيع أسهمهم في البورصة مما أدى إلى هبوط جماعي لأغلب مؤشرات البورصة.

ثانيًا: أسباب استثمارية:

ترتب على المشهد السياسي هرع المستثمرين الأجانب للبيع في البورصة كمؤسسات وأفراد للأسهم، حيث سجل الأجانب صافي بيع بقيمة ١٦٤.٤ مليون جنيه كمؤسسات و٢٦ مليون جنيه كأفراد، بينما سجلت تعاملات المصريين كمؤسسات صافي شراء بقيمة ٣٢٥.٤ مليون جنيه وكأفراد صافي مبيعات ٣٠٤.١ مليون جنيه، وبخصوص العرب كانت صافي تعاملاتهم كمؤسسات ١٩١.٣ مشتريات وكأفراد ٢٢.٢ صافي مبيعات. (شامل الصفقات).

أدت تعاملات المؤسسات خاصة المصريين والعرب إلى المساهمة في صعود المؤشر مرة أخرى في نهاية تعاملات الأسبوع، وهو ما يعني أن قرار الاستثمار في المؤسسات كان أكثر رزانة وموضوعية من الأفراد، وبسبب صافي تعاملات الأفراد انخفضت المؤشرات نتيجة لضغوط بيعية من جهتهم، بينما قابل ذلك ضغوط شرائية من المؤسسات في نهاية الأسبوع ساعد ذلك في ارتداد المؤشرات مرة أخرى نحو الصعود.

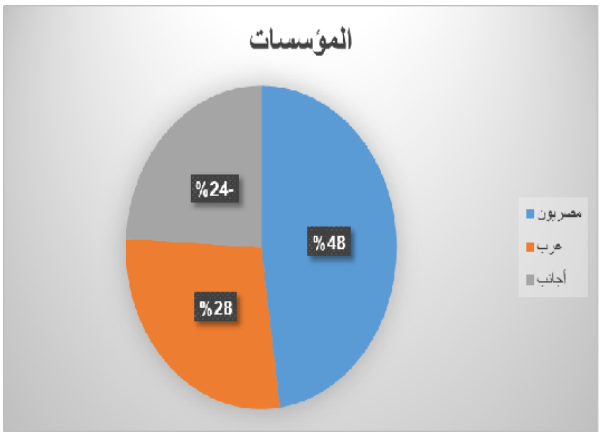

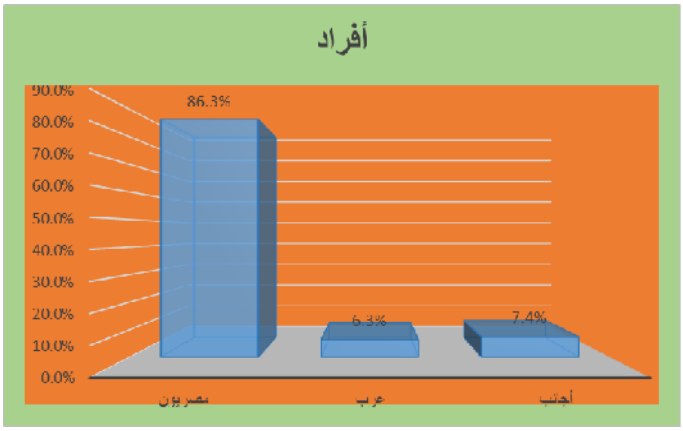

تداعيات الهبوط وأثره على مؤشرات البورصة:

أولاً: مؤشر EGX 30:

تأثر مؤشر البورصة الرئيسي بهذه الأحداث بشكل مباشر، حيث اختتمت جلسة الخميس الموافق ١٩-٩-٢٠١٩ المؤشر الرئيسي عند ١٤,٧٤٢.٠٧، وانخفض يوم الأحد الموافق ٢٢-٩-٢٠١٩ إلى

١٣,٩٥٨.١١ بمعدل انخفاض بلغ ٥.٣٢٪ بمقدار ٧٨٣.٩٦ نقطة، وتواصل الهبوط خلال هذا الأسبوع ليصل إلى أدنى نقطة، حيث وصل المؤشر إلى ١٣,١٧٠.٢ في يوم ٢٤-٩-٢٠١٩ بمعدل هبوط بلغ ١٠.٧٪، ثم بدأ المؤشر في الصعود مرة أخرى حيث بلغ في ختام جلسة الخميس ٢٦-٩-٢٠١٩ مقدار ٦٨٦.٩٢ نقطة بمعدل ارتفاع وصل إلى ٥.٢٢٪.

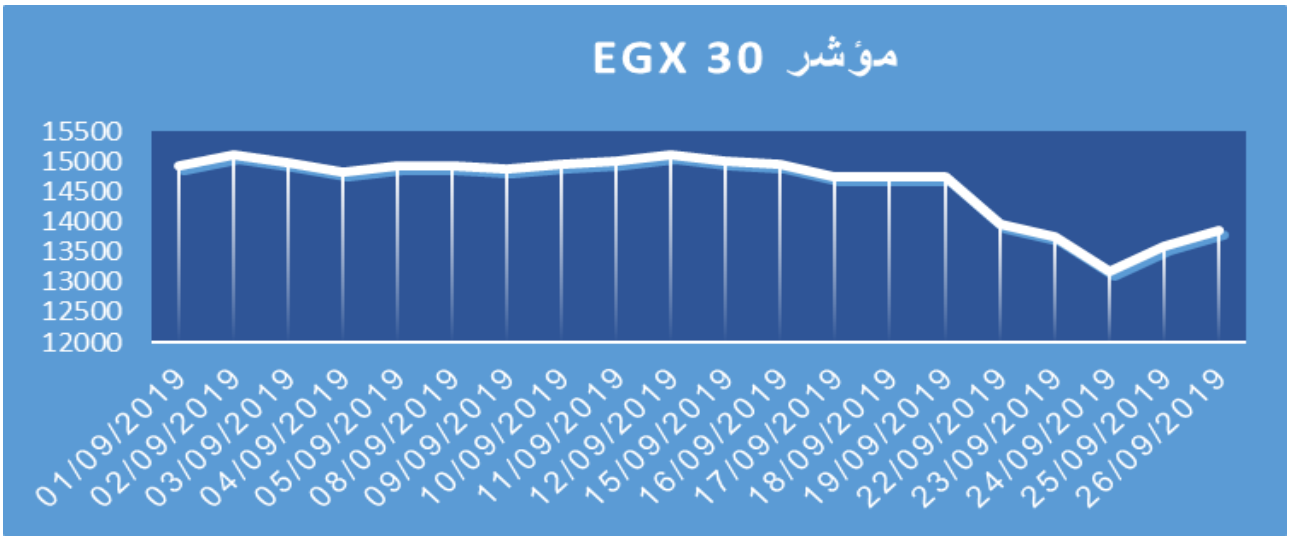

ثانيًا: مؤشر EGX 70:

شهد هذا المؤشر هبوطا أيضا حيث اختتمت جلسة الخميس الموافق ١٩-٩-٢٠١٩ عند ٥٣٩.٥٧، وانخفض يوم الأحد الموافق ٢٢-٩-٢٠١٩ إلى ٥٠٩.٠٢ بمعدل انخفاض بلغ ٥.٦٦٪ بمقدار ٣٠.٥٥ نقطة، وتواصل الهبوط خلال هذا الأسبوع ليصل إلى أدنى نقطة، حيث وصل المؤشر إلى ٤٨٣.١٤ في يوم ٢٤-٩-٢٠١٩ بمعدل هبوط بلغ ١٠.٤٦٪، ثم بدأ المؤشر في الصعود مرة أخرى حيث بلغ في ختام جلسة الخميس ٢٦-٠٩-٢٠١٩ مقدار ٤٩٩.٨٢ نقطة بمعدل ارتفاع وصل إلى ٣.٣٤٪.

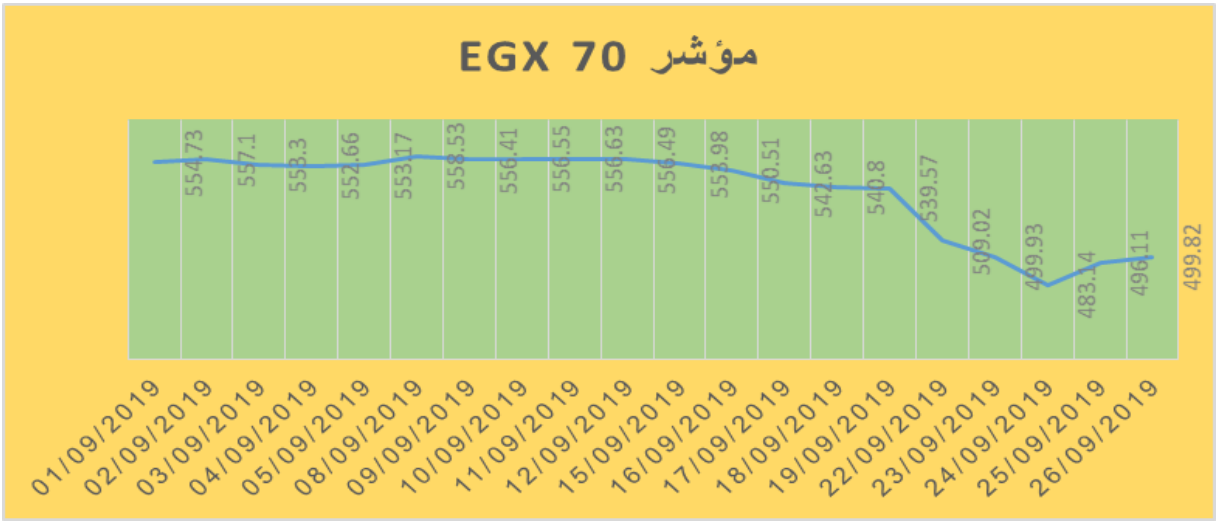

ثالثًا: مؤشر EGX 100:

شهد هذا المؤشر هبوطا أيضا حيث اختتمت جلسة الخميس الموافق ١٩-٩-٢٠١٩ عند ١٤٣٩.٨٦ نقطة، وانخفض يوم الأحد الموافق ٢٢-٩-٢٠١٩ إلى ١٣٥٨.٠٤ بمعدل انخفاض بلغ ٥.٧٪ بمقدار ٨١.٨٢ نقطة، وتواصل الهبوط خلال هذا الأسبوع ليصل إلى أدنى نقطة، حيث وصل المؤشر إلى ١٢٩٣.٦٧ في يوم ٢٤-٩-٢٠١٩ بمعدل هبوط بلغ ١٠.٢٪، ثم بدأ المؤشر في الصعود مرة أخرى حيث بلغ في ختام جلسة الخميس ٢٦-٠٩-٢٠١٩ مقدار ١٣٣٩.٥٩ نقطة بمعدل ارتفاع وصل إلى ٣.٥٪.

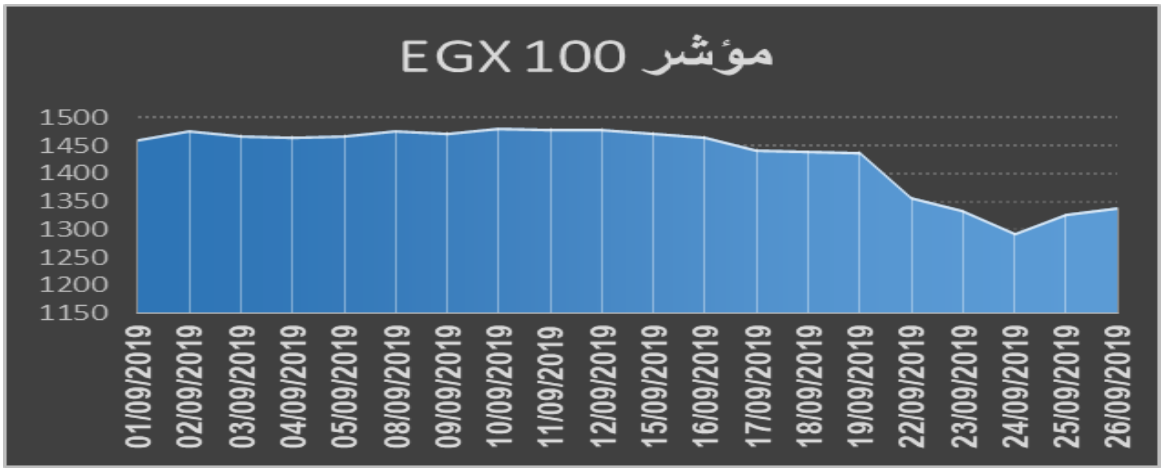

EGX 100		EGX 70		EGX 30	
النقطة	التاريخ	النقطة	التاريخ	النقطة	التاريخ
1439.86	19/09/2019	539.57	19/09/2019	14742.07	19/09/2019
1358.04	22/09/2019	509.02	22/09/2019	13958.11	22/09/2019
1334.65	23/09/2019	499.93	23/09/2019	13753.19	23/09/2019
1293.67	24/09/2019	483.14	24/09/2019	13170.2	24/09/2019
1327.3	25/09/2019	496.11	25/09/2019	13594.61	25/09/2019
1339.59	26/09/2019	499.82	26/09/2019	13857.12	26/09/2019

الأثر على رأس المال السوقي:

نتيجة لهذه الأحداث خسرت البورصة المصرية على مستوى الأسهم الرئيسية تقريبا ٤٢.٢ مليار جنيه بنسبة ٥.٧٪ خسائر لرأس المال السوقي، بينما خسر مؤشر البورصة الرئيسي EGX 30 ما يقرب من ٢٧.١ مليار جنيه بنسبة خسائر بلغت ٦.٣٪، وامتدت هذه الخسائر لأغلب مؤشرات البورصة كما هو موضح بالجدول.

تداولات المستثمرين	المؤسسات		أفراد	
مصريون	325.4	47.8%	-304.1	86.3%
عرب	191.3	28.1%	-22.2	6.3%
أجانب	-164.4	-24.1%	-26	7.4%
الإجمالي	352.3	100.0%	-352.3	100.0%

أسباب صعود السوق مرة أخرى:

- نتيجة لضغوط شرائية من المؤسسات أمام مبيعات الأفراد والأجانب، أدى ذلك إلى بداية صعود السوق مرة أخرى.
- وسط ترقب السوق لقرار البنك المركزي والذي صدر مساء يوم الخميس الموافق ٢٦-٩-٢٠١٩ وفيه قررت لجنة السياسات النقدية خفض كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣.٢٥٪، ١٤.٢٥٪، ١٣.٧٥٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣.٧٥٪.

هذا وقد استمر معدل التضخم السنوي العام في الانخفاض حيث بلغ في أغسطس ٢٠١٩ نسبة ٧.٥٪، وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥.٧٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩، كما استمر انخفاض معدل البطالة ليسجل ٧.٥٪ خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٩.

وكان هذا القرار رسالة قوية للمستثمرين، حيث أن الدولة المصرية عازمة على تنفيذ سياساتها التوسعية والتي نهجتها من أشهر سابقة وانخفاض متكرر لسعر الفائدة، بالرغم من هذه الأحداث السياسية والاقتصادية على مستوى البورصة، إلا أن البنك المركزي نجح في تطمين المستثمرين وتهدئة الرأي العام بهذا القرار.

وحيث أن معدل الفائدة دالة سالبة مع الاستثمار، حيث بانخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار، نتيجة لانخفاض تكاليف الاستثمار وانخفاض العائد على مدخرات القطاع العائلي فيكون ذلك دافعا لاتجاه المدخرين من الأفراد إلى الاستثمار في البورصة أو إقامة المشاريع التي تكون عائدها أعلى من عائد الفائدة البنكية.

كما أن انخفاض سعر الفائدة يؤثر على تدفق الأموال الساخنة حيث ينتظر المستثمرين الأجانب قرارات البنوك المركزية للاستفادة من أعلى عائد على السندات وأذون الخزانة للاستثمار فيها، وفي الوقت الذي يتخذ فيه المركزي المصري انخفاض لسعر الفائدة دون قلق منه على الأموال الساخنة الأجنبية التي تدعم الاحتياطي النقدي

وتؤدي إلى توازن سوق العملات فإن البنوك المركزية حول العالم تتخذ سياسة نقدية تيسيرية، وعلى ذلك تنخفض مخاوف السلطة النقدية من هروب الأموال الساخنة مرة أخرى لانخفاض معدل الفائدة على مستوى العالم.

وتتخذ البنوك المركزية حول العالم سياسة التيسير النقدي لمعالجة التباطؤ الملحوظ في النمو العالمي، ومقابلة الحرب التجارية بين الصين وأمريكا والآثار المترتبة منها على آفاق النمو العالمي بهذه السياسات، كما أنه متوقع تقلبات في أسعار البترول نتيجة للمخاطر الأقليمية بعد حادث أرامكو والتي أثرت بالفعل على جانب العرض مما أدى في وقت الحادث إلى ارتفاع أسعار البترول ومع عودة الإنتاج انخفضت الأسعار مرة أخرى ومتوقع اضطراب في الفترة القادمة في الأسعار نتيجة للتوترات الجيوسياسية.

مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك

حماده السعيد المعصراوي

باحث دكتوراه في مجال المحاسبة والتمويل

ظهر مصطلح الشمول المالي Financial Inclusion عام ١٩٩٣ في دراسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، وفي عام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لشرح كيفية وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة، ووفقا للبنك الدولي فإن توفير الخدمات المالية تسهل أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة. وبوصفهم أصحاب حسابات في البنوك، فمن المرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل الإئتمان والتأمين، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والإستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام.

برز في الآونة الأخيرة الشمول المالي كمسألة هامة في جدول أعمال السياسة العالمية للتنمية وأصبح هناك إهتمام على نطاق واسع بالأنظمة المالية الشاملة، مما يجعل هذه القضية أولوية سياسية في العديد من البلدان، تلعب الجهات الرقابية المالية والحكومة والقطاع المصرفي دوراً نشطاً في ذلك وإستجابة لذلك، قدم عدد من البنوك، مبادرات متنوعة لتعزيز الشمول المالي في بلدانهم، بالإضافة إلى مبادرات البنوك المركزية، يلعب عدد متزايد من رواد العالم دوراً نشطًا على المستوى الدولي لوضع معايير لتحسين الشمول المالي مثل مؤسسة التمويل الدولية (The International Finance Corporation، وصندوق النقد الدولي (IMF)، التحالف من أجل الشمول المالي the Alliance for Financial Inclusion، والمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء the Consultative Group to Assist the Poor الذين يعدون من بين اللاعبين الدوليين الرئيسيين المشاركين في تعزيز أنشطة الشمول المالي (Bose et al., 2016) بالإضافة إلى ذلك تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالى كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية المالية والاقتصادية.

ووفقا للمؤشر العالمي للشمول المالى يمتلك ٦٩٪ من البالغين على مستوى العالم، ٣.٨ مليار شخص، حالياً لديهم حسابات في البنوك أو لدي شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من براثن الفقر، وارتفعت هذه النسبة من ٦٢٪ في عام ٢٠١٤ ومن نسبة لا تتجاوز ٥١٪ في عام

٢٠١١، وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، حصل ٥١٥ مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام ١.٢ مليار بالغ بذلك منذ عام ٢٠١١، ووفقا لصندوق النقد الدولي فإن الدول العربية بها أدنى مستويات الشمول المالي على مستوى العالم، حيث أن ١٨٪ فقط من السكان امتلكوا حسابات في مؤسسات مالية عام ٢٠١٤، وتشير بيانات صندوق النقد العربي إلى أن الدول العربية باستثناء دول الخليج هي الأقل في مستوى شمول الخدمات المالية على مستوى العالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في متوسط الدول العربية ٢١–٦٩٪ عام ٢٠١٦ . وفي نفس الوقت اتجهت العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة إلى تبني إستراتيجية لتعميم الشمول المالي ومنها جمهورية مصر العربية .

خلال العقدين الأخيرين، شهد عالم الأعمال إنتشاراً للإفصاحات غير المالية أو الوصفية (على سبيل المثال، الإفصاحات البيئية والإجتماعية والحوكمة)، وفي العديد من البلدان يتم فرض بعض هذه الإفصاحات، فعلي سبيل المثال في عام ٢٠١٤، الزمت "المفوضية الأوروبية" الشركات الكبيرة المدرجة العاملة في دول الاتحاد الاوربي، والتي تضم ٥٠٠ موظف أو أكثر ببعض جوانب الإفصاح الإجتماعي (European Commission, 2014) ويعد الإفصاح عن الشمول المالي من ضمن الإفصاحات غير الإلزامية في التقارير المالية في البنوك، فكيف يتم الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية للبنوك؟ وما هي نوعية الإفصاح التي ستتبعها البنوك؟ وكيف يمكن التميز بين مستويات الإفصاح عن الشمول المالي لمختلف البنوك في نفس العام ؟ ومن عام إلى آخر؟ وما أثر هذا الإفصاح على مصداقية التقارير المالية للبنوك؟ وسيحاول الباحث الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال الآتي :

١– مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه

٢– مؤشر للافصاح عن الشمول المالي

أولا :مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه

لقد تعددت تعريفات الشمول المالى ومنها تعريف البنك الدولي الذي ينص على أن الشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين– ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والإستدامة. أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات وإستلامها، يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات

بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام ٢٠٢٠. وعرفه Allen et al.,2016 بأنه مسار العمل الذي يضمن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتوافرها وإستخدامها من قبل جميع الأفراد والشركات في الإقتصاد.

وتعرفه مجموعة العشرين G20 أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول وإستخدام كافه فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم وان تقدم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECO بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق إستخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة (إبراهيم والصعيدي، ٢٠١٩).

من التعريفات السابقة يمكن للباحث إستخلاص أهم مقومات مفهوم الشمول المالي كما يلي:

- تقديم وتوفير خدمات مالية رسمية وخاضعه للرقابة.
- تنويع الخدمات والمنتجات المالية بشكل يناسب إحتياجات مختلف شرائح المجتمع.
- تقديم الخدمات المالية بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.
- توسيع نطاق شرائح المجتمع المستخدمة للخدمات المالية خاصة الشرائح المهمشة ومحدودة الدخل.

وبالتالي يمكن للباحث تعريف الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها جعل كافة المعاملات المالية لأفراد ومؤسسات المجتمع مرتبطة بالمؤسسات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة تتسم بالشفافية والعدالة وذات تكاليف معقولة ومناسبة لكل أفراد المجتمع.

يؤكد البنك الدولى أن الدول النامية تهدف من وراء تبنى الشمول المالي Financial Inclusion إلى المساهمة بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية لأي بلد وأنه يضمن تخصيص الموارد الإنتاجية بكفاءة، وبالتالي تقليل تكلفة رأس المال (Sarma&pais, 2011). وقد أطلقت العديد من البنوك المركزية، في كل من البلدان النامية والمتقدمة، مبادرات من خلال إشراك قطاعاتها المصرفية لتعزيز الشمول المالي في بلدانها من أجل المساعدة في خفض التفاوت في الدخول ومعدل الفقر والفساد وتحقيق الإستقرار المالي والحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية من أجل زيادة الإعتماد على النظم المالية الرسمية (World Bank,

2014)، كذلك فان الشمول المالي يساعد في مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجة الجهات الرقابية لمختلف دول العالم وفي نفس الوقت تحقيق كل من الإستقرار المالي والنزاهة والسلامة والحماية المالية للمستهلك ويمكن بيان ذلك في الجدول التالي :

أهداف الشمول المالي		
١. الاستقرار المالي من خلال: * قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة. * الحد من مخاطر عدم الإستقرار السياسى والإجتماعي. * تعزيز الإستقرار الإجتماعي. * تحمل الصدمات والإختلالات المالية.	**٢. النزاهة والسلامة** من خلال: * مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. * السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي.	**٣. الحماية المالية للعملاء** من خلال: التثقيف المالى للعملاء الأكثر فقرا. * تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات. * حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر.

(خليل، ٢٠١٥– إبراهيم والصعيدي، ٢٠١٩)

ثانيا : مؤشر للإفصاح عن الشمول المالي

إن الإفصاح المحاسبي المتسم بالجودة العالية ضمانة أساسية لضمان عمل أسواق المال بشكل جيد، كما أن نجاح أسواق المال يعتمد بشكل أساسي على نظم الإفصاح المتبعة والتي يجب أن تكون معتمدة على معايير عالية الجودة تعطي المستثمرين الثقة في مصداقية التقارير المالية (الأرضي، ٢٠١٣) وفي الآونة الأخيرة، تم ممارسة ضغوط كبيرة على القطاع المالي من أجل الانخراط في نوع معين من المعلومات يعرف باسم الشمول المالي والإفصاح عنه، فمن المعروف أنه لا يستخدم قرابة ملياري ونصف مليار شخص في الوقت الحالي الخدمات المالية، وأكثر من ٥٠٪ من البالغين في أفقر الأسر في جميع أنحاء العالم (World Bank, 2014) ونتيجة لذلك، برز الشمول المالي كمسألة مهمة في جدول أعمال السياسة العالمية للتنمية المستدامة (Allen et al.,2016) وعلى الرغم من أنه يمكن النظر إلى الإفصاح عن الشمول المالي كجزء من إفصاحات المسؤولية الإجتماعية للشركات، إلا أن الإفصاح عن الشمول المالي يعد نوع جديد من الإفصاح غير المالي الذي له تأثير مباشر على البنوك وأدائها، والسبب هو أن الألتزام بالشمول المالي يشمل توفير التمويل / التسهيلات الإئتمانية للسكان غير المقيدين في المجتمع من خلال أسعار فائدة مخفضة، حتى إذا كان هذا لا يتماشى مع إستراتيجية أعمال البنوك. ومع ذلك، تمشياً مع وجهة نظر البنوك كمؤسسات إقتصادية تهدف إلى الربح، فإن إستثمار الشركات في الحفاظ على علاقات فعالة مع أصحاب المصلحة من خلال أنشطة الشمول المالي ينبغي أن

يؤدي إلى تحسين أداء البنوك في المستقبل (Hillman and Keim, 2001) فوفقا لنظرية أصحاب المصالح (Stakeholders Theory) أن الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية يساهم في إشباع إحتياجات أصحاب المصالح (المساهمون، والعملاء، والموردون، والعاملون، المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية) من المعلومات، مما ينعكس على نجاح البنك وبقائه واستمراره وضمان إضافة قيمة للبنك في الأجل الطويل (أبو شلوع، ٢٠١٣).

وقد فسرت بعض أدبيات الفكر المحاسبي السمعة الاجتماعية للبنك من خلال منظورين هما :

المنظور الأول : تكتسب البنوك سمعتها من خلال إستراتيجية الإتصال حيث تلعب دورا هاما في تحسين صورة البنك من خلال مقابلة توقعات أصحاب المصلحة الاجتماعية والبيئية، مما ينعكس على تحسين جودة الإفصاح في التقرير السنوي، فالبنوك التي ترغب في الوصول إلى العامة يجب عليها إعطاء المسئولية الإجتماعية دور أكبر وأكثر مركزية، كما أن القيم الأخلاقية تلعب دورا أكثر تأثيرا في خيارات أصحاب المصالح.

المنظور الثاني : الممارسات الإجتماعية الجيدة تمثل إضافة إيجابية لسمعة البنوك وأحد مكوناتها الأساسية، فقد أشارت دراسة (Hooghiemstra, 2000: 58) إلى أن سمعة الشركة تتأثر بعدة جوانب منها : (جودة الإدارة، والسلامة المالية، والممارسات الإجتماعية)، كما أوضحت دراسة (Lewis, 2003) أن هناك ستة جوانب رئيسية تؤثر في سمعة الشركة وهي : (القيادة، وجودة المنتجات / الخدمات، والأداء المالي ومعاملة الموظفين، والمسئولية البيئية، والممارسات الإجتماعية)(مليجي، ٢٠١٤)، وبالتالي فان الشمول المالي يساعد على تحسين الممارسات الإجتماعية للبنوك لأن الشمول المالي يعمل على تنويع وتحسين الخدمات المالية المقدمة للعملاء والوصول الى شرائح جديدة من أفراد المجتمع.

هناك العديد من المزايا والآثار الإيجابية التي تعود على المصارف من الشمول المالي ومنها :

- الوصول بالإئتمان إلي كافة القطاعات المختلفة، وتغيير ثقافة التمويل لتحقيق التنمية والإعتماد على التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى تنويع الأصول المصرفية، جذب المصارف لعملاء جدد، تحقيق الإستقرار في الودائع، والحد من مخاطر السيولة.
- توفير قاعدة بيانات ضخمة للمصارف بشكل يفيد في التحليل والتنقيب بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع إحتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الإئتماني لتيسير الحصول على التمويل(خليل، ٢٠١٥).

- يساعد فتح أكثر من حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة والتي بدورها تمكن الافراد والشركات من تحقيق سلاسة الإستهلاك وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها(إبراهيم والصعيدي، ٢٠١٩).

يضاف إلي ما سبق هناك أثر للإفصاح عن الشمول المالى في تعزيز شفافية ومصداقية التقارير المالية يمكن بيانها كما يلي :

- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تحفيز البنوك على تطبيق الشمول المالي .
- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في نشر ثقافة الشمول المالي ودورة في تحقيق التنمية بالمجتمع .
- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تحسين سمعه البنك وتعزيز مركزة التنافسي .
- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في زيادة ثقة المستثمرين الحالين والمرتقبين بالتقارير المالية .
- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في توفير معلومات مالية وغير مالية عن مدى تعميم الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع (إبراهيم، ٢٠١٩).

وبناء عليه يهدف الباحث إلى بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح الإختياري عن الشمول المالي في التقارير المالية المنشورة للبنوك، ففي حين يتم قياس الشمول المالى على مستوى الدولة ككل من خلال إستخدام مؤشرات المستوى الكلي لقياس أنشطة الشمول المالي على سبيل المثال، عدد فروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع، وعدد فروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠٠٠ الأشخاص، وعدد حسابات القروض لكل ١٠٠٠ شخص، وعدد حسابات الودائع ١٠٠٠ شخص (Bose et al.,2016) أما على مستوى كل بنك على حدة فسيقوم الباحث باقتراح مؤشر للإفصاح عن الشمول المالي من قبل البنوك، ويمكن استخدام مدخلين لقياس مؤشر الإفصاح هما :

١. **القائمة المرجحة : حيث يخصص أوزان مختلفة لبنود المعلومات المدرجة بمؤشر الإفصاح، وتخصص هذه الأوزان حسب الأهمية النسبية مع مراعاة طبيعة المعلومات كمية أو وصفية .**

ب. **القائمة غير المرجحة : تفترض أن جميع المعلومات على قدم المساواة، أي لكل منهما نفس الدرجة من الأهمية (احمد، ٢٠١٩).**

وتعد القائمة غير المرجحة الأكثر إستخداما من قبل الباحثين على مستوى العالم، لأن ذلك يأخذ في الإعتبار جميع مستخدمي التقارير السنوية للشركات بدلاً من التركيز على مجموعة مستخدمين محددين، وفى ظل

القائمة غير المرجحة فأن إفصاح كل بنك عن الشمول المالي يقاس من خلال (عدد بنود الإفصاح التي يحققها البنك ÷ إجمالى عدد بنود مؤشر الإفصاح عن الشمول المالي) والبنك الذى يحقق أعلى مستوى إفصاح وفقا للمؤشر هو البنك الأفضل في الإفصاح عن الشمول المالي، ويقترح الباحث أن يتكون مؤشر الإفصاح الإختياري المقترح عن الشمول المالي من المكونات التالية (قام الباحث ببناء هذا المؤشر بالإعتماد على (أحمد، ٢٠١٩– ابراهيم ٢٠١٩ – إبراهيم والصعيدي، ٢٠١٩ – Bose et al.,2016 –Bose et al.,2017 – Bangladesh Bank,2008):

المجموعة	بنود / مؤشرات
المجموعة الأولى : معلومات عن تطويرأنشطة وبرامج البنك بما يعكس الشمول المالي	*الإفصاح عن عدد ماكينات الصراف الآلى للبنك والتوزيع الجغرافي لها وهل وصلت إلى مناطق جديدة أم لا مع مقارنة ذلك بالسنوات السابقة للتأكد من إنتشار أوسع للبنك . *الإفصاح عن عدد فروع البنك والتوزيع الجغرافي لها، وهل وصلت إلى مناطق جديدة أم لا، مع مقارنة ذلك بالسنوات السابقة للتأكد من إنتشار أوسع للبنك . *الإفصاح عن خطة وبرامج البنك لنشر الثقافة المالية . *الإفصاح عن خطة وبرامج البنك لحماية مستخدمي الخدمات المالية . * الإفصاح عن أحدث المنتجات والخدمات المالية الجديدة المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية .
المجموعة الثانية : معلومات عن المنتجات والخدمات المالية المقدمة للافراد والمؤسسات الصغيرة	* الإفصاح عن البرامج التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) مع التركيز بشكل خاص على التعاون مع مؤسسات التمويل الأصغر والأفكار التجارية التي تهدف إلى حل مشكلات إجتماعية، مثل القروض بدون ضمانات وأسعار فائدة منخفضة . * الإفصاح عن التسهيلات البنكيةالإضافية للمجموعات المستهدفة من الشمول المالي (علي سبيل المثال، حساب مصرفي منخفض التكلفة أو مجاني، تخفيض الإيداع الأولي وانخفاض متطلبات / تكاليف حماية الودائع المستمرة) . * الإفصاح عن حملات البنك التي تستهدف دمج سكان المناطق النائية وأصحاب الحرف والصناعات الصغيرة في الخدمات المالية الرسمية، مثل تقديم أي تسهيلات إضافية لتشجيعهم على إستخدام هذه التسهيلات (مثل برنامج تدريبي حول كيفية استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وما إلى ذلك) . * الإفصاح عن برامج لدعم الأعمال التقليدية للحرف اليدوية والفنون الشعبية التي تنفذ بهدف توليد الدخل وفرص العمل لمجموعات السكان المعنية .

المجموعة الثالثة : معلومات عن نسب وتحليلات مالية وغير مالية متعلقة بالشمول المالي	* الإفصاح عن عدد الحسابات الجارية أو الاستثمارية مقارنة بالسنوات السابقة. * الإفصاح عن المدفوعات والتحويلات المالية مقارنة بالسنوات السابقة. * الإفصاح عن عمليات التمويل والإئتمان في صورة مقارنة مع السنوات السابقة.

مراجع

١. رشا احمد على إبراهيم، ٢٠١٩" أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية" المجلة العلمية التجارة والتمويل، عدد خاص بالمؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الأول ص ٢٣٣– ٢٨٠.

٢. محمد زيدان إبراهيم& شريف سعد الصعيدي،٢٠١٩" دور الشمول المالي في تنشيط سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في البورصة المصرية" المجلة العلمية التجارة والتمويل، عدد خاص بالمؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الاول.

٣. محمد مشرح على احمد،٢٠١٩" اثر الاليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن الشمول المالي عبر تقارير الاعمال المتكاملة: دراسة تطبيقية" المجلة العلمية التجارة والتمويل، عدد خاص بالمؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الاول.

٤. احمد فؤاد خليل،٢٠١٥" اليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية" مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ٢٣، العدد ٣.

٥. هديل توفيق أبو سلعو،٢٠١٣"محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة: دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية" رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة جامعة طنطا

٦. محمد وداد الأرضي، ٢٠١٣" مؤشر مقترح للإفصاح الإختيارى فى التقارير المالية للشركات المقيدة فى البورصة المصرية" مجلة التجارة والتمويل جامعة طنطا – كلية التجارة، ع ٤.

٧. مجدي مليجي عبدالحكيم مليجى،٢٠١٤" محددات الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية وأثره على أداء وسمعة البنوك في البيئة المصرية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة , جامعة عين شمس – كلية التجارة ع ٤.

8. Bose, Sudipta& Asit Bhattacharyya& Shajul Islam,2016" Dynamics of Firm-Level Financial Inclusion: Empirical Evidence from an Emerging Economy Journal of Banking and Finance Law and Practice, 2016, 27(1), 47-68
9. Bangladesh Bank, Mainstreaming Corporate Social Responsibility (CSR) in Banks and Financial Institutions in Bangladesh (Department of Off-Site Supervision, Bangladesh Bank, 2008(
10. M Sharma and J Pais, "Financial Inclusion and Development" (2011) 23 Journal of International Development
11. Bose, S., Saha, A., Khan, H. Z., & Islam, S. (2017). Non financial disclosure and market-based firm performance: The initiation of financial inclusion. Journal of Contemporary Accounting & Economics.
12. Allen, F., Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Peria, M.S.M., 2016. The foundations of financial inclusion: understanding ownership and use of formal accounts. J. Financ. Intermed.
13. World Bank, 2014. Financial Inclusion: Global Financial.http://siteresources.worldbank.org/
14. European Commission, 2014. Directive 2014/95/EU of the European Parliament and of the Council of 22 October 2014 amending Directive 2013/34/EU as regards disclosure of non-financial and diversity information by certain large undertakings and groups.
15. Sarma, M., Pais, J., 2011. Financial inclusion and development. J. Int. Dev. 23, 613-628. Hillman, A.J., Keim, G.D., 2001. Shareholder value, stakeholder management, and social issues: what's the bottom line? Strategic Manage. J. 22, 125-139.
16. Huang, X.B., Watson, L., 2015. Corporate social responsibility research in accounting. J. Account. Lit. 34, 1-1

الكفاءة الاقتصادية للأرض
ودورها في تحقيق التنمية في الاقتصاد الإسلامي

أنيس بن أحمد

طالب دكتوراه جامعة الزيتونة

أستاذ مادة التفكير الإسلامي في المعاهد الثانوية التونسية

الحلقة (١)

الأرض في الثقافة الإسلامية هي الفضاء الذي يتيح للإنسان ممارسة تجربة الإنماء، وإنجاز فرض الإعمار. ويعد تعمير الأرض وإتقان استغلالها، عنصرا مهما في عملية التوظيف الجيّد للمجال الجغرافي، وعاملا من عوامل الإنتاج المساهمة في التنمية الاقتصادية. وسنبحث مسألة الكفاءة الاقتصادية للأرض، ومساهمتها في تحقيق التنمية من خلال بيان الحرص المؤكد للشريعة وللسياسة الشرعية على إعمار الأرض، سواء أرض الإسلام أم الأراضي المسيطر عليها (الفرع الأول) ومن خلال دراسة نماذج مختارة لفعل الصحابة من تراث الفقه الاقتصادي الإسلامي مما مارسه حاكم الدولة عمر بن الخطاب رضي الله عنه رضي الله عنه في باب تحديد ضوابط اكتساب الملكيات ونقلها (الفرع الثاني) وهي: الحدّ من القطائع الممتدة بغرض الإحياء دون جدوى اقتصادية ومردودية استثمارية، خاصة عند تعطيل إحيائها (المسألة الأولى) والنهي عن شراء أرض الخراج ورقيق أهل الذمة (المسألة الثانية) وقراره بعدم تقسيم أرض السواد على خصوص المقاتلين الفاتحين (المسألة الثالثة) لنخلص في النهاية إلى كشف بعض الآثار الاقتصادية والتنموية لمثل هذه الإجراءات (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعمير الأرض والمجال

المسألة الأولى: أنواع الأرض

الأرض مخلوقة لمنافع سكانها المقيمين فوقها يستفيدون من عينها وريعها، ومن ثرواتها الظاهرة والباطنة، ويتعاونون على إحيائها، ويتنافسون في تعميرها بالزراعات والبناءات والإنشاءات، ويتملكون منها ما يقدرون على الانتفاع الخاص به، وتوظيفه في الخير العام. وتختلف الأراضي في صبغتها. فهي إما اختصاص، وإما مشتركة بين الجميع، مشاعة للعموم. وهي إما عامر، وإما موات غامر. والمشتركات قي الأرض أنواع ثلاث: عين الأرض الموات، والمعادن وهي الأعيان الخارجة منها، والمنافع المتعلقة برقبتها. والاختصاصات أنواع كثيرة. وكل أرض ليس لها مالك يقوم عليها فلا يجوز تركها معطلة، وإنما يجب تعميرها، حتى وإن كانت في السابق عامرة،

ثم جرى عليها الخراب، ولم يعد معروفا صاحبها، فيكون لها حكم الأموال الضائعة، ويستأنف عمارتها. ويمكن للحاكم أن يوزع قطع الأرض على بعض الأفراد من المسلمين ومن غير المسلمين، ويطالبهم باستصلاحها واستغلالها، ويوظف عليها معاليم الاستغلال (الخراج) فتصبح مساهمة في صنع الثروة الوطنية، عبر إقامة المشاريع الزراعية أو الصناعية أو العقارية. كما يمكن للحاكم أن يستأثر ببعض الأراضي، فتبقى ملكا خاصا للدولة لأجل الأغراض الأمنية والعسكرية والاستثمارية والتموينية، من قبيل المخزون الاستراتيجي، مما يعرف في الإسلام بالحمى والصوافي[1].

المسألة الثانية: عناية الإسلام بتعمير الأرض وإنمائها

يقول الله تعالى: ﴿وَنُرِيدَ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ سورة القصص/ الآيتان ٥– ٦. وبالرغم من أنّ الآيات نزلت في خصوص المستضعفين من بني إسرائيل في أرض مصر، إلا أنّ معانيها تعم غيرهم. فالتمكين من الخالق، والتسخير من لدنه لقوى الطبيعة، ولقوانين العمران، ليست الغاية منه مجرد الحوائج الأصلية الطبيعية الغريزية التي يشارك فيها بنو آدم أجناس المخلوقات وأنواعها وأصنافها وأفرادها، وإنما المراد بالتمكين " إنشاء أقصى ما يمكن من الطاقات المضمرة في العزائم والعقول لاستثارة أقصى ما يمكن من الخيرات المضمرة في باطن الأرض وخفايا الطبيعة، لإقامة أفضل ما يستطاع من العمارة المزدهرة "[2]. وقد كان الفقهاء والحكام حريصين على تعظيم الانتفاع بالأرض، وتوزيعها على المستحقين ليعمروها ولا يعطلوها حتى " لا تترك أرض لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الإمام فإنّ ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج "[3]. ويروي ابن سلام وعنه ينقل ابن زنجويه عن محمد بن كثير عن أبي رجاء الخراساني عن جسر قال: " شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلى عدي بن أرطأة قرئ علينا بالبصرة: أما بعد، فإنّ الله سبحانه إنما أمر أن تؤخذ الجزية ممن رغب عن الإسلام، واختار الكفر عتيا وخسرانا مبينا. فضع الجزية على من أطاق حملها. وخلّ بينهم وبين عمارة الأرض. فإنّ في

[1] ر: العزيز شرح الوجيز، العزيز شرح الوجيز، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (٦٢٣ هـ) تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م، ج٦، ص ٢٠٥ إلى ٢١٠ وج٦ ص ٢١٢، ٢١٣ وج٦، ص ٢٢٠ واقتصادنا، محمد باقر الصدر، دار التعارف، بيروت، ط٢٠، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، من ص ٤١٩ إلى ص ٤٤٩.

[2] الثروة في ظل الإسلام، البهي الخولي، دار بوسلامة، تونس، ١٩٨٤، ص ٦٨.

[3] الخراج، القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (- ١٨٢ هـ) دار المعرفة، بيروت، د ت، ص ٦١.

ذلك صلاحا لمعاشر المسلمين وقوة على عدوهم"[١]. [ضعيف الإسناد] ومما كتبه علي بن أبي طالب إلى قرظة بن كعب الأنصاري قوله: " أما بعد فإنّ رجالا من أهل الذمة من عمالك ذكروا أنهارا في أرضهم قد عفا وأُدّفن فيه، وفيه لهم عمارة على المسلمين.. فانظر أنت وهم. ثم أعمر وأصلح النهر. فلعمري لئن يعمروا، أحب إلينا من أن يخرجوا وأن يعجزوا أو يقصروا في واجب من صلاح البلاد والسلام"[٢]. ويكرر الدعوة عينها في كتابه إلى مالك بن الحارث الأشتر النخعي واليه على مصر، عندما عهد إليه جباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح أهلها وعمارة بلادها. ومما جاء فيه: "وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله، فإنّ صلاحه وصلاحهم صلاح لمن سواهم. ولا صلاح من سواهم إلا بهم لأن الناس كلهم عيال على الخراج. وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأنّ ذلك لا يدرك إلا بالعمارة. ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلا "[٣]. وكتب إلى عامله على أذربيجان قيس بن سعد بن عبادة: " أقبل على خراجك بالحق وأقبل على جندك بالإنصاف "[٤].

الفرع الثاني: السياسة الإجرائية في تملك الأراضي وتوزيعها

المسألة الأولى: تحديد مساحات الأراضي المقطعة عند العجز عن إحيائها

الإحياء المجرد عن إذن الحاكم أو المفتقر إليه هو حق لصاحب التحجير يمنحه سلطة الاستئثار بالموضع. ولكنها سلطة غير مطلقة، وإنما محدودة فنيا (امتداد المساحات كثيرا) وزمنيا (تجاوز مدة التحجير دون الإحياء الفعلي) ومن مارس هذا الحق بالقوة (أي نظريا وافتراضيا[٥]) من دون أن يكون قد أحيا بالفعل مدة معينة من الزمان فإنه يعتبر محتجزا للأرض[٦] ومتعسفا في حقه. وبالرغم من أنّ الأرض بمنزلة المال كما يقول القاضي أبو يوسف، وللإمام أن يقطع منها بالذي يرى أنه خير للمسلمين وأصلح لأمرهم، إما إقطاع تمليك وإما إقطاع استغلال

---

[١] الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: أبو أنس سيد بن رجب، دار الهدي النبوي، مصر، دار الفضيلة، السعودية، ط١، ١٤٠٨ هـ/ ٢٠٠٧م، ر: ١٢٣، ١/ ١٠٣ والأموال، حميد بن زنجويه، تحقيق: شاكر فياض، مركز الملك فيصل للبحوث، د ت، ر: ١٧٩، ١/ ١٦٩.

[٢] تاريخ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر "اليعقوبي" (- ٢٩٢ هـ/ ٩٠٥ م) تحقيق: عبد الأمير مهنا، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠م، ٢/ ١٠٨.

[٣] نهج البلاغة، الشريف الرضا، شرح: محمد عبده، دار المعرفة، بيروت، د ت، ٣/ ٩٧.

[٤] تاريخ اليعقوبي، ٢/ ١٠٦.

[٥] يشير جون جاك روسو إلى أنّ الامتلاك بمقتضى العقد الاجتماعي يقوم على حماية حق الأقوى وهو واضع اليد الأول. ومما يشترطه لصحة التملك ألا يحتل المرء قدرا أكبر مما يحتاج إليه وألا تكون علاقته بالمملوك مجرد علاقة صورية وإنما تثبت العلاقة الحقيقية بالعمل والاستثمار اللذان يمثلان العلامة الوحيدة الجديرة باحترام الغير لدى انعدام الوثائق القانونية. في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحق السياسي، جون جاك روسو، تعريب: عمار الجلاصي وعلي الأجنف، دار المعرفة، تونس، ط٢، ٢٠٠٤، ص ٢٩.

[٦] الخراج وصناعة الكتابة، قدامة بن جعفر، شرح وتعليق: محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١، ص ٢٤١.

مؤقت[١] وبالرغم من أنّ تصرف المتملك في ملكه بوقف الإقطاع أو بتأجيره جائز[٢]، ولا يحل لمن يأتي من الحكام أن يردّ الإقطاع، ولا أن يخرجه ممن هو في يده وارثا أو مشتريا[٣]. فإنّ عمل الحاكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان بخلاف هذا عندما لاحظ أنّ الإقطاع على إطلاقه، يخالف غاية الإصلاح وتأليف القلوب على الإسلام وعمارة الأرض، وهي العلة والمقصد الذي من أجله شرع الحكم. فللحاكم حينئذ أن يقيد هذا الحق الممنوح له، لأنه منع غيره من الاستفادة بالأرض موضوع الإحياء، من دون أن يكون قد انتفع بها بنفسه. فمن طالت مدة تحجيره للأرض بحسب العرف، قال له السلطان أحي أو اترك، لأنه ضيّق على الناس في حق مشترك. فإن استمهل المحجّر لعذر كغيبة مال أو عمال أو آلة، أمهله الحاكم مدة قريبة يعود تقديرها إليه. فإن مضت ولم يحي، منعه من حق الإحياء[٤]. قال السبكي: " إذا عرف الإمام أنه لا عذر له في تطويل المدة انتزعها منه في الحال. وكذلك إن لم تطل المدة وعلم أنه معرض عن العمارة"[٥]. وقال إمامه من قبله: " إذا أقطع السلطان أحدا أرضا أو نحوها فلم يعمرها، فإنه يخيره بين إحيائها أو تخليتها لغيره ممن يحييها "[٦].

وقد أقطع الرسول ﷺ أناسا من جهينة أو مزينة أرضا فعطلوها فجاء قوم فأحيوها فقال عمر:" لو كانت قطيعة مني أومن أبي بكر لرددتها ولكن من رسول الله. وقال من عطّل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له" . والأثر رواية عمرو بن شعيب عن عمر وهو منقطع الإسناد لأنّ عمرو لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه [٧]. وروى أبو يوسف أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر: " من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لمتحجر حق بعد ثلاث سنين " وذلك أن رجالا كانوا يحتجرون من الأرض ما لا يعملون.[٨]

---

[١] الأوضاع المالية والاقتصادية في العصر الأموي، إبراهيم حركات، مجلة دعوة الحق، العـ٢٦٧ـدد، صفر ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ص ٩.

[٢] الرسائل الزينية،، زين الدين ابن إبراهيم المعروف بابن نجيم (- ٩٧٠ هـ) تحقيق: محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م، ص ٢٤٠، ٢٤١.

[٣] الخراج، أبو يوسف، ص ٦٠.

[٤] الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد البر (- ٤٦٣هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دار الوعي، ط١، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣م، ٢٢/ ٢١٤ والعباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب، ابن المذحجي المزجد اليمني (- ٩٣٠ هـ) تحقيق: حمدي الدمرداش، دار الفكر، ط١، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م، ٣ /١٠٩٨.

[٥] مغني المحتاج، شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م، ٤/ ٢٩٦.

[٦] الحاوي، أبوالحسن علي بن حبيب الماوردي (-٤٥٠ هـ) تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م، ٩/ ٣٣٧.

[٧] أبو يوسف، الخراج، ص ٦١ ويحي بن آدم القرشي (- ٢٠٣ هـ)، الخراج، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، د ت ص٩١ النص والهامش.

[٨] أبو يوسف، م ن، ص ٦٥.

وروى محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر قال: جاء بلال بن الحارث المزني إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فاستقطعه أرضا فأقطعها له طويلة عريضة (هي أرض القبلية [١]) وكتب له النبي ﷺ: «بسم الله الرحمان الرحيم هذا ما أعطى محمد رسول الله بلال بن الحارث المزني أعطاه معادن القبلية جَلْسيّها وغَوْريّها[٢] وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم»[٣] [حسن] فلما ولي عمر[٤] قال له: "يا بلال إنك استقطعت رسول الله أرضا طويلة عريضة فقطعها لك وأن رسول الله لم يكن يمنع شيئا يسأله وأنت لا تطيق ما في يدك. فقال: أجل. فقال: فانظر ما قويت عليه منها فأمسك وما لم تطق وما لم تقوى عليه فادفعه إلينا نقسمه بين المسلمين. فقال: لا أفعل والله شيئا أقطعنيه رسول الله. فقال عمر: والله لتفعلن. فأخذ منه ما عجز عن عمارته فقسمه بين المسلمين"[٥].

ويعلق بعض الباحثين المعاصرين على تأثير هذا النوع من الإجراءات التي تلزم الملاك بتطوير الأراضي واستغلالها على الكفاءة المالية للأرض وللموارد عموما بالقول: " يمكن لسياسة الحكومة أن تكون ذات أثر مهم في احتمال كون الترسبات منخفضة التكليف ستخرج قبل الترسبات ذات التكلفة العالية وهو ما تقتضيه الكفاءة. فما يدعى بند الاجتهاد الذي يشترط تطوير قطعة من الأرض خلال ٥ سنوات من تأجيرها على سبيل المثال يمكن أن يجعل الشركات تستخرج ترسبات كانت – لولا ذلك – ستحتفظ بها ولا تطرحها في السوق بانتظار أن يرتفع سعرها "[٦].

---

[١] أرض القبلية: سراة فيما بين المدينة وينبع. ما سال منها إلى ينبع سمي بالغور وما سال منها إلى أودية المدينة سمي بالقبلية. ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٥٧، ٤ /٣٠٧.

[٢] جلسيّها بفتح الجيم وسكون اللام نسبة إلى جلس بمعنى المرتفع. وغوريّها من الغور بمعنى المنخفض. والمراد أعطاه ما ارتفع منها وما انخفض. عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبوالطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، طبعة ١، دار ابن حزم، بيروت،١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م بتعليق ناصر الدين الألباني وعناية أبوعبد الله النعماني، ١/ ١٣٨٦ وطبعة المكتبة السلفية، المدينة المنورة، بتحقيق: عبد الرحمان محمد عثمان، ط٢، ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م، ٨/ ٣١٣.

[٣] ر: سنن أبي داود (٢٠٢- ٢٧٥ هـ) دار الفجر للتراث، القاهرة، ط٢، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٣ م، عن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده، كتاب الخراج والفيء والإمارة (١٤) باب (٣٦) فيس إقطاع الأرضين، ح ٣٠٦٢، ص ٥٢٢.

[٤] عند أبي جعفر الداودي أبوبكر هومن طالب باسترجاع بعضها عندما تولى الحكم. الأموال، أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي (- ٤٠٢ هـ/ ١٠١١ م) تحقيق: رضا محمد شحاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨م، النص المحقق، ١/ ٦١.

[٥] الخراج، يحي بن آدم، ص ٩٣، ٩٤ وفي رواية قدامة بن جعفر للقصة أنها أرض العقيق فقال له عمر إنّ الرسول لم يقطعك الرقيق لتحجزه عن الناس إنما أقطعك لتعمر. فخذ منه ما قدرت على عمارته وردّ الباقي. ر: الخراج وصناعة الكتابة، ص ٢٤١ والمستدرك، أبوعبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢م، ١/ ٥٦١.

[٦] ر: الموارد والتنمية، تحرير: بيتر دورنر ومحمود الشافعي، ندوة من تنظيم منظمة أوابك، الكويت ١٩٨٤، ص ١٨١.

المسألة الثانية: النهي عن شراء أرض الخراج ورقيق أهل الذمة

رغم أنّ الأصل في الأمور جواز شراء الأرض إذا رضي صاحبها ببيعها مسلما كان أو ذميا، إلا أنّ الاستراتيجيا الاقتصادية للدولة الإسلامية زمن الصحابة كانت تأبى ذلك أو قل تقيده. فقد تتابعت الآثار عنهم بكراهة شراء أرض الخراج ورقيق أهل الذمة قاله ابن سلام الذي روى بسنده عن عنترة قال: سمعت عليا يقول: إياي وهذا السواد. وعن قتادة عنه كرم الله وجهه أنه برّر حكم الكراهة بأنّ عليها خراج المسلمين. وعن أبي عياض عن عمر قال: " لا تشتروا رقيق أهل الذمة فإنهم أهل خراج وأرضيهم فلا تبتاعوها. ولا يقرن أحدكم بالصغار بعد أن نجاه الله منه ". والصغار المقصود منه الذلة والمهانة التي على الذميين في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ التوبة/ الآية ٢٩. وحدث الأنصاري عن ابن عقيل عن الحسن أنه سأله عن هذا الحكم فقال لأنهم فيء للمسلمين[١]. وعلاوة على تنصيص عمر على علة الكراهة في هذا التصرف الاقتصادي وهي الذلة من الناحية المعنوية، وكونها فيئا لعموم المسلمين من الناحية الاقتصادية، فقد كان يردّ البيع إن وقع. روى الشعبي أنّ عتبة بن فرقد اشترى أرضا على شاطئ الفرات فذكر ذلك لعمر فقال له: " ممن اشتريتها؟ قال: من أربابها. فلما اجتمع المهاجرون والأنصار عند عمر قال: هؤلاء أهلها فهل اشتريت منهم شيئا. قال: لا. قال: فارددها على من اشتريتها منه وخذ مالك "[٢]. وقد حقق المسلمون الحكمة من الحفاظ على ملكية الأرض لأصحابها الجامعة بين إدرار الأرباح والمحافظة على عمارتها لكون الأرض من أعظم عوامل الإنتاج. وحفظوا مصلحة اقتصادية محققة كانت لتضيع لو أنهم سمحوا بنقل ملكيتها رقبة وانتفاعا لهم. فيفقدها العمال عليها وتنتقل المطالبة بخراجها منهم إلى المسلمين. والنتيجة إما أن يشتغل فيها ليؤدي حقها منها وينشغل عن الجهاد. وإما أن يفرط في عمارتها ويضيع على المسلمين منفعتها. وكلاهما شر استطاع الحكام المسلمون دفعه عندما رتبوا المصالح واستشرفوا المآلات وأتقنوا فقه الأولويات.

المسألة الثالثة: سياسة عمر في عدم تقسيم الأرض المفتوحة

البند الأول: اجتهاد عمر في عدم تقسيم أرض السواد على المقاتلين: يعتبر أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أمهر القادة قي الحكم والإدارة والتخطيط والاستشراف. وتعدّ اجتهاداته وتقديراته من أصوب ما قد يوجد بعد الوحي في المادة الإدارية والقضائية والاقتصادية والاجتماعية. ينبئ عن هذا قراره الجريء

[١] انظر هذه الآثار وغيرها في السنن الكبرى، أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (- ٤٥٨ هـ) دار الفكر، دت، ر ١٨٤٠٠ و١٨٤٠١، ٩/ ٢٣٧ والأموال، ابن سلام، ١/ ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦ وابن زنجويه، ١، ٢٣٤، ٢٤٠.
[٢] ابن سلام، م ن، ١/ ١٥٢.

بعدم تقسيم أرض السواد على خصوص المجاهدين بل تركها بأيدي أصحابها من السكان المحليين – رغم رفضهم الإسلام – الذين هم أدرى بحسن استغلالها مقابل توظيف الخراج الموسمي عليها.

والمعروف أنّ الأرض المفتوحة بالصلح تبقى رقبتها لأصحابها ويتفق المسلمون معهم على الصيغة المناسبة لاستغلالها والاستفادة منها. وأما البلاد المفتوحة عنوة فقد جرت العادة الشرعية على تقسيم أراضيها أسهما على المقاتلين. وعلى أساس هذه القاعدة أراد المسلمون اقتسام أرض العراق والشام ومصر وكتب أمراء الجهاد إلى عمر بذلك، فقال بلال والزبير وأصحابهما: اقسمها بيننا وخذ خمسها ولكنه لم يجبهم إليه بل رأى فيها رأيا آخر أشار به عليه معاذ عندما نبهه إلى ضرورة التفكير فيمن يأتي من المسلمين في المستقبل وتجنب تركيز الثروة في عدد محدود من الناس[1]. رأى عمر أن يحبسها وأن يرتب عليها حكم الفيء لا حكم الفتح بالقوة حتى يفيد منها جميع المسلمين: المقاتلة والجهاز الإداري والقضائي المسؤول عن الجنود والذرية والفقراء وسائر المسلمين ممن يأتي بعدهم. واستشار عمر أهل النهى، وتداولوا الآراء، ولا يزال يحاجج عن رأيه حتى اقتنع أغلبهم برجاحة موقفه[2].

يروي سعيد بن منصور قال: " لما افتتح المسلمون السواد قالوا لعمر اقسمه بيننا فأبى، فقالوا: إنا فتحناه عنوة، قال: فما لمن جاء بعدكم من المسلمين؟ فأخاف أن تفاسدوا بينكم في المياه، وأخاف أن تقتتلوا ". فأقر أهل السواد في أرضيهم وضرب على رؤوسهم الجزية وعلى أرضهم الطسق يعني الخراج ولم يقسمها بينهم[3].

البند الثاني: الأصول الشرعية والمبررات الاقتصادية لهذه السياسة العمرية

الفقرة الأولى: الاستدلال بالقرآن: استدل عمر على رأيه هذا بالقرآن العظيم بآيات الفيء من سورة الحشر ﴿وما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم...﴾ الحشر/ ٦– ٧ وجمع إلى ذلك قوله تعالى: ﴿للفقراء المهاجرين... ورضوانا﴾ وقوله عزّ وجلّ ﴿والذين تبوؤوا الدار والإيمان... خصاصة﴾ وفهم عمر أن الآية الأولى رقم ٧ التي نزلت في شأن بني

[1] روى ابن سلام بسنده عن عبد الله بن قيس أوبن أبي قيس الهمداني قال: قدم عمر الجابية فأراد تقسيم الأرض بين المسلمين فقال له معاذ: والله ليكونن إذا ما تكره. إنك إن قسمتها اليوم صار الريع العظيم في أيدي القوم ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل أوالمرأة ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسدّا وهولا يجدون شيئا. فانظر أمرا يسع أولهم وآخرهم. الأموال، ابن سلام، ١/ ١٢٢، ١٢٣ والأموال، ابن زنجويه، ١/ ١٩٥، ١٩٦. والشك من أبي عبيد في عبد الله بن قيس أوابن أبي قيس أزلناه من كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي فهوعبد الله بن قيس الهمداني الحمصي روى عن تميم بت عطية. وقد سأل المصنف عنه أباه فقال هوصالح. الجرح والتعديل، تر: ٦٥٢، القسم ٢، مج ٢، ص ١٣٩.

[2] الخراج، أبويوسف، ص ٢٥ والأموال، الداودي، النص المحقق، ١/ ٥٠.

[3] سنن سعيد بن منصور(- ٢٢٧هـ) تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٢م، كتاب الجهاد، باب ما جاء في الفتوح، ر ٢٥٨٩، القسم الثاني من المجلد الثالث، ص ٢٦٨ والأموال، ابن سلام، ١/ ١٢٠.

النضير هي عامة في القرى كلها وأنّ الآية ٩ للأنصار خاصة ولكن الله خلط بهم غيرهم في السياق فقال ﷻ ﴿والذين تبوؤوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم﴾ الآية فكانت هذه عامة لمن جاء بعدهم. فكانت ثمرة ترتيب الاجتماع بين الخاص والعام والجمع بين خصوص السبب وعموم الدلالة أن فهم رضي الله عنه أنّ هذا الفيء صار بين هؤلاء جميعا المهاجرين والأنصار أصلا والحاضرين من المسلمين والمقبلين تبعا. فكان استدلالا بارعا منه أعجب الصحابة فتابعوه وأقروه عليه وأعجب القاضي أبا يوسف فقال: " والذي رأى عمر رضي الله عنه من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها عندما عرّفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقا من الله كان له فيما صنع وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين."[١].

وما من عجب أن يتوفق عمر بن الخطاب رضي الله عنه لفهم معاني كلام الله ومقاصده الكلية لا من آية واحدة وإنما من مجموع ألفاظه ومن سياقاته العامة وهو الذي كان يجتهد بين يدي رسول الله ﷺ وهو الذي كان ينطق بالقول ويرى الرأي فيوافق الوحي المنزل من الله ﷻ في غير ما مناسبة.

الفقرة الثانية: الاستدلال بالمصلحة: ملخص رأي عمر الذي استنبطه من القرآن منع قسمة الأرض أو وجوب وقفها باعتبار أنها في حكم الفيء المتروك للإمام الاجتهاد فيه بما يحقق المصلحة العامة للمسلمين[٢]. وهو يرى أنّ الإمام المنوط بعهدته التصرف على الرعية بما يوافق المصلحة، إذا قصرت المصلحة الخاصة قدم عليها المصلحة العامة. وحين تتفوق المصلحة الدائمة على المصلحة الآنية فإنها ترجح كفتها. وبعد أن نظر في المصالح عمومها وخصوصها من جهة، وفي دوامها وتجددها وتوقيتها من جهة أخرى توصل إلى إقناع أغلب الصحابة بأن رأيه هو الأصلح، وأنّ لا يظلم المقاتلة حقهم وإنما يوصل يوسع دائرة المستفيدين من الحقوق. وعبّر رضي الله عنه عن المصلحة في بعدها العام الشامل المستغرق للمقاتلين ولغير المقاتلين وللضعفاء والعاجزين والأصحاء والأرامل وللغايات الدفاعية والأمنية وحماية البيضة بقوله: " فتكون فيئا للمسلمين للمقاتلة والذرية ولمن يأتي بعدهم"[٣]. وعبّر عن المصلحة في بعدها المتعلق بالاستدامة المستغرق للزمان والضامن لحقوق الأجيال فيما رواه الإمام أحمد عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر يقول: " لئن عشت إلى هذا العام

[١] أبويوسف، م س، ص ٢٧
[٢] الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، جريبة بن أحمد الحارثي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٣م، ص ٤٣١.
[٣] أبو يوسف، م ن، ص ٢٥.

المقبل لا يفتح لنا قرية إلا قسمتها بينهم كما قسم رسول الله خيبر "[1] [صحيح وإسناده حسن]. وبعبارة أوضح ما رواه البخاري بسنده عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه سمع عمر يقول: " أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس ببّانا[2] ليس لهم شيء ما فتحت عليّ قرية إلا قسمتها كما قسم النبي خيبر. ولكني أتركها خزانة لهم يقتسمونها "[3].

[1] مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ر ٢١٣، ١/ ٣٤٠ ور ٢٨٤، ١/ ٣٨١.

[2] ببّانا: قال ابن مهدي يعني شيئا واحدا. قال الخطابي ولا أحسب هذه اللفظة عربية ولم أسمعها في غير هذا الحديث. وقال أبو عبيد الهروي لا يلتقي في الأسماء حرفان في صدر الكلمة إذا كانا من جنس واحد في العربية المحضة. ولكن الأزهري قال بل هي لغة صحيحة يمانية لم تفش في كلام العرب. وقال الببّان المعدم الذي لا شيء له وقال هم على ببّان واحد أي على طريقة واحدة. والمعنى لولا أن أتركهم فقراء معدمين لا شيء لهم أي متساوين في الفقر. وقوله خزانة يقتسمونها أي يقتسمون خراجها. ر: الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب الأزهري (- ٤٠١ هـ) تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م، ١/ ١٣٥، ١٣٥ والنهاية في غريب الحديث، مجد الدين ابن الأثير (- ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م، ١/ ٩١ وفتح الباري، أحمد بن علي بن حجر، إخراج: عبد العزيز بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، دت. ٧/ ٤٩١.

[3] صحيح البخاري، أبوعبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤- ٢٥٦ هـ) عناية: أحمد جاد، دار الغد الجديد، المنصورة، ط١، ١٤٣٤ هـ/٢٠١٣ م، كتاب المغازي (٦٤) باب (٤٠) غزوة خيبر، ح ٤٢٣٥، ص ٧٨٤.

الأدوار الاقتصادية للمقاولاتية

د. حامدي محمد

أستاذ محاضر أ - قسم العلوم الاقتصادية باتنة ١ - جامعة الحاج لخضر باتنة

محنش بلال

رئيس دار المقاولاتية بالمركز الجامعي بريكة

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين والمجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتهم على البقاء والنمو. ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد في قدرتها (المقاولاتية) على الرفع في مستويات الإنتاج، وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها، تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال من خلال ما توفره من مناصب شغل.

تحاول في هذه الورقة الإجابة على التساؤل التالي: **ما دور المقاولاتية في تحسين الاقتصاد الوطني**؟ وانطلاقا من السؤال الرئيسي يمكننا صياغة الأسئلة الفرعية كاتالي: ما هي استراتيجيات المقاولاتية؟، وما هي معوقات المقاولاتية؟، وما هي مختلف الأدوار التي تلعبها المقاولاتية لتنشيط الاقتصاد؟

أولا: ماهية المقاولاتية

عرف موضوع المقاولاتية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات، وهذا لكونها أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، وما يؤكد على هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها.

المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع في معظم البلدان، ومحور أساسي للتطور، ونمط حياة جذاب يمكن الأفراد من تحقيق ذواتهم ويصبحوا أكثر استقلالية ومستوى معيشي أفضل.

نظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في عدة مجالات مختلفة، فلا نجد تعريفا واحدا يشملها فهناك عدة مداخل لتعريفها من أهمها:

المقاولاتية لغة هي كلمة إنجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية Entrepreneur وقد ترجمت من طرف الكنديين Entrepreneuriat إلى اللغة الفرنسية، والمقاولاتية تعني حول، بدأ، خاض، وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة[١].

المقاولاتية اصطلاحا: توجد مجموعة من المقاربات التي تعرف المقاولاتية وهي كالآتي:

١. **المقاربة الوصفية**: التي سعت لفهم دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلاتها.

٢. **المقاربة السلوكية**: التي سعت لتفسير نشاطات وسلوكيات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة.

٣. **المقاربة المرحلية**: التي حللت ضمن منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع أو تمنع وتعيق الروح المقاولاتية. وتعرف المقاربة المرحلية المقاولاتية على أنها: "مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول لمجال المقاولاتية، وهذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي"[٢].

وهناك من يرى بأن المقاولاتية لها ارتباط وثيق بالإبداع لتحقيق الربح: "المقاولاتية عملية تكوين منظمة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد[٣].

ويندرج تحت كلمة المقاولاتية عدة مصطلحات تصب في نفس المجال ونفس المعنى نذكر منها:

روح المقاولاتية:

- حسب Leger-Jarniou لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية وروح المؤسسة فلكل منهما مفهومه الخاص به، فروح المؤسسة تتمثل في مجموع المواقف الايجابية تجاه المؤسسة والمقاول، أما عن روح المقاولاتية فهي تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من

[١] حمزة لفقير، دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 21، مجلد1، برج بوعريريج، الجزائر، 2015، ص119.
[٢] منيرة سلامي، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 18/19 أفريل 2012، ص2.
[٣] المرجع نفسه، ص 2.

أجل تحويلها إلى مؤسسات، بل يجب أن ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولاتية وليس كمفهوم لها[1].

- حسب التعريف المقدم من مجموعة المختصين في الاتحاد الاوروبي المكلفين بتدريس المقاولاتية، يجب أن لا تنحصر روح المقاولاتية فقط في عملية إنشاء المؤسسات، بل يجب النظر إليها كموقف عام يمكن استعماله بفائدة من طرف كل فرد في حياته اليومية وفي كل النشاطات المهنية.

إذن فروح المقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات والمعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العملي، وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير، واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات[2].

المقاولة المؤسسية:

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالمقاولة المؤسسية Corporate Entrepreneurship فمنها المقاولة الداخلية Intrapreneurship والتي تمثل داخل التنظيم، أو عمل المشاريع التابعة للمنظمة Internal Intrapreneurship أو مستوى المقاولة المؤسسية داخل التنظيم Internal Corporate Intrapreneurship. ويعود الفضل إلى الباحث Gifford Pinchot الذي أبرز مفهوم المقاولة المؤسسية على أنها مقاولاتية يعمل بها في منظمة قائمة بالأصل[3].

ويمكننا التمييز بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية من خلال الأبعاد الرئيسية الآتية: واقع الممارسة، وطبيعتها ومهمتها، وتحمل المخاطر والصعاب، والاستقلالية والاعتماد على النفس، ورقابة البيئة الخارجية كما تظهر في الجدول الآتي:

---

[1] الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم العالي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 16.

[2] دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص28.

[3] الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم العالي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، مرجع سابق، ص 18.

الجدول رقم (١) : أوجه الاختلاف بين المقاولاتية والمقاولة المؤسسية

مجال الاختلاف	المقاولاتية	المقاولة المؤسسة
واقع الممارسة	نلتمسها أكثر في المنظمات صغيرة الحجم	نلتمسها أكثر في المنظمات كبيرة الحجم
وطبيعتها ومهمتها	ابتداء مشروع صغير الحجم وإدارته	تشغيل وإدارة منظمة قائمة بالأصل
تحمل المخاطر والصعاب	أقل مخاطرة ومصاعب مقارنة مع المقاولة المؤسسية	أكثر صعوبة ومخاطرة من المقاولاتية وخصوصا المخاطرة المالية
الاستقلالية والاعتماد على النفس	المقاول مستقل بذاته ويعتمد على نفسه في إدارة منظمته	ليس مستقلا بذاته وإنما تابع لمنظمة معينة يخضع لإجراءاتها وقوانينها
رقابة البيئة الخارجية	أكثر سيطرة على البيئة التي يعمل فيها وخصوصا البيئة الداخلية	أقل سيطرة على البيئة التي يعمل بها

المصدر: الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم العالي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٩.

الثقافة المقاولاتية :

هو مفهوم يخضع لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث تعرف الثقافة بشكل عام على أنها :

- التلاؤم أو التوافق مع العوامل المحيطة، وتتضمن الثقافة كذلك الأفكار المشتركة بين مجموعات الأفراد وكذا اللغات التي يتم من خلالها إيصال الأفكار بها، وهو ما يجعل من الثقافة عبارة عن نظام لسلوكيات مكتسبة[١].
- مجموعة القيم المشتركة المتقاسمة بين أطراف المجتمع والتي يستعملونها في التعاملات والتبادلات[٢].

من خلال ما سبق يمكن تعريف ثقافة المقاولاتية على أنها : "مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، ابتكار في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن

[١] سليمة سلام، ثقافة المؤسسة والتغيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، سنة 2003-2004، ص 10.

[٢] يحياوي مفيدة، إنشاء مؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافة؟، مداخلة في الملتقى الدولي حول: التكوين وفرص العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام: 06/07/08 أفريل 2010، ص 10.

التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط، اتخاذ القرارات، التنظيم والمراقبة. كما أن هناك ثلاث أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي: العائلة، المدرسة، والمؤسسة"[١].

ثانيا: نشأة وتطور المقاولاتية

إن المقاولاتية ليست وليدة اليوم، إلا أنها ظاهرة متجددة تحمل في طياتها أفكار وتصورات المبدعين في كل عصر لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية لنجاح الأعمال والمشروعات الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة.

تعود جذور المقاولاتية إلى نظرية احتكار الغلة "oligopoly theory" حيث لم يكن بمقدور المقاول سوى حساب الكميات والأسعار للسلع التي سوف ينتجها ويتخذ قرارا مناسبا بشأنها[٢].

كما تأثرت المقاولاتية أثناء تطورها بالمدارس الفكرية المختلفة[٣]:

فقد ساهم رواد المدرسة الكلاسيكية بنصيب وافر في تفسير السلوك المقاولاتي، ويرجع الفضل إلى ريتشارد كانتلون "Richard Cantillon" في إدخال مصطلح المقاولاتية إلى النظرية الاقتصادية من خلال اعتبار المقاولاتية ارتفاع أو انخفاض الأسعار مستقبلا، بينما أشار **فرانسيس وولكر** "Francis Walker" إلى أن المقاولاتية تتمثل في القدرات الإدارية التي يمتلكها المقاول وتساعده في جني الأرباح.

أما المدرسة الاقتصادية اعتبرت المقاول عنصرا من عناصر الإنتاج، حيث أشار **ألفرد مارشال** "Alfred Marshal" إلى أن المقاولاتية أحد تكاليف الإنتاج، بينما يشير **شولتز** "Schultz" إلى أن المقاول هو من له القدرة على التعامل مع ظروف عدم التوازن.

وقد ركزت المدرسة النمساوية على اعتبار المقاولاتية مرادف للإبداع والابتكار، حيث أشار **جوزيف شومبيتر** "Josef Schumpeter" إلى أن المقاول هو المبدع الذي يقدم ابتكارا تقنيا غير مسبوق.

ويعد **آرثر** "Arther" رائد مدرسة جامعة هارفارد وأول من أسس مركزا لمقاولاتية الأعمال سنة ١٩٤٨ م، فقد أشار إلى أن المقاولاتية تتحقق من إنشاء منظمات الأعمال والاستثمار فيها لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

أما رواد المدرسة الحديثة فقد أسهموا بنصيب وافر في تطوير مفهوم المقاولاتية فقد أشار كل من ماكليلاند "Maclelland"، دركر "Drucker"، منتزبيرغ "Mintzberg"، وروبرت هزبرج "Robert

---

[١] بلقاسم ماضي، عبير حفيفي، ثقافة المؤسسة والمقاولاتية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، أيام 06/07/08 أفريل 2010، ص 07.

[٢] ابراهيم بدران، الريادية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 262.

[٣] ابراهيم بدران، الريادية، مرجع سابق، ص 263.

Hezberg" إلى المقاولاتية باعتبارها تمثل الحاجة إلى الانجاز وتعظيم الفرص والإبداع والابتكار، وإنشاء منظمات الأعمال والمخاطرة وتكوين الثروة[1] .

بهذا نستطيع تلخيص المدارس في الجدول التالي :

جدول رقم(٢) : مدارس تطور مفهوم المقاولاتية

المدرسة	تطور المقاولاتية
المدرسة الكلاسيكية 1725	تغير الأسعار مستقبلا (تحمل المخاطرة)، امتلاك القدرات الإدارية
المدرة الاقتصادية 1900	أحد عناصر الإنتاج القدرة على التعامل مع عدم التوازن
المدرسة النمساوية 1934	الإبداع والابتكار الفريد
مدرسة جامعة هارفارد 1948	خلق الأرباح والمنظمات
المدرسة الحديثة 1961-1991	تحمل المخاطرة وتعظيم الفرص، الإبداع والابتكار، تكوين الثروة

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على ما سبق.

ثالثا : استراتيجيات المقاولاتية

إن استراتيجيات المقاولاتية تعد من أهم الاستراتيجيات التي تدفع منظمات الأعمال نحو التوجه لتحقيق رغبات وحاجات الزبائن، والتي يجب على المقاول إتباعها لكي ينجح مشروعه، وكذلك الوصول بهذه المنظمات إلى التميز، والشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (١) : استراتيجيات المقاولاتية

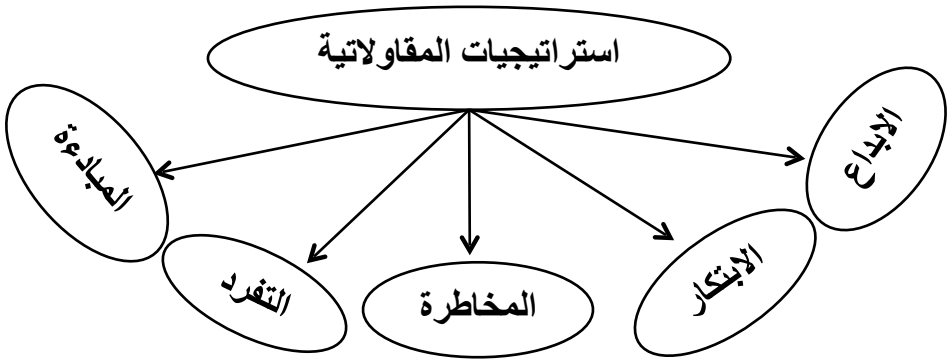

المصدر: بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة، عمان، الأردن،٢٠٠٨، ٥٢ .

[1] بن شهرة محجوبة، مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016، ص11.

ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات كالتالي[1]:

- **الإبداع Innovation**: يعد الخطوة الأولى للابتكار، فهو عملية تحسس للمشكلات والوعي لمواطن الضعف والثغرات، والبحث عن حلول لصياغة فرضيات جديدة واختبارها من اجل التوصل إلى حلول أو ارتباطات جديدة باستخدام المعطيات المتوفرة لنقل وتوصيل النتائج للآخرين.
- **الابتكار Creativity**: يعني الوصول إلى فكرة جديدة ترتبط بالتقنية وتؤثر في المؤسسات المجتمعية، فالابتكار جزء مرتبط بالأفكار الجديدة.
- **المخاطرة Risk**: يعبر عن مجازفة المقاول بطرح منتجات جديدة بغض النظر عن مخاطر المنافسة في الأسواق.
- **التفرد Uniqu eness**: يعبر عن التميز من حيث إدخال طرق جديدة أو ابتكار طرق جديدة، سواء في طبيعة المنتجات أو الخدمات التي يتم تقديمها أو طبيعة الموارد التي تمكن من تحقيق الميزة التنافسية والاستمرار بالأفضلية.
- **المبادءة Proactiveness**: المشاركة في مشكلات المستقبل والحاجات والتغييرات ومدى تقديم منتجات وخدمات جديدة تعتمد على تقنية متطورة، وتتضمن نسبة عالية من المخاطرة.

فإذا اعتمد المقاول هذه الاستراتيجيات فإنها تؤدي إلى استنباط أفكار جديدة توصله إلى مشروع مقاولاتي ناجح يستطيع منافسة الغير به بجدارة وقوة.

رابعا: معوقات المقاولاتية

بالرغم من ايجابيات المقاولاتية، إلا أن هناك العديد من السلبيات والمخاطر التي تواجه الأعمال المقاولاتية والتي تجعل الكثير من الناس يخشون اقتحام هذا المجال في ضوء تفضيلهم العمل الروتيني الذي يحقق الأمن الوظيفي والاستقرار والحصول على مزايا الوظيفة والتمتع بالإجازات الرسمية والدخل الشهري المنتظم، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي[2]:

[1] بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة، عمان، الأردن،،2008 ص53.
[2] قرفي عبد العزيز، الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية، آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، مداخلة بعنوان: تقييم المناخ الاستثماري وأثره في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية - حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، بسكرة، الجزائر، أيام 03/04/05 ماي، 2011، ص 19.

- **عدم استقرار الدخل**: حيث لا يضمن إنشاء مشروع مقاولاتي الحصول على دخل كاف وخاصة خلال المراحل الأولى من حياة المشروع ومع ضغوط الالتزامات المالية؛
- **المخاطرة (خسارة الاستثمار بأكمله)**: ترتفع نسبة الفشل للمشروعات المقاولاتية وخاصة في السنوات الأولى، لذلك وجب على المقاول أن يقوم بمجموعة من الاعتبارات التي تساعده على التعايش مع الفشل كوضع أسوء التوقعات عند الفشل، خطة مواجهة الفشل...؛
- **ساعات العمل الطويلة**: يتطلب نجاح أي مشروع مقاولاتي في بداية تطبيقه ساعات طويلة من العمل الجاد تمنعهم من أوقات الراحة والإجازات الأسبوعية لتحقيق دخل مناسب؛
- **مستوى معيشة اقل**: يحتاج تأسيس المشروع المقاولاتي وانتعاشه بجانب قضاء ساعات طويلة في العمل إلى توفير النفقات واستثمار أية عوائد في تنمية المشروع المقاولاتي، مما يعني مستوى معيشة منخفض للمقاول؛
- **المسؤولية الكاملة**: يواجه ملاك المشروع المقاولاتي صعوبة في البحث عن ناصحين ومرشدين، مما يعرضهم لضغط شديد وشعور كبير بالمسؤولية؛
- **الإحباط**: يتطلب إنشاء المشروع المقاولاتي تضحيات كبيرة وصبر طويل، ولذلك فان المشكلات التي تواجه المشروع المقاولاتي قد تؤدي إلى شعور بالقلق والإحباط في ضوء بطء النتائج المتحققة.

خامسا: الدور الاقتصادي للمقاولاتية

رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات

المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع[1].

ومن ناحية أخرى، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

تنويع الهيكل الصناعي: تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

تدعيم التنمية الإقليمية: تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كم أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي[2].

معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية: تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أعمال المقاولة على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة.

تنمية الصادرات: إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات

---

[1] عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة في الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر،2007، ص 03.

[2] ناصر مراد، دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، 2007، ص 216.

الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

زيادة الناتج المحلي: تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أنها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار، مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار.

تكوين الكوادر الفنية والإدارية: تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتامين الحصول على تدريب اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الإمكانات، فضلا على أنها وإن وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة.

خاتمة: تناولت هذه الدراسة موضوع المقاولاتية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تحفيز الشباب على خلق مناصب عمل، حيث توصلنا في الأخير إلى أن المقاولاتية هي روح يجب أن تنمى في التكوين الجامعي للشباب ويجب تشجعيها ومرافقتها في ميدان الاعمال.

النتائج:

- محاولة تبسيط كل ما يتعلق بموضوع المقاولاتية والمقاول، أين تم تعريفهما وفق بعض العلماء على غرار SAY وDRUCKER، وكذا تبيان أهمية المقاولاتية ودورها الاقتصادي؛
- تمثل المقاولاتية أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، لما لها من أهمية اقتصادية كبيرة، كما أنا لها دورا اجتماعيا يتمثل في توفير مناصب الشغل الأمر؛
- تساعد المقاولاتية في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي بالنظر للعلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي تحققه مشاريع الشباب؛
- تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها؛

- تساعد المقاولات على التنمية المحلية حيث تتميز بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق؛
- تضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي المقاولات في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات؛
- تؤدي المقاولات دورا مهما في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتامين الحصول على تدريب اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية.

الاقتراحات:

- يجب أن تتوفر المرافقة للمقاولين الشباب ويكون هدفها الأساسي هو التخفيف من حدة المخاطر التي تصادفهم في إنجاح مشاريعهم؛
- يجب تنظيم العديد من النشاطات التحسيسية لتشجيع روح المقاولاتية لدى الشباب؛
- تشجيع الدولة لكل أجهزة المرافقة المتواجدة بالجزائر التي تهدف إلى ترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملة لها؛
- تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية ومحاولة إشراك أكبر عدد ممكن من المنشئين فيها، وذلك بهدف التعريف أكثر المشاريع المقاولاتية الناجحة؛
- قيام المراكز الجامعية بإعداد دراسات حول مختلف القطاعات ومدى جاذبيتها مما يسمح بإعداد دراسة دقيقة للسوق ولشدة المنافسة، وذلك أخذاً بعين الاعتبار منافسة القطاع غير الرسمي، وهذا من شأنه أن يرفع من حظوظ المنشئين في الحصول على فرص نجاح أوفر.

كيف يحطم بلدٌ اقتصاد بلدٍ ويزيله؟

د. سامر مظهر قنطقجي

ذكر الرئيس الأمريكي[1] أنه سيحطم اقتصاد تركيا وسيزيله تماما إن خالف إرادته في حربها الحالية؛ فكيف يحطم بلدٌ اقتصاد بلدٍ ويزيله؟

إن الدَّمارَ لغة[2]، من دَمَرَ القوم دَماراً أهلكهم، ودَمَّرَ المكانَ أهلكه، يُقال: دَمَّرَه تدميراً ودَمَّرَ عليه؛ بمعنى دَفَنَ المكانَ، والمراد دَرْس الموضع وإضاعة أثره.

أما الاقتصاد فمصطلح له مفاهيم كثيرة، لكنه عموماً يشمل وظائف الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك سواء للسلع أو للخدمات.

وبناء عليه؛ فتدمير الاقتصاد يكون بشن حرب اقتصادية، مجالها إزالة وتدمير وظائف الإنتاج والتبادل من ذلك الاقتصاد، واستئصال ما يمكن استئصاله منها؛ فإن شمل التدمير القضاء على المستهلكين الذين يعنيهم الاستهلاك؛ فهي حرب استعمارية عسكرية.

وحيث أن كلام الرئيس الأمريكي طال الحرب الاقتصادية لا الاستعمارية بالجيوش والعسكر، فلابد من التمييز بين الاقتصاد المنتج والاقتصاد الريعي للتمييز بين أثر ما سمي بالتحطيم والإزالة ومدى إمكانية تحقيق ذلك.

يتميز الاقتصاد المنتج بوجود قاعدة إنتاجية؛ كحالة الصين وتركيا مثال على ذلك، وعندئذ تكون **الحرب التجارية** ساحتها ومضمارها من خلال التعريفات الجمركية، وحجب المنتجات، ومنع الانتفاع من خدمات معينة كالخدمات المصرفية وما شابه ذلك. فإن كان الإنتاج يغلب عليه الإنتاج الاستهلاكي كسوريا ولبنان مثلا، وعندئذ **فالحصار** سيكون كافياً لإجهاده لأنه اقتصاد تابع وليس القضاء عليه.

أما الاقتصاد الريعي؛ فيتميز بوجود اقتصاد زراعي بدائي، أو صناعات استخراجية أولية، وتكون منتجاته على شكل منتجات خام؛ كالنفط والمنتجات الزراعية، وعندئذ **فالحصار** هو الأسلوب الناجع كما هو حالياً وضع الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران وروسيا.

---

[1] Donald J. Trump tweet, **I will totally destroy and obliterate the Economy of Turkey**, watch over., 07.10.2019, link.

[2] لسان العرب، مادة دمر.

وبالعودة للاقتصاد التركي؛ وحيث أنه اقتصاد إنتاجي متنوع المخرجات – فيه الاستهلاكي وفيه الإنتاجي كالسلع المعمرة والرأسمالية –، فضلا عن عضويته في نادي البلدان العشرين الأكثر غنى في العالم، فعندئذ **الحرب التجارية** هي مضمار الحرب التي يمكن أن تُشن ضده حسب ما ذكرناه.

لكن لما أردف الرئيس الأمريكي قائلا: (كما فعلت من قبل | I've done before) وبالعودة للجولة الماضية؛ فإن الأدوات المستخدمة كانت بشن مزيج من الحرب التجارية والحرب النقدية. تمثلت الحرب التجارية بفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٥٪ على الصلب و١٠٪ على الألمنيوم وهذا مثال. أما الحرب النقدية فتمثلت برفع سعر الفائدة الأمريكية، مما أدى لتوجه الأموال الساخنة من الاستثمارات الأجنبية خارج تركيا للاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة كالاستثمار في سندات الخزانة الأمريكية، وبالتزامن ارتفعت خدمة الدين التركي الخاص والعام في الوقت نفسه، لأن الاقتصاد التركي يميل إلى شيوع الديون فيه، وبما أن الديون غالبها بالدولار الأمريكي، فقد أثقل ذلك كاهل الحكومة والشركات التركية معاً، وسبب ضغطاً شديداً على الليرة التركية؛ فانخفض سعرها بحدود ٢٠٪ من قيمتها مرة واحدة آنذاك، ثم لحقتها عدة ارتدادات أدت لعدة انخفاضات. واتهم الرئيس التركي يومها الولايات المتحدة والدول الغربية بأنها تشن مؤامرة ضد تركيا، واستهجن البعض ذلك القول، لكن تصريحات الرئيس الأمريكي الأخيرة أوضحت حقيقة ذلك.

يدفعنا ذلك التحليل إلى تأثير القيادة السياسية على استقلالية سياسة البنك المركزي النقدية، حيث أُعتبر فعل الرئيس التركي خروجاً عن المألوف عالمياً عندما تدخل في خفض سعر الفائدة التركية ثم بعزل رئيس البنك المركزي التركي، وأطلقت عليه الايكونوميست حينئذ بـ(خداع تركيا للسياسة الاقتصادية الأصولية Economic-policy orthodoxy has been junked)، ومقصود الايكونوميست؛ مفاهيم مدرسة شيكاغو النقدية التي تفرض سيطرتها على العالم وتراقب أي محاولة خروج عن مظلة الدولار الأمريكية وتعمل على كبحها سياسيا أو عسكريا إن لزم الأمر، كما حصل بضرب العراق إثر تحول مدفوعاته إلى اليورو زمن صدام حسين، وليبيا إثر إعلانها أيام القذافي خروجها عن قبول المدفوعات بغير الدولار مرورا بغيرهما؛ كفنزويلا بتدبير محاولات إنقلابية، وما شابهها من وسائل غير قانونية.

ويبدو أن الدولة الأقوى – أو هكذا يبدو حتى الآن –؛ إن وجدت أن الدولة التي تحاول الانشقاق عن النظام العالمي النقدي أنها دولة ضعيفة، وسعت حربها الاقتصادية لتشمل الشكل العسكري؛ كما حصل في العراق

وليبيا، وإن كانت الدولة التي تحاول الانشقاق قوية كالصين أو روسيا أو الاتحاد الأوربي بقيت الحرب في إطار حرب اقتصادية.

ولا يخرج عما سبق الحرب الخفية التي شنتها الحكومة الأمريكية ضد العملات المشفرة كالبيتكوين التي كانت أداة لتمويل (جوليان أسانج) الذي تبنى فضح الوثائق الأمريكية السرية بما يعرف بـ (ويكيليكس)، وكذلك مساندة بعض حركات التمرد، كما حصل في كتالونيا شمال إسبانيا، إضافة لتصريح بعض المسؤولين الإيرانيين باحتمال تبني المدفوعات عبر البيتكوين وأخواتها.

وتركيا ليست بعيدة عن رقابة مدرسة شيكاغو النقدية، بل هي في عينها وتحت رقابتها لمحاولتها مغادرة نظام الفائدة الربوية والابتعاد عن صندوق النقد الدولي، إضافة لمحاولتها إبرام اتفاقيات مبادلة العملة مع شركائها كالصين وروسيا وإيران وغيرهم، كما فعلت مع الصين في نوفمبر ٢٠١٦، باعتماد عملتها المحلية مع شركائها الخارجيين، وهذا له تأثيرات مستقبلية على إلغاء هيمنة الدولار الأميركي على التجارة الدولية.

وكنا قد أشرنا في مقالنا الافتتاحي للعدد (٧٥) بأن **دهاء السياسة النقدية مكمنه أن لا آثار ظاهرة لأي اعتداء على الاقتصاد**؛ فما رآه الجميع وتكلم عنه الأترك كانت مجموعة ظواهر غير مباشرة أوضحت أن تركيا في عين الإعصار الاقتصادي، والذي أدى لفقدان الليرة التركية لخُمس قيمها في شهر واحد، وهذا مشابه لسيناريو تايلند بداية تسعينيات القرن الماضي.

وكنا قد تناولنا في مقالنا الافتتاحي للعدد (٣٠) اقتصاد الحرب وحرب الاقتصاد، وذكرنا أن الضعفاء لا يقتنعون عادة بهذا النوع من الحروب لضعفها وهوانها، بينما يستخدمه القوي لأنه قادر عليه. والقوة والضعف أمران نسبيان، فليس المقصود من الضعف؛ الهزيل فقط، فأوربا مثلا في ظل الأزمة الأوكرانية نجدها تتحاشى إغضاب روسيا لحاجتها الماسة للنفط والغاز الروسيين. لذلك فرغم تداخل الاقتصادات العالمية بعضها البعض فإن الحرب لعبة يمارسها الأقوياء بشكل مستمر، وما إن يستريح اللاعبون من لعبة حتى يبدأون لعبة جديدة.

وتعتبر حروب الاقتصاد حروبا شرسة لا هوادة فيها شأنها شأن الحروب العسكرية، بل قد تكون هي شرارتها.

وباختصار فإن الحروب الاقتصادية مظلة مخضبة باللون الأحمر بسبب كثرة الدماء والقتل، وبسبب خطوط حمراء يضعها القوي للضعيف تحت مسمى النظام العالمي دون الالتفات لقواعد العدل رغم الشعارات التي تُرفع أحيانا.

ومن صور حرب الاقتصاد:

(١) الحصار الاقتصادي المصرفي الذي يسيء للناس قبل أن يسيء للحكومات المعاقبة، ولبنان وسوريا مثال ذلك.

(٢) استبدال العمالة الأجنبية بالمحلية، كاستبدال عمال المستوطنات الفلسطينيين، وحجز أموال الضرائب المحولة إلى السلطة، ومقاطعة منتجات المستوطنات التي تستهلك منها السوق الفلسطينية ٢٠٠ مليون دولار سنويا (إحصائيات عام ٢٠١٠).

(٣) الحرب بين الصين واليابان، حيث تنتشر في الصين حوالي ٥٠٠٠٠ شركة يابانية تشغل أكثر من ٢٠ مليون عامل صيني. مما أوصل حجم التبادل التجاري بين العملاقين الاقتصاديين الآسيويين لنحو ٣٤٣ مليار دولار. فقيمة الصادرات الصينية إلى اليابان في العام الماضي وصلت إلى ١٤٩ مليار دولار (حوالي ٨٪ من إجمالي الصادرات الصينية)، بينما بلغت قيمة الواردات الصينية من اليابان في نفس الفترة حوالي ١٩٥ مليار دولار (حوالي ١٩٪ من إجمالي الصادرات اليابانية إلى الخارج). لكن عندما قامت الصين بفرض ضرائب انتقامية وصلت إلى ١٠٠٪ على سيارات وهواتف ومنتجات إلكترونية يابانية ردا على قيام طوكيو بفرض إجراءات وحواجز على صادرات البصل الصيني الأخضر إلى اليابان فيما عرف باسم "حرب البصل"، لحق ضرر كبير بالاقتصاد الياباني، مما أجبر اليابان على "التزام الانضباط"، لأن الصين كانت أقل خسارة من اليابان فكانت المنتصر.

(٤) حرب العملات أو ما يعرف بحرب الاقتصاد الباردة حيث تؤثر تقلبات سعر الصرف المحلية على الموازين التجارية وموازين المدفوعات للبلدان التي تتقلب أسعار صرفها وهذا ينطبق على أغلب الدول النامية. وقد نادت مجموعة العشرين إلى عدم اللجوء لحرب العملات لأنها لا تحقق العدالة والكفاءة في تدفق الصادرات والواردات، وتؤثر سلبا في الاقتصاد العالمي.

إن الحرب الإقتصادية تهدف إلى فصل الشعوب عن أنظمتها الحاكمة عبر سياسات متعاقبة ومدروسة، وقد ساهمت بتفكيك المجتمع السياسي للإتحاد السوفيتي السابق، وكذلك فعلت مع العراق سابقا، ويفعلون ذلك مع عدة دول حاليا.

ولن تخرج كلمات الرئيس الأمريكي عن تلك السياسات في تهديده بتحطيم الاقتصاد التركي وإزالته، مع أن فشله وفشل من سبقه من الرؤوساء الأمريكيين تجاه روسيا وإيران مازالت ماثلة للعيان وكلاهما اقتصاد ريعي،

فكيف الحال وتركيا ذات الاقتصاد الإنتاجي المتنوع من السلع والخدمات؛ الاستهلاكية والإنتاجية على السواء، شأنها شأن الصين – تقريباً –؟. ونعتقد أن الحرب التجارية والنقدية هي ما يمكن للرئيس التركي أن يمارسه لتحقيق تهديده، خاصة مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية الأمريكية واحتمال عدم التجديد للرئيس الأمريكي الحالي، وهذا مؤداه أن تهديداته وإن حصلت فمحدودة.

وأخيراً، فإن إزالة دولة أو دول من الوجود؛ ليس أمراً في متناول اليد، ولا تقوده الرغبة والشهوة العدوانية، والتاريخ شاهد حي على ما نقول.

دور فريضة الزكاة في الاقتصاد الإسلامي في معالجة ظاهرة التضخم الركودي

د. شاكر حمود صلال
كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة العراقية

د. حسن خلف راضي
جامعة دجلة الأهلية

أ. د. احمد ياسين عبد
كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة العراقية

ساد اعتقاد لدى الاقتصاديين لمدة طويلة بوجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، بمعنى أن الاقتصاد الرأسمالي يمكن أن يقنع بمعدل مرتفع نسبياً من البطالة في سبيل تحقيق استقرار الأسعار أو تحقيق معدل منخفض من البطالة مع قبول معدل مرتفع نسبياً من التضخم، وكان هذا خاصة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ شهد الاقتصاد العالمي ارتفاع كبير في معدلات النمو الاقتصادي، وبرز ذلك واضحا من خلال تراكم رأس المال وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي ودرجة عالية من الاستقرار الاقتصادي وضآلة واضحة في معدلات البطالة وتزايداً ملحوظاً في مستويات المعيشة ودرجة عالية من التحكم في الدورات الاقتصادية؛ والذي يعود سببه إلى عوامل جوهرية تمثلت في زيادة معدلات الاستثمار والتقدم التكنولوجي، وتزايد الإنفاق العام، فضلا عن العوامل الخارجية المتمثلة بآليات بريتون وودز ونمو التجارة الدولية فضلا عن احتفاظ تقسيم العمل الدولي بنمطه لصالح البلدان المتقدمة.

إلا أنه سرعان ما عانى الاقتصاد العالمي في عقد السبعينيات وما بعده من ظهور مشكلة اقتصادية جديدة تمثلت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة عجز الموازنة العامة وتراكم الدين العام، وزيادة معدلات البطالة والتضخم في آن واحد، وعم بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة ركوداً اقتصادياً مصحوباً بارتفاع معدلات التضخم أطلق على هذه الظاهرة بالتضخم الركودي (Stagflation)، وهي مزيج من البطالة المرتفعة والتضخم المرتفع.

يلاحظ في ظل مشكلة التضخم الركودي أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك العديد من أدوات السياسة المالية والتي تحظى بصدى واسع، لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من مشكلة التضخم الركودي. وهذا البحث يعد خطوة لتسليط الضوء على الحل الإسلامي المنبثق من التصور الاقتصادي العام في الإسلام، والذي يوضح دور

أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي وأبرزها فريضة الزكاة في الحد من مشكلة التضخم الركودي ومدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

ولتحقق الدراسة هدفها قسمت على النحو التالي: التنظير الاقتصادي حول ظاهرة التضخم الركودي، وفريضة الزكاة إحدى أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، وتحليل أثر تحصيل وإنفاق فريضة الزكاة.

المحور الأول: التنظير الاقتصادي حول تفسير ظاهرة التضخم الركودي

أولاً: مفهوم التضخم الركودي Concept of Stagflation:

يعرف التضخم الركودي بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المرافق للبطالة المتزايدة وانخفاض مستويات الناتج المحلي ومعدلات نموه خلال مدة زمنية معينة، أو أنه ذلك الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد (سيجل، ١٩٨٧، ص:٦٠٨).

ثانياً: التضخم الركودي في الفكر الاقتصادي:

عانت الدول المتقدمة في عقد السبعينات من القرن المنصرم من مشكلة التضخم الركودي التي أثارت الجدل بين مختلف المفكرين والمدارس الاقتصادية، في طريقة التعاطي في اتخاذ الاجراءات والسياسات الاقتصادية الكلية لمعالجة مسببات حدوث المشكلة. إذ ذهب **النقديون والنيوكلاسيك** في تفسير هذه الظاهرة إلى رغبة الحكومات الغربية آنذاك بتحفيز الطلب الكلي على وفق طروحات المدرسة **الكنزية** وذلك من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية. في مقابل ذلك تمثلت وجهة نظر **النيوكنزيين** في أن السياسات التي اتبعتها الحكومة لمكافحة التضخم الحادث منذ السبعينات، إذ اعتمدت منذ البداية على توصيف خاطئ للمشكلة، وهو أن التضخم الحادث مصدره الطلب وبالتالي عندما يكون التشخيص غير دقيق تكون المعالجة غير ذي جدوى، كما أعتقد بذلك (النقديون) و(النيوكلاسيك) في حين أن هذا التضخم كان نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج. (اللامي، ٢٠٠٧، ص:٧٢-٧٣)

في الوقت الذي تبنى فيه أصحاب مدرسة **اقتصادات العرض** وأصحاب مدرسة ما بعد **الكينزية** وجهة نظر مشابهة لما سبق، أما اصحاب المدرسة **الهيكلية** فقد كانوا يبحثون في عوامل أخرى يمكن أن تقود إلى حدوث التضخم الركودي، وتم الاعتماد عليها في تفسير هذه الظاهرة مثل اختلال هيكل الإنتاج وقوة العمل، وعدم

كمال الأسواق أو التطور التكنولوجي، إلا أن مشكلة التضخم الركودي في الدول الأوروبية بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في تلك الفترة (Norbert، 2012، p: 2-12).

إن ظاهرة التضخم الركودي وجدت تفسيرها عند المدارس الاقتصادية بطرائق مختلفة، ومما سبق يتضح أن (**النقديين**) يفسرون الظاهرة بسياسة النقد الرخيص، التي تحفز الطلب الكلي ومن ثم ترتب عليها حدوث التضخم، وباتباع سياسة تقييدية تتصاعد معدلات البطالة.

لذا يرى النقديون أن علاج مشكلة التضخم الركودي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي من خلال اتباع سياسات نقدية توسعية بل في التأثير على العرض الكلي من خلال زيادة الإنتاج وهذا يتطلب تشجيع الرأسماليين للقيام بالتراكمات الرأسمالية وفي هذا الصدد يطالب النقديون تقليل الضرائب المفروضة على الدخل والثروة وتقليل الإجراءات البيروقراطية من جانب الإدارة الحكومية. (دانييل، ١٩٩٢، ص:٢٤)

في حين يرى أنصار مدرسة **اقتصاديات العرض** في تفسير مشكلة التضخم الركودي إلى أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سبباً جوهرياً من أسباب التضخم وينظرون إلى الضرائب على إنها تكاليف عندما ترتفع أو تتناقص الأرباح والإيرادات الحدية ويهبط الإنتاج وزيادة البطالة، لكن الطلب يستمر فترتفع الأسعار للسلع المتبقية. (زكي، ١٩٨٥، ص:٢٦) إذن يؤكد هؤلاء على أهمية زيادة الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الكلي (ساموبلسون، وآخرون، ٢٠٠١، ص:٦٤٩) وبذلك فإن العلاقة بين البطالة والتضخم تكون مباشرة وبنفس الاتجاه، أي لا توجد مقايضة بينهما لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل.

أما **المدرسة المؤسسية** تستند إلى أفكار جون كنث غالبريث باعتباره خير ممثل لهذه المدرسة، الذي يعطي أهمية خاصة لقوتين أو مؤسستين يعتبرهما مسؤولتين مسؤولية كبيرة في إحداث التضخم وهما: قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية (Roberrt، 1981، p: 423-424). وفيما يتعلق بالقوة الأولى قوة الاحتكارات والتي تتحكم في تحديد السعر إذ أن لهذه القوة استراتيجية سعرية خاصة بها، تعمل على رفع الأسعار بالرغم من النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل. أما القوة الثانية فهي قوة النقابات التي ينجم عنها ما يسمى بالحركة التراكمية للأجور والأسعار، فعندما ترتفع الأسعار وتنخفض الأجور الحقيقية فإن العمال من خلال قوة النقابات يستطيعون فرض زيادات في الأجور لتعويض هذا الانخفاض لكن المؤسسات الاحتكارية تكون في وضع يمكنها من نقل عبء هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار مرة أخرى، وهكذا نخلص إلى القول

بأن مشكلة التضخم في رأي غالبريث هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز طبيعة المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ بينها من صراعات.

أما (**النيوكينزيون**) فيرون أن السبب في حدوث التضخم الركودي هو ارتفاع تكاليف الإنتاج بالشكل الذي أدى إلى حدوث ارتفاع معدلات التضخم، أما ارتفاع معدلات البطالة فبسبب السياسة الخاطئة لعلاج التضخم، إذ تم اتباع سياسه نقدية تقييدية لمعالجة التضخم الذي يعتقد انه تضخم طلب، وكان تأثيرها سلبياً على الاستثمار والتوظف، أما مدرسة جانب العرض فترى ان سبب المشكلة هو السياسة التوسعية التي تبنتها الدول الصناعية، فضلا عن الضرائب التي تؤثر في البطالة وأن العلاج يكون عن طريق اتخاذ سياسات مصممة لزيادة جانب العرض الكلي من السلع والخدمات.

بصورة عامة معظم المدارس الاقتصادية باستثناء (الهيكلين) يرون أن سبب حدوث الظاهرة هي أنها تبدأ بالتضخم وبسبب علاج التضخم تظهر البطالة، أي علاقة سببية من التضخم إلى البطالة باستثناء المدرسة الهيكلية التي ترى أن التضخم مشكلة لها أسبابها المختلفة عن مشكلة البطالة.

المحور الثاني: فريضة الزكاة إحدى أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي:

تلعب الزكاة دورا هاما في الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة وفي السياسة المالية بصفة خاصة، باعتبارها إحدى الأدوات المرتبطة بالإيرادات العامة، لما تحققه من آثار اقتصادية واجتماعية، وهذا بفضل تخصيص إنفاقها في أوجه محددة وتنوع أوعيتها وتجددها سنويا.

وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى دور الزكاة في السياسة المالية من خلال العناصر التالية:

أولاً: مفهوم الزكاة: تعد الزكاة المورد الرئيس والدائم لتمويل النفقات العامة وتتميز بوفرة حصيلتها (الكفراوي، ١٩٩٧، ص:٤٥) وأنها أقوى أدوات السياسة المالية من حيث التأثير على الاقتصاد بما يحقق له النمو والاستقرار، (الكفراوي، ٢٠٠٠، ص:٣٩٩) فهي إيراد عام تجبيه الدولة ويدخل خزانتها، وإن كان يختلف عن غيره بأن إنفاق حصيلته مخصص لمصارف محددة شرعا تغطي جانبا من حاجات الإنفاق العام للدولة، فهي تشمل بصورة خاصة أنواع الضمان الاجتماعي بأشكاله المختلفة.

وتعرف الزكاة لغة النماء والزيادة والبركة والطهارة والصلاح، وتطلق في الشرع على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج تلك الحصة، وقد عرفها الماوردي وغيره بأنها: اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة. (حماد، ١٩٨١، ص:١٤٩).

تحقق الزكاة التكافل الاجتماعي بين دافعيها ومستحقيها والاستقرار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

والحكمة من مشروعية الزكاة أن أداءها من باب إعانة الضعيف واقدار العاجز، كما أنها تطهر نفس المؤدي من الذنوب وتزكي أخلاقه بخلق الجود والكرم، وأداءها من باب شكر النعمة، لذلك فهي فريضة في المال وحقا لمستحقيها لا تفضلا من مخرجه. (سليمان، ٢٠٠٢، ص:١٨٣-١٨٧)

ثانياً: أوجه إنفاق الزكاة: على الرغم من أن جباية الأموال وتحصيلها مهم، لكن الأهم هو أين تصرف هذه الأموال بعد تحصيلها؟ فهنا يميل الميزان، وتلعب الأهواء ويأخذ المال من لا يستحقه ويحرم منه من يستحقه، لذا فإن القرآن الكريم اهتم بهذا الأمر وتعرض على وجه التحديد لطرق إنفاق المال.

ولما كانت الزكاة مظلة الطبقات الفقيرة فإن الله – عز وجل– حدد مصارفها بحيث لا تصرف لغير الفئات التي ذكرها الله بنص الآية، (رحاحلة، ١٩٩٩، ص:٧١-٨٣) فجزأها ثمانية أجزاء يجمعها صنفان من المستحقين أحدهما من يأخذ لحاجة، بحيث يأخذ المستحق بحسب شدة الحاجة وضعفها وقلتها وكثرتها، وهم الفقراء والمساكين وفي الرقاب وابن السبيل والثاني من يأخذ لمنفعته، وهم العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم والغارمون وفي سبيل الله، فإن لم يكن الآخذ محتاجا ولا فيه منفعة للمسلمين فلا سهم له في الزكاة.

ومن زاوية أخرى تنفق حصيلة الزكاة بين طوائف المستحقين الثمانية بطريقتين هما: التمليك بالنسبة للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم، والصرف في مصالح المستحقين الآخرين، أي في الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل. (العمارة، ١٩٩٧، ص:٩٣)

ثالثاً: وعاء الزكاة: يقصد بوعاء الزكاة الأموال الخاضعة للزكاة، فكل مال يستجد ويقع فيه النماء حقيقة أو تقديرا أي بالتمكن من النماء، تجب فيه الزكاة أيا كان. (الفنجري، ١٩٨٦، ص:١٨٦) (الثروة الحيوانية، الثروة التجارية، الثروة النقدية، الثروة الزراعية، العسل ومستخرجات الأرض والبحر).

رابعاً: أهمية الزكاة: تعد الزكاة من أهم وسائل تصحيح وظيفة النقود، فهي تؤدي إلى دوران حقيقي للمال، بما يعمل على زيادة الإنتاج، ويحقق النفع لكل من تعطى لهم وأيضا لكل من تؤخذ منهم، مما يترتب عليه تحريك الأموال ومواجهة الاضطراب الذي قد يحصل في قيمة نوع واحد من الأموال كالنقود، إذ ترتفع وتنخفض قوتها الشرائية باستمرار مما يؤدي إلى تذبذب المعاملات وما قد يصاحبه من أكل لأموال الناس بالباطل، كما أن

من يأخذون الزكاة ينفقونها مباشرة ومن ثم تأخذ سبيلها الصحيح نحو تحريك الموارد البشرية أيضا إلى جانب تحريك الموارد المالية المأخوذة منها. (البعلي، ١٩٩١، ص:٩١).

خامساً: الشروط الواجب توفرها في المال المزكى: (محمد، ١٩٨٨، ص:٥٥)

يشترط لوجوب الزكاة أن تتوفر بعض الشروط التي تتعلق بالمال المزكى وكما يلي:

١. يجب أن يكون المال ناميا نموا فعليا أو حكميا، بحيث يمكن النماء من تنمية الثروة، فلا تجب في الأموال التي تعد من الحاجات الأصلية.

٢. أن يكون المال مملوكا ملكا تاما، إذ تدفع الزكاة عن المال الذي لم يخرج من يد صاحبه، أو المال الذي أودعه لدى أمين.

٣. حولان الحول، ويستثنى من ذلك زكاة الخارج من الأرض، لأن وقت أداء زكاة الزرع يوم حصاده.

٤. بلوغ النصاب لكل نوع من الأنواع التي تجب فيها الزكاة، وأن يكون النصاب خاليا من الديون.

سادساً: دور فريضة الزكاة في السياسة المالية الإسلامية.

تهتم السياسة المالية بتحديد حاجات الفقراء والمساكين من خلال توجيه الفائض من المال من الجهات الغنية نحو الجهات الأقل غنى، وهنا يتجلى الدور الرئيس للزكاة باعتبارها إحدى الإيرادات العامة المخصصة، بمساهمتها الفعالة في إتمام وظائف السياسة المالية.

وتساهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة في تجسيد أهداف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.

١. الزكاة كأداة للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي:

قد تعجز موارد الزكاة عن تغطية كل النفقات اللازمة، وهنا يتأتى الدور التكميلي الذي يجب أن تلعبه موارد الدولة في إطار السياسة المالية، وهذه الأخيرة هي التي لها الصلاحية في تحديد حاجات الفقراء والمساكين وذلك حسب الجهات وحسب مستوى الأسعار والمداخيل، كما أنها تخطط لكيفية توجيه فائض الجهات الغنية نحو الجهات الأقل غنى، ليس فقط لضمان حد أدنى من الموارد لكل فرد بل لضمان الشغل للمجتمع كذلك، وموارد الزكاة لن تكون كافية لمعالجة كل المشاكل حتى ولو افترضنا توفر كل الموارد عند الدولة، فإنه من الصعب في غياب اللامركزية إحصاء كل الحالات لمعالجتها بالسرعة التي تفرضها الحالة، وفي هذا الإطار يظهر مدى أهمية دور الزكاة على الصعيد المحلي، إذ أن خصوصياتها تؤهلها أكثر من سواها لمعالجة مشاكل فئات معينة، لم

تستطع الاستفادة بصفة مباشرة من استثمارات الدولة أو استثمارات الخواص، وفي هذا الإطار بالذات يمكن تقسيم المهام بين دور الزكاة ودور الموارد العامة الأخرى في إطار سياسه مالية واحدة.

والجانب الاجتماعي للصدقات من شأنه تقوية التعاون، فالتعاونيات الإنتاجية فيما بين المستحقين مجالها واسع، ومن بين المشاريع التي يمكن تبنيها، بناء السدود الصغيرة ومد قنوات لسقي أراضي الفلاحين للفقراء وغيرها، شريطة أن يتم التملك الجماعي للمستفيدين المستحقين، والاهتمام المحلي لهذه المشاريع يكون بمثابة امتداد لنفقات الدولة واستثماراتها التي تهتم أكثر بالمشاريع الكبرى أو الجهات التي تتمركز فيها البطالة أكثر، ومثل هذا التكامل بين موارد الزكاة والدولة يجب أن يعم كل الجوانب في إطار سياسة مالية معينة. (الداودي، ١٩٩١، ص:٥٠٨)؛ فبافتراض أن الدولة تقوم بمسؤولياتها في تنظيم شؤون الزكاة جباية وصرفا، فإن لحصيلة الزكاة دورا هاما في زيادة الادخار العام، فهناك من المجالات التي تنفق فيها الدولة جزءا لا يستهان به من الإنفاق العام، ويعد من مجالات مصارف الزكاة، كنفقات الإعانات الجماعية التي تقدم إلى كبار السن أو إعانات البطالة الإجبارية تعتبر جميعها من ضمن ما يسمى بالإنفاق العام الاستهلاكي، فلو أن الدولة جمعت الزكاة واستخدمت حصيلتها التي تدخل ضمن المصارف الشرعية للزكاة، فإنه سيتم بذلك تحرير جزء هام من الإيرادات العامة يمكن استخدامه في الإنفاق العام الاستثماري.

ومما سبق يتضح أن الزكاة أداة مالية هامة، تساهم مساهمة فعالة في تحقيق هدف تنمية المجتمع، وهي الأساس الذي يدور حوله التنظيم المالي للدولة، فإن وجدت إمكانية أن تغني حصيلة الزكاة عن الضرائب فإن الضرائب لا تغني عن الزكاة أبدا. (الطاهر، ١٩٨٩، ص:٢٦٨-٢٧٨)

٢. الآثار الاقتصادية للزكاة:

ينتج عن إنفاق أموال الزكاة آثار اقتصادية بالغة الأهمية، من حيث ارتقاء حالة الفرد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار والتنمية الشاملين، ومنها:

أ. إعادة توزيع الدخل والثروة:

إن مشكلة اختلال التوازن في الثروة لا تجد حلولها الناجعة من خلال فكرة الإحسان الاختياري الذي يتطوع به الأغنياء لصالح الفقراء، لذلك انفرد تشريع الزكاة بإلزام الغني بأداء جزء من ماله في شكل زكاة كما تعلق حق الفقير بهذا الجزء من المال، بهدف إقامة التوازن المادي بين الفئات الاجتماعية وتوفير حد الكفاية لكل فرد.

ويتضح تأثير الزكاة في دخول الذين تصرف لهم، من أنها تحقق وتغطي كل معاني التضامن والتكافل الاجتماعيين، فضلا على أنها دخلا مناسبا يسمح بمواصلة النشاط الاقتصادي لمستحقيها. (الكفراوي، ٢٠٠٠، ص:٢٠١)

وبتطبيق ظاهرة تناقص المنفعة، التي مؤداها أنه عندما يستهلك الفرد عدة أشياء من نوع واحد يكون الإشباع الذي يحصل عليه من كل وحدة متتابعة أقل من الإشباع الذي يحصل عليه من سابقتها، (العسال، وعبدالكريم، ١٩٨٥، ص:١١٤) نجد أنه كلما زادت وحدات السلع المستهلكة يمكن التدليل على تناقص المنفعة الحدية " أي الوحدة الأخيرة " كلما زادت عدد وحداته، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية للدخل أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير، وعليه فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير، هو كسبا للفقير أكثر من خسارة للغني، والنتيجة هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل. (سليمان، ٢٠٠٢، ص:٢٠٩)

ذلك أن الزكاة لا تخرج إلا بعد بلوغ النصاب أي من الفائض عن الحاجيات الأصلية والضرورية للمكلف، وواضح أن الزكاة لو وجبت بدون اشتراط النصاب لكان معنى ذلك أنها تدفع من وحدات الدخل المخصصة للحاجيات الرئيسة للشخص وهي ذات منفعة أكبر من وحدات الدخل التي تزيد عن النصاب، وبالتالي تكون الخسارة أكبر على دافع الزكاة.

ولكن اشتراط توافر النصاب، يجعل الزكاة تخرج من وحدات الدخل الأخيرة ذات النفع الأقل للغني وتؤدى إلى الفقير الذي تزيد عنده المنفعة للوحدات الأخيرة من الدخل، وعليه تزيد المنفعة الكلية للمجتمع كأثر من الآثار التوزيعية للزكاة.

ب. جذب المدخرات نحو الاستثمارات:

إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية، سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها، كالأرصدة النقدية والأراضي التي يحتفظ بها أصحابها، لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيا، لذا يفترض أن يعمل على تثمير أمواله (الطاهر، ١٩٨٩، ص:٢٦٧)؛ بهدف الحصول على عائد منها، وربما يفكر في استغلالها في أوجه نشاط لا تفرض عليها زكاة بمعدلات عالية، أي المشروعات الصناعية والتجارية التي تعطي فرصة لزيادة العمالة، كما سيكون هناك حافزا لزيادة الاستثمارات رغم انخفاض العائد، طالما أنها تحقق ما يكفي لسداد الزكاة والمحافظة على قيمة الأموال. (أبو زيد، وحسين،

١٩٩٩، ص:٣٤)؛ فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال، لأنها تفرض على رأس المال والدخل المتولد عنه معا وليس على الدخل فقط، فالإنفاق من حصيلتها لفئة الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة تساهم في الأعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج الذي من شأنه تزيد فرص الاستثمار. (الكفراوي، ٢٠٠٠، ص:١٩٩-٢٠١)، وكما أن سداد ديون الغارمين " المدينين " يضمن للدائن سداد دينه، فإن المجتمع ممثلا في الدولة سوف يؤدي عنه دينه، وبذلك يتجنب الإفلاس وما يؤدي إليه من حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، وكذلك المقرض لما يطمئن إلى سداد دينه فإنه لا يحجم عن الإقراض، وبذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه الأمر الذي له الأثر الكبير على تمويل التنمية الاقتصادية. (العسال، وعبدالكريم، ١٩٨٥، ص:٢٦٧)

ج. تأثير الزكاة على العمل:

إن مقدار عرض العمل المتاح في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، يتوقف على عاملين: القدرة على العمل والرغبة في العمل، فمن جانب القدرة على العمل فإنها تتوقف على كمية ونوعية العمل المتاح للعملية الإنتاجية، وكمية العمل هذه تعتمد على مستوى الطاقة الجسمانية الكامنة في الأفراد القادرين على العمل، وهذه بدورها تتوقف على مستوى ما يحصل عليه هؤلاء القادرون على العمل من كميات مناسبة من الغذاء، ومن العلاج ضد الأمراض، وهنا يتضح أثر الزكاة في زيادة كمية العمل من خلال ما خصص من حصيلتها للمساكين، طالما أن المسكين هو الذي يكون مستوى دخله منخفض ما يجعله –المسكين –قادرا على المحافظة على كمية العمل المبذول.

كما يتضح أثرها من زاوية سهمي الغارمين وابن السبيل، ومن أنواع الغارمين التاجر أو أي منتج استدان لصالح نفسه وعجز عن السداد ويستدعي عجزه أن يعلن إفلاسه، ومن ثم يخرج من العملية الإنتاجية، فحصول مثل هذا العنصر الإنتاجي على حصة من الزكاة سيحافظ على استمرار وجوده كمنتج، كذلك حصول ابن السبيل على سهم من حصيلة الزكاة، سوف يعيد هذه العناصر الإنتاجية التي انقطعت عن مواقع عملها إلى تلك المواقع ما يترتب عليه زيادة كمية العمل المتاحة.

أما تأثير الزكاة على نوعية العمل المبذول، فيكون بالإنفاق من حصيلة الزكاة على طلبة العلم النافع إذا تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل للكسب، لأن العلم إنما يقوم بفرض كفاية، وأن فائدة علمه ليست مقصورة عليه بل تعود بالنفع على المجتمع ككل، ويترتب على ذلك أن إنفاق جزء من حصيلة الزكاة في مجال العلم سوف

يرفع مستوى نوعية العمل المتاحة في المجتمع، مما يزيد من قدرة عنصر العمل على مساهمة أكبر في العملية الإنتاجية.

أما الجانب الثاني الذي يتوقف عليه عرض العمل وهو وجود الرغبة فيه، ففعل الزكاة لا يكون إلا بتوافر النصاب، وهذا الأخير لا يتحقق إلا إذا اكتسب الفرد دخلا، ولعل هذا الدخل لم يتأتى إلا بوجود رغبة في العمل وبالتالي نمو المال، كما أن الزكاة يمنع صرفها للقادر على العمل ويمتنع، لأن العمل بقصد الاكتساب فرض عين على كل قادر عليه، حتى يكون ذلك تشجيعا لهم على بذل الجهد والرغبة في العمل والسعي ليحقق كل قادر على العمل دخلا يفي بحاجاته الأساسية. (الطاهر، ١٩٨٩، ص:٢٦٥)

ويتضح مما سبق، أن إنفاق حصيلة الزكاة إنما خصص لمجالات حيوية تقع في الدائرة التي تهدف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي التكفل بها، مما يجعل الزكاة تحل محل الإنفاق العام وتلعب دور أداة من أدوات السياسة المالية.

المحور الثالث : تحليل أثر تحصيل وإنفاق فريضة الزكاة :

من المعلوم وكما تم تناوله في المبحث السابق فإن فريضة الزكاة يمكن تحصيلها نقداً وإنفاقها نقداً، ويمكن تحصيلها نقداً وإنفاقها عينا. فعندما يكون الاقتصاد يمر بمشكلة التضخم الركودي (stagflation) فإنه يمكن تحصيل الزكاة نقداً وإنفاقها عينا (وسائل إنتاج) مما يسهم تحصيل الزكاة نقداً في تخفيض التضخم، وإنفاقها في نفس الوقت كوسائل انتاج يسهم في زيادة التشغيل وتخفيض البطالة وزيادة الناتج والدخل القومي.

ويمكن توضيحها باستخدام التحليل البياني وكالتالي :

أولاً : تحليل الأثر باستخدام المنحنيات AS / AD المعاصر :

يشتمل نموذج AS / AD على منحنيات ثلاثة : (داغر، ٢٠١٥)

١. منحنى (AD) وهو المنحنى الذي يصف ويعكس جانب الطلب للاقتصاد الكلي، ويأخذ منحنى (AD) ميلاً سالباً، إذ يوضح العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار (P) والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP).

٢ . منحنى (SAS) وهو المنحنى الذي يصف ويعكس جانب العرض للاقتصاد الكلي في الأمد القصير، إذ يمثل منحنى العرض قصير الأجل (SAS) حجم المعروض من السلع والخدمات ويأخذ ميلاً موجباً والذي يوضح العلاقة بين المستوى العام للأسعار والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP).

٣ . منحنى (LAS) وهو المنحنى الذي يعكس المستوى الأعلى المستقر لمخرجات الاقتصاد الكلي، ويأخذ شكلاً عمودياً أي عديم المرونة، بمعنى أي زيادة او انخفاض في المستوى العام للأسعار لا يؤثر في حجم الناتج المحلي الاجمالي (RGDP).

يتحقق التوازن بموجب نموذج (**AD / AS**) عند تقاطع المنحنيين ليتحقق التوازن عند Y والسعر التوازني P بتقاطع المنحيين AD وAS عند النقطة A وكما يوضحه الشكل (١). أما في حالة الاقتصاد الذي يعاني من مشكلة التضخم الركودي والتي تعني ارتفاع معدلات التضخم (P) وانخفاض الناتج (Y)، فيمكن علاج هذه المشكلة باستخدام أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي (فريضة الزكاة)، فالزكاة يمكن جبايتها نقداً أو عيناً وكذلك إنفاقها ممكن أن يكون نقداً أو عيناً، فعند حدوث مشكلة التضخم الركودي يمكن جباية الزكاة نقداً مما يساعد في نقل منحنى الطلب الكلي (AD) إلى منحنى (AD_1)، ليتحقق مستوى التوازن الجديد عند تقاطع منحنيي AD_1 وAS عند النقطة B، لينخفض المستوى العام للأسعار عند P_1 (انخفاض التضخم) إلا أن مستوى الناتج المحلي الحقيقي ينخفض ايضا عند المستوى Y_1 (تفاقم الركود)، وبسبب أن فريضة الزكاة تفرض على الاموال المكتنزة وعلى اصحاب الدخول المرتفعة (ذوي الميل الحدي للاستهلاك المنخفض) مما يعني أن الانخفاض في الطلب سيكون منخفض بالقياس إلى المبالغ المجباة، وفي الوقت نفسه سيتم صرف هذه المبالغ لمستحقيها ولكن على شكل سلع استثمارية مما يسهم في نقل المنحنيين AD وAS إلى اليمين أي إلى AD_2 وAS_1 ليتحقق التوازن عند تقاطع المنحنى AD_2 والمنحنى AS_1 عند النقطة E محققا ناتج محلي اجمالي حقيقي عند Y_2 ومستوى عام للأسعار عند P_2 وبذلك يكون الاقتصاد عند مستوى انتاج اكبر ومستوى اسعار أقل، وانتقال منحنى AD_1 إلى مستوى أعلى من مستواه الأصلي AD يعود سببه إلى أثر المضاعف والمعجل.

التحليل أعلاه ينطبق على التوازن في الأمد القصير، أما في الأمد الطويل فإن التوازن يتحقق عند أعلى مستوى للإنتاج، وهذا يعني عدم وجود حالة الركود، وبالتالي عدم وجود مشكلة التضخم الركودي.

شكل (١) انتقالات أنموذج التوازن الكلي (AD / AS) المعاصر باستخدام فريضة الزكاة

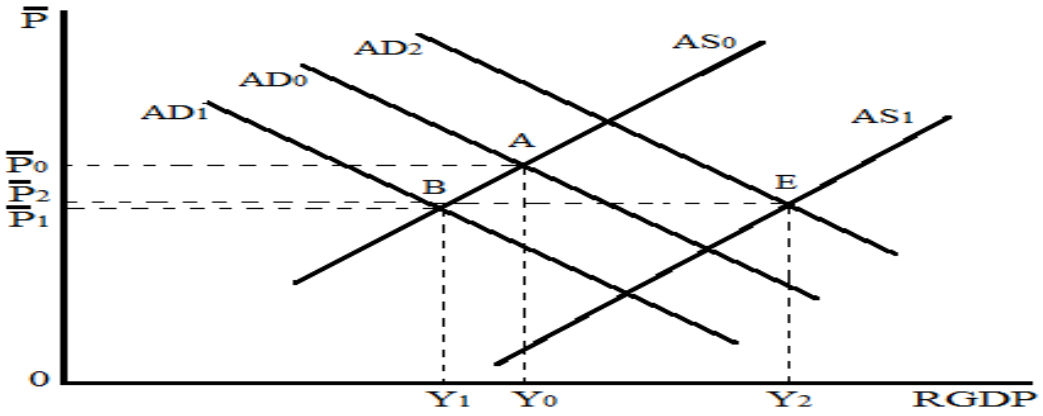

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على التحليل أعلاه

ثانياً: تحليل الأثر باستخدام المنحنيات IS-LM:

يتم تناول فاعلية السياستين المالية والنقدية وتحقيق التوازن الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية في إطار أنموذج التوازن الكلي المعروف بأنموذج (هيكس–هانسن) أو كما يعرف بأنموذج (IS–LM) التقليدي، والذي يوضح علاقة التداخل (Interaction) بين السياستين المالية والنقدية في تقرير مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة وكما موضح في الشكل (٢):

شكل (٢) أنموذج التوازن الكلي (IS-LM) التقليدي

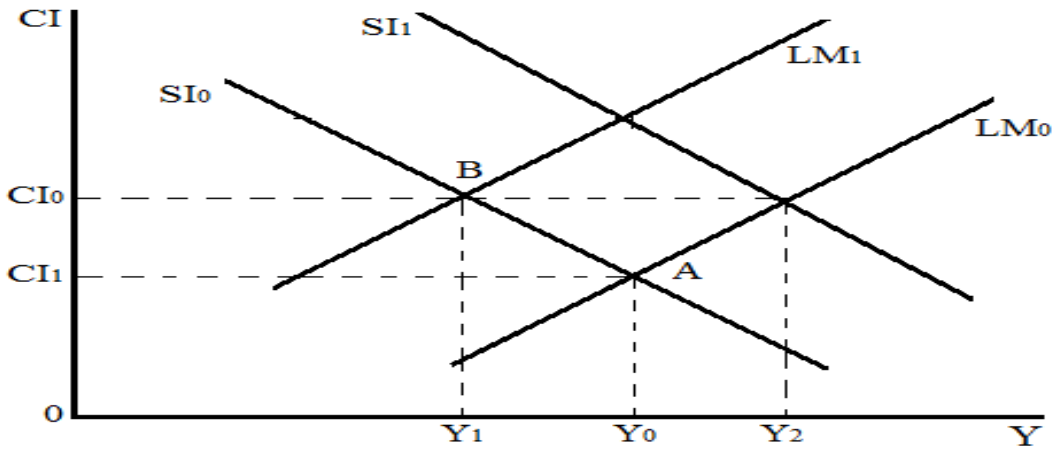

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على التحليل أعلاه

يشير منحنى (IS) المعدل إلى توليفات من المعدل المتوقع لتكاليف استخدام رأس المال (CI) والناتج (Y) والتي تتساوى عندها الحقن والتسرب (الادخار والاستثمار) ويبين انحدار المنحنى السالب إن المعدلات المنخفضة لتكاليف استخدام رأس المال المتوقعة (CI) تعمل على زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة الدخل الكلي

(تحقيق التوازن في السوق الحقيقي)، في حين يشير منحنى (LM) المعدل إلى توليفات من المعدل المتوقع لتكاليف استخدام رأس المال (CI) والناتج (Y) التي تكون عندها الأرصدة النقدية المطلوبة مساوية إلى عرض النقد الحقيقي، وميله الموجب (الى أعلى اليمين) يفسر لنا كلفة الفرصة البديلة فضلاً عن مبلغ الزكاة الذي يفرض على الاموال المكتنزة لخفض الطلب على الأرصدة النقدية التي تزداد مع زيادة الناتج (تحقيق التوازن في سوق النقود)، وعليه عندما يتقاطع منحنى (IS) المعدل مع منحنى (LM) المعدل ينشأ عنه مستوى توازني في سوقي النقود والسلع والخدمات.

تأثير السياسة المالية في هذا الأنموذج المعدل يتمثل في التغيرات التي تحصل في سوق السلع، إذ يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى (IS) المعدل إلى اليمين كما في الشكل (٣) انتقال (IS_0) إلى (IS_1)، مما يفضي إلى ارتفاع الناتج والمعدل المتوقع لتكاليف استخدام رأس المال (CI)، لكونها تؤثر بصورة مباشرة على الطلب الكلي والعكس عند تخفيض الإنفاق الحكومي.

شكل (٣) أنموذج التوازن الكلي (IS-LM) حالة زيادة الإنفاق الحكومي وانتقال منحنى IS

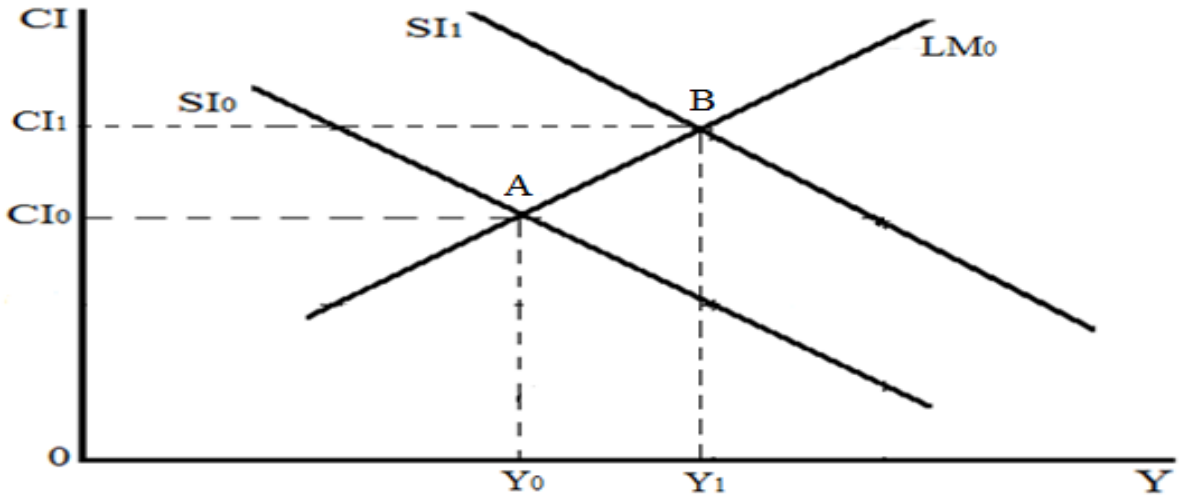

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على التحليل أعلاه

في حين تتمثل السياسة النقدية من خلال تأثيرها في سوق النقود، ففي حال قيام السلطة النقدية باتباع سياسة نقدية توسعية فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين، انتقال منحنى (LM_0) إلى (LM_1) كما في الشكل (٤)، ومن ثم يرتفع حجم الناتج، وفي الوقت نفسه ينخفض المعدل المتوقع لتكاليف استخدام رأس المال (CI) والعكس عند اتباع سياسة نقدية انكماشية.

شكل (٤) أنموذج التوازن الكلي (IS-LM) حالة السياسة النقدية التوسعية وانتقال منحنى LM

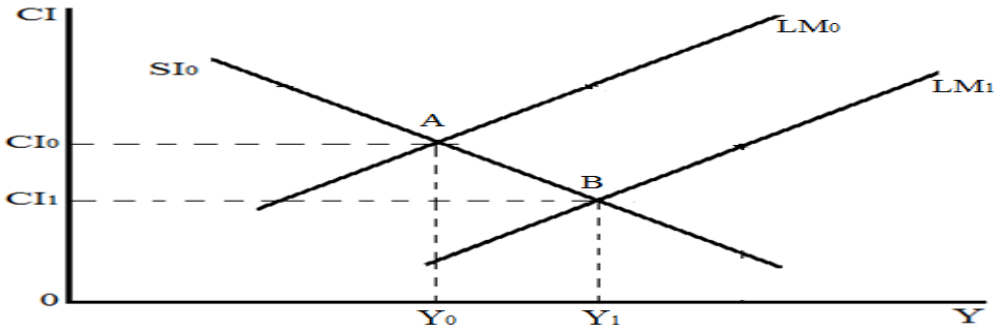

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على التحليل أعلاه

فعندما تعاني اقتصادات البلدان من مشكلة التضخم الركودي، يمكن علاج هذه المشكلة باستخدام أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي (فريضة الزكاة)، فالزكاة يمكن جبايتها نقداً أو عيناً وكذلك إنفاقها ممكن أن يكون نقداً أو عيناً .

ففي حالة تحصيل فريضة الزكاة نقداً فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض عرض النقد بسبب سحب كميات من النقد الناتجة عن تحصيل فريضة الزكاة مما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليسار إلى (LM_1)، والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض حدة التضخم، إلا أن مشكلة الركود تتفاقم فبعد أن كان التوازن يتحقق بتقاطع منحني IS و LM عند النقطة A ليتحقق الدخل التوازني عند Y_0 انخفض إلى Y_1 عند تقاطع المنحني IS_0 و LM_1 عند النقطة B . إلا أن إنفاق حصيلة فريضة الزكاة في الوقت نفسه الذي تم فيه تحصيل فريضة الزكاة مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS من IS إلى منحنى IS_1، وانتقال منحنى LM من LM_1 إلى منحنى LM مما يؤدي إلى تحقيق نقطة تقاطع جديدة عند منحني IS_1 و LM عند النقطة C ليتحقق الدخل التوازني عند Y_2 ليتحقق دخل توازني أعلى من النقطتين التوازنية السابقة وينتج ذلك من تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي (الناتج عن إنفاق حصيلة فريضة الزكاة) كوسائل انتاج والتي تسهم في خلق فرص عمل وتحقيق دخول للأفراد وزيادة الطلب الكلي، فضلاً عن تأثير عمل المعجل الناتج عن زيادة الطلب على وسائل الانتاج، ويكون تأثير مضاعف الإنفاق والمعجل كبير بسبب أن حصيلة أموال الزكاة تكون من أموال الاغنياء والتي يكون الميل الحدي للاستهلاك (mpc) لها منخفض في حين يكون إنفاق اموال فريضة الزكاة للطبقات الفقيرة والتي يكون الميل الحدي للاستهلاك (mpc) مرتفع، هذا يعني أنها عملية اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الحدي المرتفع وهذا يعني زيادة الطلب الكلي .

ويلاحظ من الشكل (٥) أن كمية النقود التي تم تحصيلها (اموال فريضة الزكاة) نقلت منحنى LM_0 إلى اليسار إلى LM_1 والتي اسهمت في خفض معدلات التضخم، فعلى الرغم من اعادة إنفاق هذه المبالغ لمستحقيها كوسائل انتاج (إنفاق حكومي) إلا أنها حققت مستوى دخل توازني Y_2 أكبر من المستوى الأصلي Y_0 ويعود السبب إلى تأثير عمل مضاعف الإنفاق الحكومي والمعجل وكما تم توضيحه في الفقرة أعلاه.

شكل (٥) حالة التوازن في أنموذج التوازن الكلي (IS-LM) باستخدام فريضة الزكاة ومعالجة مشكلة التضخم الركودي

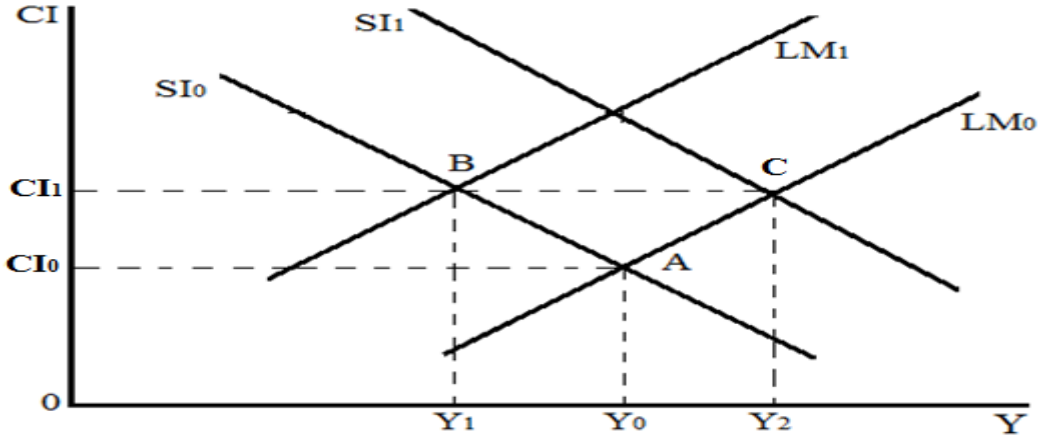

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على التحليل H أعلاه

الاستنتاجات:

- اختلفت المدارس الفكرية في تفسير مشكلة التضخم الركودي، فالنقديون يشيرون إلى أن التضخم مسألة نقدية بحتة في حين تفسر مدرسة اقتصاديات جانب العرض المشكلة إلى السياسات المالية (تخفيض الضرائب)، أما مدرسة التوقعات الرشيدة فإنها تفسر ظهور مشكلة التضخم الركودي بعدم توفر معلومات كافية لمتخذي القرار الذي يجعل من الصعب اتخاذ القرارات السليمة لحجم المعروض مما يؤثر على الاسعار، فيما قدمت المدرسة المؤسسية سببين للتضخم وهما الاحتكارات والنقابات العمالية إذ يحاول كل طرف زيادة مكاسب ومما يؤدي إلى حلقة متصلة للأسباب.
- تزايد معدلات البطالة التي اسهمت فيها معدلات النمو الاقتصادي والاستخدام المنخفضة والتي ادت إلى تفاقم مشكلة التضخم الركودي.
- يؤدي الخلل في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي إلى ظهور وتفاقم مشكلة التضخم باستمرار.

- يترك إنفاق أموال الزكاة آثاراً اقتصادية مهمة، تتمثل بالارتقاء بحالة الفرد الاقتصادية، كما يسهم الإنفاق لأموال الزكاة بالعمل على زيادة دوران رأس المال الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الفرص الاستثمارية وتحقيق التوازن في توزيع الثروة بين الافراد.
- يعمل إنفاق اموال الزكاة على تقليل التفاوت الطبقي بين افراد المجتمع المتمثل بسد الحاجات الضرورية الذي من شأنه أن تخلق جواً من الأمان.
- مرونة استخدام فريضة الزكاة في السياسة المالية من حيث جبايتها وإنفاقها نقداً أو عيناً فضلاً عن امكانية تقديم وتأخير الجباية والإنفاق حسب حالة الاقتصاد.
- فاعلية فريضة الزكاة أحدى أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية ومنها مشكلة التضخم الركودي.
- تعد الزكاة من مصادر التمويل الهامة التي تساهم في خلق فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل وخاصة المؤهلين أكاديميا ولكنهم غير قادرين ماديا.

المراجع والمصادر:

١. زكي، رمزي، ١٩٨٥، "**الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة**"، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع عقد في الكويت ١٦– ١٨ مارس.

٢. ارنولد، دانييل، ١٩٩٢، **تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم**، ترجمة: د.عبد الأمير شمس الدين، ط١، بيروت.

٣. ساموبلسون، بول، نورد هاوس، ويليام، ماندل، مايكل،٢٠٠١، **الاقتصاد**، ترجمة: هشام عبدالله، ط١٥، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.

٤. سيجل، باري، ١٩٨٧، **النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين**، ترجمة عبدالله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن، الرياض: دار المريخ للنشر.

٥. اللامي، عفيفة بجاي شوكت، ٢٠٠٧، التضخم **الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق**، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد.

٦. الكفراوي، عوف محمود، ١٩٩٧، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع.

٧. الكفراوي، عوف محمود، ٢٠٠٠، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

٨. حماد، نزيه، ١٩٨١، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

٩. سليمان، مجدي عبد الفتاح،٢٠٠٢، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في** الإسلام، القاهرة: دار غريب.

١٠ . رحاحلة، إبراهيم القاسم، ١٩٩٩، **مالية الدولة الإسلامية**، القاهرة: مكتبة مدبولي.

١١ . العمارة، جمال، ١٩٩٧، "اقتصاديات **الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة**"، مجلة البصيرة، الصادرة بالجزائر، العدد الأول.

١٢ . الفنجري، محمد شوقي، ١٩٨٦، **المذهب الاقتصادي الإسلامي**، ط٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣ . البعلي، عبدالحميد محمود، ١٩٩١، **اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة المالية والنقدية**، القاهرة: دار السلام.

١٤ . محمد، قطب إبراهيم، ١٩٨٨، السياسة المالية للرسول، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٥ . الداودي، لحسن، ١٩٩١، "**السياسة المالية، أهدافها وأدواتها**"، ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، جدة: البنك الإسلامي للتنمية.

١٦ . الطاهر، عبد الله، ١٩٨٩، "**حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع**"، **ندوة موارد الدولة في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية**، القاهرة، البنك الإسلامي للتنمية.

١٧ . العسال، أحمد محمد، وعبد الكريم، فتحي أحمد، ١٩٨٥، **النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه**، ط٧، القاهرة: مكتبة وهبة.

١٨ . أبو زيد، كمال خليفة، وحسين، أحمد حسين علي، ١٩٩٩، **محاسبة الزكاة**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

١٩ . داغر، محمود محمد، ٢٠١٥، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، القيت على طلبة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

20. Roberrt ،B،Ekelund،Jr: Robert F.Hert،Ahistory of Economic Theory and Method ، Second Edition،1981،pp. 423-428.

21. Norbert Berthold & Klaus Grundler ،Stagflation in the world Economy; A Revival? ،Julius-Maximilians-University Wurzburg ،April، 2012.

أهلية المرأة المتزوجة لممارسة التجارة بين الفقه والقانون

د. سانح بوثنين

إطار في وزارة العدل بالمملكة المغربية وباحث في فقه الأموال

إن المساواة بين الرجل والمرأة في التصرفات المالية أمر مقرر في الشريعة الإسلامية، حيث نجد لكل طرف منهما ذمة مالية مستقلة عن الطرف الآخر، ولكل منهما أهلية لكسب الحقوق والالتزام بالواجبات، كما أن لكل منهما الحق في استلام أمواله بمجرد بلوغه سن الرشد، مصداقا لقوله تعالى: «وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ» (النساء: ٦).

إن الأصل في الشخص كمال الأهلية كما جاء في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الالتزامات والعقود، والتي تنص على أن: "كل شخص أهل للإلزام والالتزام ما لم يصرح قانون أحواله الشخصية بغير ذلك"[١]، فلا يعتبر أي أحد فاقدا للأهلية أو ناقصها إلا بمقتضى نص قانوني... ولم يكن هذا الموضوع مثارا للجدل في أوساط المجتمعات الإسلامية، على مر العصور والأزمنة التي كان يحتكم فيها صراحة لأحكام الشريعة، وإنما كثر التساؤل بشأنه عندما دخل المستعمر الأجنبي إلى البلدان العربية، وبدأت نظرياته القانونية تهيمن عل العلاقات الاجتماعية لهذه البلدان، وأصبح هناك تناقض ملحوظ بين القوانين التي تطبق على المواطنين المسلمين، وبين تلك التي تطبق على نظرائهم الأجانب الذين استوطنوا هذه البلدان، وكان ميدان المعاملات المالية من أكثر الميادين التي تجلى فيها هذا التناقض، خاصة بالنسبة للنصوص المنظمة للالتزامات، والعقود، والأحوال الشخصية، والمعاملات التجارية.

وسوف يحاول الباحث في هذه الدراسة إلقاء الضوء على موضوع كثر بشأنه الجدل – خاصة في ما بات يطرح في الأوساط الاجتماعية المعاصرة من إشكالية المساواة – ألا وهو موضوع: " أهلية المرأة المتزوجة لممارسة التجارة"، وذلك من خلال الوقوف على بعض النصوص الشرعية والقانونية في هذا الصدد، واستعراض تطور وجهات النظر حولها سواء من الزاوية الفقهية أو القانونية. وذلك ضمن محوري **الأهلية وأنواعها وأثرها، وأهلية المرأة المتزوجة لممارسة التجارة.**

---

[١] المادة 3 من قانون الالتزامات والعقود المغربي؛ انظر:"قانون الالتزامات والعقود المغربي وفق آخر المستجدات المدخلة بالقانون رقم 53. 05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية-37" –سلسلة المعرفية القانونية للجميع؛ دار الإنماء الثقافي؛ مطبعة النجاح الجديدة البيضاء؛ ص12.

المحور الأول: الأهلية وأنواعها وأثرها

أولا: تعريف الأهلية: الأهلية في اللغة تعني: الجدارة والكفاية لأمر من الأمور، يقال: فلان أهل للرئاسة:أي هو جدير بها، وفلان أهل للعظائم، أي هو كفي لها[1]. أما في الاصطلاح فالأهلية: صفة، أو قابلية في الإنسان يقدرها الشارع في الشخص تجعله محلا صالحا لأن يتعلق به الخطاب التشريعي، باعتبار أن الشارع فيما شرع إنما يخاطب الناس بالأحكام آمرا وناهيا ويلزمهم بتنفيذها، واحترامها[2]؛ فالأهليات هي مراحل التكامل الإنساني الجسمية والعقلية، وهي تتدرج مع الإنسان، حتى يتهيأ أولا لثبوت الحقوق له، ثم لثبوتها عليه وصحة تصرفاته ومعاملاته، ثم بعد ذلك يتحمل المسؤولية كاملة عن الإخلال بكل الالتزامات التي يلتزمها بإرادته، إذ تكتمل أهليته ببلوغه مرحلة الرشد.

والأهلية يعود إلى الشارع أمر تقديرها وتعيين درجاتها تبعا لمراحل التكامل في الشخص، ولسلامته من الآفات، لأن الشارع هو الحاكم المتكلم على الناس أمرا ونهيا بما يصلحهم؛ ويصون حقوقهم أفرادا وجماعات.

والمراد بالخطاب التشريعي: "الحكم الشرعي"؛ باعتبار أن الشارع في تشريعه؛ إنما يخاطب الناس بهذه الأحكام آمرا وناهيا؛ ويلزمهم بتنفيذها؛ والامتثال لها[3].

ثانيا: أنواع الأهلية وأثرها

الأهلية نوعان:

أ – **أهلية الوجوب**: وهي صلاحية الإنسان لأن تكون له حقوق قبل غيره؛ وعليه حقوق وواجبات لغيره؛ ومناط هذه الأهلية هي الحياة؛ فتثبت لكل إنسان حي؛ سواء كان صغيرا أم كبيرا؛ عاقلا أم مجنونا حرا أم عبدا وتستمر له ما دام حيا؛ فإذا توفي زالت عنه؛ وقد تعتبر باقية بعد وفاته إلى أمد؛ لضرورات تقتضي ذلك؛ فتنتهي بانتهاء تلك الضرورات؛ لأن الضرورة تقدر بقدرها[4].

ب – أهلية الأداء:وهي صلاحية الشخص لممارسة الأعمال التي يتوقف اعتبارها الشرعي على العقل. ويتضح من خلال هذا التعريف أن أهلية الأداء لا وجود لها في الطفل قبل أن يصير مميزا قادرا على فهم الخطاب الشرعي.

---

[1] "المدخل الفقهي العام" لمصطفى أحمد الزرقا؛ دار الفكردمشق؛ ط/10؛ 2/737- "معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء"، د. نزيه حماد؛ المعهد العالمي للفكر الإسلامي؛ سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات5؛ فيرجينيا الولايات المتحدة؛ ط1993؛ ص77.

[2] "معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء"ص78.

[3] "المدخل الفقهي العام"2/738.

وبالتالي فإن أهلية الأداء أساس لممارسة الأعمال والتصرفات الشرعية؛ وهذه الأعمال والتصرفات تعتمد على قصد الفاعل وإرادته؛ فلا بد في ممارستها من عنصر التمييز والتعقل[١].

ونلاحظ بهذا الخصوص التقاء وجهتي النظر الفقهية والقانونية حول تعريف الأهلية وأقسامها؛ حيث يذهب القانونيون إلى أن **أهلية الوجوب** هي :صلاحية الشخص لثبوت الحقوق والالتزامات له وعليه؛ وهي ملازمة للشخصية تثبت للإنسان من وقت ولادته حيا إلى حين وفاته؛ بل وتبدأ قبل ذلك للجنين في حدود معينة.

وأما **أهلية الأداء** فهي : صلا حية الشخص لممارسة التصرفات والحقوق على وجه يعتد به قانونا[٢]، وأهلية الأداء هي التي يهمنا هنا تناولها بشيء من التفصيل؛ لأن البحث إنما ينصب حول أهلية المرأة للتعاقد؛ أو بوجه أخص أهليتها للتصرف في مالها وممارسة كافة الأنشطة التجارية.

وقد خصص قانون الالتزامات والعقود المغربي لموضوع الأهلية الفرع الأول من الباب الأول المتعلق بالالتزامات التي تنشأ عن الاتفاقات والتصريحات الأخرى المعبرة عن الإرادة. ونجد المادة الثالثة تنص في هذا الصدد أن :"الأهلية المدنية للفرد تخضع لقانون أحواله الشخصية. وكل شخص أهل للإلزام والالتزام ما لم يصرح قانون أحواله الشخصية بغير ذلك"[٣].

كما أن المدونة الجديدة للأسرة تناولت مسألة الأهلية بكثير من الإسهاب والبيان؛ خاصة في الكتاب الرابع المتعلق بالأهلية والنيابة الشرعية. والذي ينبغي التأكيد عليه في هذا الإطار أن الأصل في الشخص سواء أكان رجلا أو امرأة كمال الأهلية ما لم يصرح بعكس ذلك؛ فيتعين علينا بداية تقرير هذه القاعدة[٤]؛ ولما كان كمال الأهلية في الشخص هو الوضع الثابت؛ فإن على من يدعي عدم الأهلية إثبات ما يدعيه بكافة وسائل الإثبات المقررة. كما تجدر الإشارة إلى أن أحكام الأهلية تتعلق بالنظام العام؛ ولا يجوز عن طريق الاتفاق منح شخص أهلية لا يتمتع بها بحكم القانون أو حرمانه منها[٥]؛ وإذا بلغ الإنسان رشيدا كانت أهليته للأداء كاملة؛ ولكن قد يعرض له ما يؤثر فيها؛ فتزول معه أو تنقص؛ وهذه العوارض أجملها كثير من الفقهاء في تسعة أمور هي : الجنون؛ والعته؛ والسكر؛ والنوم؛ والإغماء؛ والسفه؛ والغفلة؛ والدين؛ ومرض الموت[٦].

---

١ "أحكام المعاملات الشرعية"للشيخ علي الخفيف؛ دار الفكر العربي؛ مدينة نصر؛ مصر؛ ط1/1996؛ 3/258.
٢ المصدر نفسه ص261.
٣ "نظرية الالتزامات في ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي؛ د. مأمون الكزبري؛ مطبعة النجاح الجديدة البيضاء؛ ط/1970؛ 1/153-154.
٤ "قانون الالتزامات والعقود "المادة 3.
٥ "نظرية الالتزامات في ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي"1/154.
٦ المصدر نفسه ص 156.

وهناك من فقهاء الشريعة الإسلامية من ذكر من جملة عوارض الأهلية حالات أخرى كثيرة؛ كالصغر؛ والحيض؛ والنفاس؛ والسفر؛ والجهل؛ والخطأ؛ والهزل؛ ويذهب العلامة مصطفى أحمد الزرقا في هذا الصدد إلى أن هذه الحالات لايصح اعتبارها من جملة العوارض وإن كان لها تأثير منعي في بعض التكاليف الشرعية[1].

فالحيض والنفاس في المرأة: من الموانع الشرعية التي تمنع إيجاب بعض العبادات الدينية التي تشترط لها الطهارة؛ أو تمنعها ممارستها. لكن أهلية الوجوب وأهلية الأداء بفرعيها الديني والمدني – أي أهلية التعبد وأهلية التصرف – كاملة فيها؛ فأما **أهلية الأداء**: فلأن مناطها العقل والوعي؛ وهذا متوافر في الحائض والنفساء؛ وبالتالي فلا تأثير لذلك في أهليتها للأداء. وأما **أهلية الوجوب**: فكذلك متوافرة فيها بطريق الأولوية لأن مناطها الصفة الإنسانية دون توقف على عقل أو سن[2].

وهكذا فإن العبرة باعتبار الشيء عارضا من عوارض الأهلية هو مدى تأثيره على الملكات العقلية للشخص؛ فإن لم يكن لذلك تأثير فإن الأصل كمال الأهلية لإجراء جميع التصرفات المالية؛ ومن ضمنها ممارسة كافة الأنشطة التجارية.

المحور الثاني :أهلية المرأة المتزوجة لممارسة التجارة

تتمتع المرأة في الشريعة الإسلامية متزوجة كانت؛ أوغير متزوجة بكافة الحقوق التي يتمتع بها الرجل؛ لا فرق بينهما في ذلك؛ وقد جاء في الحديث الشريف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "النساء شقائق الرجال في الأحكام"[3]؛ وقد أبطل الإسلام كل أشكال التمييز التي كانت تسود في المجتمع الجاهلي؛ وساوى بين الرجال والنساء الراشدين في التصرفات المالية؛ وجعل لكل منهما ذمته المستقلة؛ وقد خصصنا هنا المرأة المتزوجة بهذه الدراسة؛ لأنها قد تكون أكثر عرضة للتحكم في مالها من قبل الآخر؛ ولو كان زوجا لها فكيف بمن ليس له حق مساءلتها عن تصرفاتها المالية!فما دامت المرأة رشيدة فلها الحق في تسلم أموالها وتنميتها وإدارتها كيف شاءت ولا يحق لأي كان أن يحجر عليها؛ وقد قال تعالى مبينا هذا الأمر بجلاء:«**وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم**».

---

[1] "المدخل الفقهي العام"2/800.
[2] المصدر نفسه ص812.
[3] المصدر نفسه هامش ص812-813.

ويعد التصرف الحر للمرأة المتزوجة الرشيدة في أموالها؛ وكافة أنشطتها التجارية صحيحا ولا تحتاج إلى إذن زوجها في هذا الصدد؛ لأنه لا ولاية للزوج على مال زوجته[١].

وما دامت المرأة غير متزوجة فإن لها الحق في أن تتصرف في مالها بكل أنواع التصرفات؛ سواء كانت بعوض أو بدونه، بحيث يحق لها أن تدير أموالها، وتتجر بها؛ كما يحق لها أن تتبرع ببعض مالها أو بجميعه؛ ما لم يثبت أنها سفيهة، فيحجر عليها حينئذ مثلما يحجر على السفيه[٢].

وقد اتفق الفقهاء على أن زواج المرأة لا يؤثر على أهليتها، ولا يعطي الزوج أي حق في تقييد حريتها المالية والتجارية، أو أن يمنعها من إدارة أموالها وامتهان أية صنعة تدر عليها دخلا ماليا؛ مادام ذلك لا يؤثر على وظيفتها كزوجة مسؤولة عن الإشراف على بيت الزوجية، بالإضافة إلى مايجب عليها تجاه زوجها وأبنائها من حسن المعاشرة؛ وتربية الأبناء[٣]، ولا يتوقف ممارسة المرأة المتزوجة للتجارة بكيفية اعتيادية على اشتراط الحصول على إذن مسبق من الزوج مثلما هو معمول به في بعض المجتمعات والبيئات الغربية. وهذا يدفعنا إلى القول بأن ما كان معمولا به حسب الفصل السادس من القانون التجاري المغربي سابقا من اشتراط حصول الزوجة على إذن الزوج لممارسة التجارة لا يطبق على المغاربة المسلمين لأنه مناف لما يقرره الفقه الإسلامي من انفصال الذمة المالية لكل من الزوجين؛ وعدم اتحادها، كما أنه كان يتناقض مع ما كانت تنص عليه مقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل ٣٥ من مدونة الأحوال الشخصية المغربية التي كانت تقول: "للمرأة حريتها الكاملة في التصرف في مالها دون رقابة الزوج، إذ لا ولاية للزوج على مال زوجته"[٤].

ويرجع بعض الباحثين هذا التناقض إلى أن القانون التجاري المغربي ل ١٢ غشت ١٩١٣ كان قد وضع في الأصل ليطبق على الأجانب في المغرب بما فيهم الفرنسيون، لذلك فهو قد اقتبس من مدونة نابليون لسنة ١٨٠٧ مبدأ ضرورة حصول المرأة المتزوجة على إذن زوجها لممارسة التجارة انطلاقا من كون أن الأصل في ظل هذا القانون وغيره من القوانين الغربية المسيحية هو نظام وحدة الأموال بين الزوجين، إذ ما لم يتفق على خلاف ذلك فإن كلا من الزوجين يتمتع بسلطة قانونية على أموال الآخر من منقولات وعقارات كأنه مالك

---

١ "أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية وفق مدونة الأحوال الشخصية"د. محمد ابن معجوز، مطبعة النجاح الجديدة البيضاء، ط2/ 1994؛ 1/142.

٢ المصدر نفسه ص221.

٣ قانون الأحوال الشخصية والأسرة"؛ عبد الفتاح بنوار؛ مطبعة النجاح الجديدة؛ البيضاء "

٤ ط/1995؛ ص24.

لها، فتدخل في ذمته المالية لضمان ديونه. غير أنه بصدور قانون توحيد التشريع في ٣١ ماي ١٩٥٨؛ وقانون توحيد المحاكم في ٢٦ يناير ١٩٦٥ أصبح ذلك القانون بما فيه الفصل السادس من القانون المذكور يطبق على كافة النساء المتزوجات في المغرب؛ سواء كن مسلمات أوغير مسلمات، وسواء كن مواطنات أو أجنبيات[١]. وحسنا فعلت مدونة التجارة الجديدة المغربية عندما تداركت هذا الخلل؛ وحاولت إزالة هذا التناقض بين النصوص القانونية صراحة عندما ذهبت في المادة ١٧ إلى أنه: "يحق للمرأة المتزوجة أن تمارس التجارة دون أن يتوقف ذلك على إذن من زوجها؛ وكل اتفاق مخالف يعتبر لاغيا"[٢]. كما أن مدونة الأسرة الجديدة هي الأخرى أكدت على استقلال الذمة المالية لكل من الزوج والزوجة عندما نصت صراحة في المادة ٤٩ على أنه: "لكل واحد من الزوجين ذمة مالية مستقلة عن ذمة الآخر.."[٣]، وهكذا تم التوفيق بين كل من نصوص القانون التجاري، ومدونة الأحوال الشخصية سابقا، والمدونة الجديدة للأسرة من جهة؛ وما ذهبت إليه نصوص الشريعة الإسلامية؛ ووجهة نظر الفقهاء في هذا الشأن من جهة ثانية؛ ليتم بذلك درء هذا التعارض الكبير؛ وإغلاق المجال أمام أية شبهات أو تأويلات مجحفة كانت سوف تحوم حول هذا الموضوع.

---

١ "شرح القانون التجاري المغربي الجديد"؛ د. فؤاد معلال؛ مطبعة النجاح الجديدة؛ البيضاء؛ ط1/ 1999، ص118.

٢ "مدونة التجارة الجديدة"، محمد الكشبور وعز الدين بنستي، سلسلة المعارف القانونية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط/ 1996، ص41.

٣ "مدونة الأسرة والقوانين المصاحبة وفق آخر التعديلات"، إعداد امحمد لفروجي، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط1/2009، ص30.

ما الذي يمكن أن يتعلمه المتزوجون من التحالفات الإستراتيجية؟

د. قطوش أمين

دكتوراه إدارة أعمال - أستاذ بجامعة سطيف ١، الجزائر

يُعتبر الزواج حقاً أساسيا لكل البشر حيث تنص المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان المؤرخ ١٠ ديسمبر/كانون الثاني ١٩٤٨ بباريس[١]: "للرجل والمرأة، متى أدركا سنّ البلوغ، حقّ التزوّج وتأسيس أسرة، دون أيّ قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدّين، وهما متساويان في الحقوق لدى التزوّج". لكنّ المُلاحظ أنّ كَثيرا من المصطلَحات التي هي في الأَصل خاصة بالزواج تم نقلها إلى ميدان الأعمال، وخصوصا إلى مجال التعاون بين المؤسسات، فكثيرا ما نسمع عبارات مثل تم الطلاق بين دايملر بنز وكرايزلر، وأدى الزواج الذي حصل بين علامتي آبل وماستر كارد إلى خلق تطبيق "آبل باي"، وتم الانفصال بين فولكس فاجن وسوزوكي بالتراضي.

سنتطرق في هذا المقال إلى بعض مميزات التحالفات الإستراتيجية وما يمكن أن يتعلمه المتزوجون منها، لكن قبل ذلك، وجب توضيح معنى التحالفات الإستراتيجية حيث يعرّفها أوليفييه ماير[٢]: "التحالف الإستراتيجي هو عبارة عن اتفاق إرادي رسمي إلى حدّ ما بين مؤسسات تخصص موارد مشتركة من أجل تطوير نشاط معين أو القيام بمشروع مشترك"، نلاحظ من خلال هذا التعريف بداية ظهور بوادر التشابه حيث يمكن اعتبار الزواج اتفاقا يتم بإرادة كلا الطرفين دون إرغام أي طرف على القبول، وهو ما تم التطرق إليه في نفس المادة السادس عشرة سالفة الذكر التي تنص على أنه "لا يُعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاءً كاملا لا إكراه فيه"، ثم إنه اتفاق رسمي يتم بعقد رسمي وهو عقد الزواج وينتج عنه نشاطات جديدة تتميز بالمشاركة وتهدف عادة إلى تحقيق مشروع أُسري يستمر لأجيال. تجدر الإشارة إلى أننا اخترنا التشبيه مع التحالف عوض عمليات الاندماج والاستحواذ لأنّ كلا الشريكين سواءً أفرداً أو مؤسسات يحافظ على خصوصيته أو استقلاليته خارج مجال التعاون، أما بالنسبة للطابع الاستراتيجي للتحالفات، فهو يعود للآثار المتوقعة على المدى الطويل بالنسبة لتموقع المؤسسة عبر الثنائية منتَج –سوق[٣]، ثم إنّ الرابط الذي ينتج عن هكذا اتفاقات هو شبه نهائي أي لا

---

[١] الإعلان العالمي لحقوق الانسان المؤرخ في 10 ديسمبر/كانون الثاني 1948 بباريس، المادة 16.

[٢] Olivier Meier: Dico du manager 500 clés pour comprendre et agir, Dunod, paris, 2009, p4.

[٣] Hagedoorn. John: "Understanding the Rational of Strategie Technology partenering: Interorganizational Modes of Cooperation and Sectorial Differences", *Strategie Management Journal,* vol. 14, University of Limburg, Maastricht, The Netherlands, 1993, p 372.

رجعة فيه (إلا بالطلاق وهو الاستثناء) وذلك بسبب تخصيص موارد معتبرة، كما أنه يمس مجالات النشاط الأساسية أو الوظائف الحيوية، وهي خصائص يتضمنها الزواج حيث أنه يتم وفق عقد لا رجعة فيه؛ إلا بالطلاق، وينتج عنه تخصيص المتزوجينْ لموارد معتبرة مالية وغير مالية مثل الوقت والجهد، إضافة إلى أنه يؤثر في جل مجالات حياة الشريكينْ.

فيما يلي، سنقوم بعرض أهم مميزات التحالفات الإستراتيجية التي يمكن أن يستفيد منها المتزوجون:

تقسيم عادل وواضح للمهام والمسؤوليات: حسب هامل ودوز، فإنّ مهام الشركاء داخل تحالف استراتيجي تمس ثلاث مجالات أساسية هي[1]: المجال الاستراتيجي ويتمثل في الميدان الذي ينوي فيه الشركاء تحقيق أهدافهم، والمجال الاقتصادي ويتمثل في المزايا المنتظرة بالنسبة لكل شريك، والمجال التشغيلي ويتمثل في مجموع النشاطات المشتركة التي يقوم بها الشركاء معا. بالنسبة للزواج، فيتمثل المجال الاستراتيجي في خيار الزواج نفسه لأنه هو الذي يمكّن من تحقيق الأهداف المسطرة، ويتمثل المجال الاقتصادي في مجمل الفوائد الناجمة عن الزواج سواءً كانت جسدية أو نفسية، أما المجال التشغيلي، فيجب أن يكون فيه تقسيم المهام وفق منطق الارتكاز على نقاط قوة الشريك، فمثلا إذا كانت المرأة تتحكم في الحسابات المالية، دعها تقم بإعداد الميزانيات المختلفة، وإذا كان للرجل ميل نحو اعداد الطعام، دعيه يشارك في المطبخ عن طريق إعداد عدد معين من الوجبات أسبوعيا، ثم إنّ العدل في تقسيم هذه المهام يعتبر ضروريا لتوازن العلاقة، فمثلا لا يجوز أن تتحمل المرأة مسؤوليتينْ خارج وداخل المنزل بينما يتحمل الرجل مسؤولية واحدة بعمله خارج المنزل.

التكامل بين مساهمة الشركاء: تنقسم التحالفات الإستراتيجية حسب نوع مساهمة الشركاء من موارد ومهارات إلى نوعين أساسيين[2]: تحالفات الحجم Scale Alliances والتي تكون فيها المساهمات متماثلة وعادة ما يكون الهدف منها الوصول إلى اقتصاديات الحجم، والنوع الثاني تحالفات الربط Link Alliances والتي تكون فيها مساهمة الشركاء مختلفة ومكملة لبعضها البعض، وتشمل نوعية مهارات وموارد غير متماثلة تسمح بخلق فرص جديدة، كما أن هذا النوع يضم أيضا التحالفات القائمة على تقاسم المهام كأن يقوم الشريك الأول بالإنتاج والشريك الثاني بالتوزيع. قد ينطوي الزواج على النوع الأول مثل

[1] Yves Doz, Gary Hamel: "l'avantage des alliances, logiques de création de valeur", Dunod, Paris, 2000, p87.
[2] Strategor 6émé édition: "Toute la stratégie d'entreprise", coordonné par: Lehmann-Ortega, Leroy, Garrette, Dussauge et Durand, Dunod, Paris, France, 2013, p475.

مساهمة الشريكينْ بموارد مالية متماثلة لاقتناء شيء معين، لكنه يميل بشكل كبير للنوع الثاني أي تحالفات الربط أو التكامل، وذلك راجع للمقومات النفسية والفيزيولوجية لكل من الذكر والأنثى، حيث يتميز كلٌ منهما بطبيعة وبنيان مختلفين، ما يعني أدواراً أو وظائف مختلفة ومكمّلة لبعضها البعض، فمثلا تختص المرأة بالولادة والرضاعة بينما الرجل أقدر منها على الأعمال الشاقة. لعلّ أروع تشبيه لهذا التكامل هو ما جاء في القرآن الكريم من خلال قوله عزّ وجل: وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، فاستقرار الكون تم وفق تكامل ظاهرتينْ مختلفتين هما الليل والنهار، ونفس الشيء بالنسبة لتوازن واستقرار الأسرة الذي يتم وفق اختلاف وتكامل الذكر والأنثى.

التعلم من الشريك: تعد نظرية التعلم التنظيمي[١] organisational learning theory من أهم النظريات المفسرة لظهور التحالفات الإستراتيجية، ذلك أنّ الشركات بحاجة للتعلم والتطور المستمرين إذا ما أرادت الاستمرار في السوق. الأمر سيان بالنسبة للبشر حيث يصف ألبرت آينشتاين الحاجة المستمرة للتعلم بقوله: "الحياة مثل ركوب الدراجة، كي تحافظ على توازنك عليك أن تستمر بالتقدم".

يؤكد العديد من الباحثين مثل براهالاد، ودوز، وهامل أنّ التعلم هو هدف أساسي للتحالف الاستراتيجي والشركات الناجحة تَعتبر كل تحالف نافذةً تطل على القدرات الواسعة للشريك، وتستخدم هذا الاتفاق لبناء مهارات خارج مجال التعاون الرسمي ثم تنشرها بطريقة ممنهجة داخل منشآتها الخاصة. يدرس الباحثون في معهد جوتمان Gottman Institute العلاقات الزوجية منذ أكثر من ٤٠ سنة، وقد لاحظوا أنّ الأزواج الذين تربطهم رابطة قوية ويتفاهمون جيدا هم الأزواج الذين جعلوا التعلم من الطرف الآخر أولوية في علاقاتهم، ويشمل هذا التعلم العديد من المجالات مثل التعلم من تخصص الشريك، وبعض السلوكيات كتعلم الصبر من الزوجة، وحتى التعلم في مجال الرياضة، كما أكد باحثو نفس المعهد أنّ التعلم المستمر من الزوج أو الزوجة يعزز "خارطة الحب"[٢] بينهما love map. تُفضي عملية التعلم إلى فوائد أخرى مثل بناء الثقة التي تعتبر حجر الزاوية الذي تُبنى عليه العلاقات التعاونية، وتطوير لغة الحوار بين الزوجين، والتي تعتبر أيضا مسألة بالغة الأهمية حيث تناولت دراسة منشورة في مجلة "الصحة النفسية" Health Psychology آراء

---

١ Gary Hamel, Yves Doz, and C.K. Prahalad: "Collaborate with Your Competitors and Win", HARVARD BUSINESS REVIEW, January-February 1989, p133-139.

٢ https://www.gottman.com/blog/build-love-maps/

أكثر من ١٩٠٠٠ متزوج أو متزوجة من مختلف الأعمار وصفوا فيها الحوارات الزوجية بأنها مسألة حياة أو موت.

تطرقنا في هذا المقال بصفة مختصرة إلى أوجه الشبه بين التحالفات الإستراتيجية القائمة بين الشركات والزواج بين المرأة والرجل، ثم إلى بعض الخصائص المميزة للتحالفات الإستراتيجية وما يمكن للمتزوجين أن يتعلموه منها. في الأخير يمكن سرد المثل الهندي الذي يؤكد على ضرورة التكامل بين الرجل والمرأة: "رجل بلا امرأة ليس سوى نصف رجل".

المراجع:

1. الإعلان العالمي لحقوق الانسان المؤرخ في ١٠ ديسمبر/كانون الثاني ١٩٤٨ بباريس، المادة ١٦.
2. Olivier Meier : Dico du manager 500 clés pour comprendre et agir, Dunod, paris, 2009.
3. Hagedoorn. John: "Understanding the Rational of Strategie Technology partenering: Interorganizational Modes of Cooperation and Sectorial Differences", *Strategie Management Journal,* vol. 14, University of Limburg, Maastricht, The Netherlands, 1993.
4. Yves Doz, Gary Hamel : "l'avantage des alliances, logiques de création de valeur", Dunod, Paris, 2000.
5. Strategor 6émé édition: "Toute la stratégie d'entreprise", coordonné par: Lehmann-Ortega, Leroy, Garrette, Dussauge et Durand, Dunod, Paris, France, 2013.
6. Gary Hamel, Yves Doz, and C.K. Prahalad: "Collaborate with Your Competitors and Win", HARVARD BUSINESS REVIEW, January-February 1989, p133-139.
7. https://www.gottman.com/blog/build-love-maps/

حارات بلدي القديمة

بلمسات وريشة: د. حسان فائز السراج

هدية العدد: سياستا تحصيل الزكاة و إلغاء الضرائب الماليتين

د. سامر مظهر قنطقجي

للتحميل (رابط)

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكاراً للبحث العلمي

هذه صفحة جديدة، الهدف منها توجيه بوصلة الأبحاث العلمية في الجامعات العربية والإسلامية نحو الأكثر حداثة في السوق العالمي، بغية رفع سوية البحث العلمي والارتقاء به ليتناول مشكلات وقضايا حقيقية معاصرة. نرجو ممن يرغب المشاركة في تحرير هذه الصفحة مراسلتنا.

- إن أعباء ديون الصين المرتفعة ناجم عن سوء توزيع الاستثمار بشكل منهجي في مشاريع غير منتجة. ووفقا لبنك التسويات الدولية، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للصين في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ هي نفسها في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. مع ملاحظة أن:

  * الاقتصاد الصيني ينمو ثلاث مرات أسرع من نموهم؛ فيبتلع النمو الدين.

  * الديون الصينية هي ٩٨٪ محلية.

  * نسبة الأصول إلى الديون الصينية هي ٣.٨.

  * إن ديون الصين ذات جودة عالية جدا، فمضاعف الاستثمار فيها يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠٪، وفقا لدراسة الاحتياطي الفيدرالي، والكلمة الرئيسية هي "العبء"، والصين هي الأخف من أي اقتصاد رئيسي.

- لا يمكن أن يزيد قطاع السلع من الناتج المحلي الإجمالي دون زيادة في عرض النقود أو ميزان تجاري إيجابي (دخول أموال إلى الدولة). ويمكن للاحتياطي الفيدرالي أن يزيد العرض النقدي عن طريق التيسير الكمي؛ كطباعة النقود والائتمان المصرفي. وبوجود رصيد تجاري سلبي، يمكن للديون فقط زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

- الدين الحكومي يموِّل العجز التجاري بشكل رئيسي، وبالتالي يمكن إبطاء العجز الحكومي إذا تم تخفيض العجز التجاري، ويمكن القضاء عليه جزئياً إذا كان الميزان التجاري إيجابياً.

- يعود فائض حساب رأس المال إلى العجز التجاري وليس العكس؛ لأن الدول لا تملك إلا الأموال اللازمة للاستثمار الرأسمالي في الدول الأخرى إن كانت موازينها التجارية إيجابية.

- ديون الأسر إذا تم قياسها بالعملة المحلية، وحجم الاقتصاد إذا تم قياسه من خلال الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالعملة المحلية. فإن هذه النسبة تلغي التضخم. عندما ينمو ديون الأسر ببطء أكثر من الناتج المحلي الإجمالي

الاسمي، تنخفض النسبة. وعندما تنمو ديون الأسر المعيشية بأسرع من الناتج المحلي الإجمالي، تزداد النسبة، ويصبح المستهلكون جزءاً أكثر خطورة من النظام المالي.

جامعة كاي

جامعة أونلاين

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

www.kie.university